

حول التغييرات المدخلة على الاتفاق الأوروبي-المتوسطي المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء بها من جهة أخرى.

بالنسبة للمراسلات والإعلانات التي توصل بها رئيس مجلس المستشارين، فقد توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بنجر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الشبيبة والرياضة بتقديم السؤال الفريد الموجه لوزارته في بداية الجلسة، ويطلب من السيد وزير الاقتصاد والمالية بإدراج الأسئلة الموجهة لوزارته في آخر الجلسة.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية الثلاثاء 10 يوليوز 2012:

- عدد الأسئلة الشفهية: 29 سؤالاً؛
 - عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛
 - عدد الأجوبة الكتابية: 3 أجوبة.
- لكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بخمس (5) طلبات إحاطة. الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

في إطار النظام الداخلي، أحيط مجلسنا علما بقضية طارئة تتعلق بصعوبات التمويل التي يواجهها المستفيدون من السكن الاقتصادي الذي توفره الدولة لمحاربة مدن الصفيح، حيث ترفض الأبنك تقديم قروض السكن لهؤلاء المواطنين رغم ضمانات الدولة لهذا النوع من القروض عبر صندوق "FOGARIM" الذي أحدث سنة 2003 أساسا لمساعدة ذوي الدخل الضعيف وغير القار، خاصة قاطني دور الصفيح لأجل امتلاك سكن توفره وتدعمه الدولة.

فالدولة عبر وزارة السكنى قامت وتقوم بجهد كبير لتوفير سكن اقتصادي عبر عدة برامج، لكن هذا المجهود الوطني لا تنخرط فيه الأبنك بالشكل المطلوب، وعندما ترفض الأبنك منح قروض لاقتناء سكن اقتصادي بالرغم من ضمانات الدولة، فإنها تعرقل عمليا البرنامج الوطني لتوفير السكن اللائق للفئات الفقيرة والمحدودة الدخل.

محرر الجلسة رقم 824

التاريخ: الثلاثاء 20 شعبان 1433 (10 يوليوز 2012)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وثلاث أربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة السادسة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة للسيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية بجلسة عمومية، تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1- مشروع قانون رقم 20.12 يوافق بموجبه على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 20 ديسمبر 2006؛

2- مشروع قانون رقم 28.12 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببروكسيل في 13 ديسمبر 2010 على شكل تبادل رسائل مبرم بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بخصوص الإجراءات المشتركة لتحرير السوق في مجال المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المصنعة والأسماك ومنتجات الصيد البحري، وبخصوص تعويض البروتوكولات رقم 1 و2 و3 وملحقاتها وكذلك

التقائية، وحذف الفصل 288 من القانون الجنائي. لقد أظهر ملف نظام المقاصة أن الحكومة تفتقد للجرأة السياسية لترشيد الدعم الذي يستفيد منه الأغنياء الذائون والمعنويون، أفرادا ومؤسسات، كما أنها لا تمتلك خطة واضحة وملموسة للاسترجاع التدريجي للدعم عبر إبداع آليات جديدة وفق دفتر تحملات يحدد مجموعة من الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية، بل لقد تبنت الحكومة مقاربة أحادية في هذا المجال وأجهزت على القدرة الشرائية الضعيفة أصلا لأغلب الفئات الاجتماعية.

لكل هذه الاعتبارات، على الجهاز الحكومي أن يراجع نفسه، فالظرفية تاريخية ودقيقة وتحتاج إلى حسن التدبير الاجتماعي وفتح حوار وطني مع الأحزاب والنقابات والمجتمع المدني حول القضايا الحيوية الكبرى التي تقتضي مقاربة تشاركية مندمجة لإصلاح شمولي ومتجانس يقلص الفوارق الاجتماعية ويحذف منابع الربح في إطار ربط جدي بين أنظمة المقاصة والضرائب والأجور والتقاعد، وذلك من أجل إقرار قواعد مؤطرة جديدة لتدبير الشأن الاجتماعي وتجويد وتحسين المنظومة الاجتماعية في شموليتها بما يسمح بتكريس مبادئ دستور الحقوق. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للفريق الدستوري، تفضل السي الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الرئيس، يتعلق موضوع هذه الإحاطة بتنبية وتحذير الحكومة من مخاطر كبيرة تهدد الاقتصاد الوطني، وقد نهينا في مناسبات سابقة إلى ضرورة الحذر في تدبير ملف الأزمة الاقتصادية، خصوصا ما يتعلق بمخاوف تراجع الاستثمارات وارتفاع أسعار المواد الأولية على المستوى الدولي.

وإن أهم ما يؤكد هذه التخوفات، هو تأكيد الخبراء والمطلعين ووسائل الإعلام من تطورات حول الأمور التالية:

1- تراجع الرواج بميناء طنجة المتوسط، وما عرفته هذه المنشأة الاقتصادية الكبرى من توترات اجتماعية وسوء تدبير ملحوظة، جعلت الشركات الدولية تفضل الهجرة نحو إسبانيا ومغادرة الميناء، مما ينذر بحالة إفلاس ستكون لها عواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني وعلى الاستثمار الأجنبي الذي حقق فيه المغرب نتائج إيجابية خلال السنوات الأخيرة؛

2- أكد خبراء دوليون ووطنيون بأن سعر القمح سيعرف ارتفاعا

في مدينة تامسنا مثلا، وفرت وزارة السكنى ما يزيد عن 1285 شقة جاهزة اقتصادية لإيواء سكان الأحياء القصدية بجماعة سيدي يحيى زعير، هذه المساكن جاهزة الآن، لكن الأبنك ترفض منح القروض لسكان الأحياء القصدية بدعوى أن بعض المستفيدين من القروض وفي إطار صندوق "FOGARIM" لا يلتزمون بالأداء.

إننا لا ننكر وجود بعض حالات العجز عن الأداء، لكن ذلك لا ينبغي أن يكون مبررا للتعميم ولعرقلة برنامج وطني اجتماعي وكبير، فعلى الأبنك أن تلجأ إلى المسطرة القانونية لاستخلاص مستحقاتها، وقبل ذلك إيجاد صيغ للتسوية، مثل إعداد الجدولة وليس حرمان آلاف المواطنين من حق تكفله الدولة وتعمل وزارة السكنى جاهدة ليصبح واقعا يلمسه المواطن. لذلك، نطلب من أجهزة الدولة المعنية التدخل لدى الأبنك وتفعيل وتقوية دور صندوق "FOGARIM" حتى يستمر البرنامج الوطني للسكن الاجتماعي الذي نعتبره برنامجا هاما جدا ومن ضمن الأوراش الاجتماعية التي ينبغي أن تستمر وتتعزيز، خاصة وأن المسألة الاجتماعية تعتبر إحدى ركائز برنامج الحكومة الحالية وتوجهاتها الكبرى. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة الآن للفريق الدستوري.. إذن نمر إلى الفريق الاشتراكي، حتى هو ما كابينش. إذن الكلمة للفريق الفيدرالي في إطار الإحاطة.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

نعيش بلادنا أوضاعا اقتصادية واجتماعية لا تبعث على الارتياح بفعل الارتباك الحكومي وعدم ربط الأقوال بالأفعال، فالحوار الاجتماعي لازال يراوح مكانه بالرغم من التزام السيد رئيس الحكومة في الجلسة الأخيرة باتخاذ مبادرة في هذا المجال.

إن الحوار الاجتماعي، كإطار قانوني ومؤسسي، لا يمكن اختزاله في حل المنازعات الاجتماعية، بل هو عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث تحسين مناخ الأعمال وجلب الاستثمار وتكريس ثقة الفاعلين الاجتماعيين وتحفيز الأجراء.

إن سوء التدبير الاجتماعي للحكومة منها وزمنا يطرح إشكالية كبرى تتعلق بالمكانة الدستورية للحقوق الاجتماعية في السياسة العمومية، كما يرتبط بالمسار الذي اتخذته الحوار الاجتماعي من حيث ضرورة تطبيق معظم بنوده، خصوصا التي لا تحتاج إلى موارد مالية بل تحتاج فقط إلى إرادة سياسية، كالتصديق على الاتفاقية الدولية رقم 87 المتعلقة بالحريات

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ، الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِیْنَ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
مَلَکِ یَوْمِ الدِّیْنِ اِیْمَاکَ نَعْبُدُ وَ اِیْمَاکَ نَسْتَعِیْنُ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِیْمَ
صِرَاطَکَ الَّذِیْنَ اَنْعَمْتَ عَلَیْهِمْ غَیْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَیْهِمْ وَلَا الضَّالِّیْنَ.
آمین.

سُبْحَانَ رَبِّکَ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا یَصِفُوْنَ وَسَلَامٌ عَلَی الْمُرْسَلِیْنَ وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ
رَبِّ الْعَالَمِیْنَ.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، لقد أسفرت حادثنا سير مروعتان بكل من الصورة -
كما تعلمون - والناطور عن حصيلة دموية موهلة، فاقت أزيد من 30 قتيلًا
وأزيد من 30 جريحًا، عادت بنا لتدق ناقوس الخطر، وتساءلنا كفاعلين
سياسيين وتساءل المسؤولين على تسيير الشأن العام لبلادنا حول واقع
السلامة الطرقية والحفاظ على أمن وأرواح المغاربة أجمعين.

لمغرب يصنف، كما هو معلوم، في المرتبة الأولى عربيًا والسادسة عالميًا
من حيث عدد حوادث السير التي تسفر عن إصابات أو حالات وفاة،
فضلا عن الحسائر الاقتصادية التي تقدر بأكثر من 11 مليار كما هو
معروف.

إنها أرقام تترجم باللموس واقعا مأساويًا يعيشه مواطنونا على الطرق،
ويطرح أكثر من أي وقت مضى أسئلة جوهرية حول الأسباب التي تقف
وراء هذه الفواجع والحوادث التي تعد مأساة بامتياز، فلو تساءلنا عن واقع
الفساد والرشوة ببلادنا سنكون نطرح إحدى الإشكاليات الحقيقية التي
تعوق التطبيق السليم لمقتضيات السلامة الطرقية بالمغرب.

وأحيط علما هنا على من يتحكم في منظومية منح رخص السياقة
وشهادة الفحص التقني، بل ومن المسؤول عن افتحاصها ومراقبتها؟
ولو سألنا واقع البنية التحتية وحال الشبكة الطرقية بالمغرب، لا شك
أننا سنقر جميعا بواقعها المترهل بل والكارثي في غالب الأحيان.

ولو أمعنا النظر في الأرقام والتقارير التي تشير إلى ارتفاع الحوادث بعد
إصدار مدونة السير المعروفة، حيث ارتفعت الحوادث المميتة بـ 14,5%
بما يعني ارتفاع عدد الموتي بنسبة 11,6% و 13% بالنسبة للجرحى، فإننا
وبلا شك، السادة المستشارين، السيد الرئيس، السادة الوزراء، سنسعى
جميعا أنه حان الوقت لتعديل العديد من بنود ما يسمى بالمدونة، آخذين
بعين الاعتبار كل المرتكزات السابقة وبتفاعل كل الأطراف والجهات
المتدخلة في المجال.

وشكرا.

استثنائيا خلال الأشهر القادمة في السوق العالمية، مما جعل بعض الدول
المنتجة ترفض بيع منتوجها خوفا من ضعف العرض ومن التقلبات التي
تعرفها الأسواق.

إننا قد نهينا الحكومة السابقة وقلنا بكل وضوح، حذاري ثم حذاري، إن
الخبراء أكدوا أن سعر القمح سيرتفع من 300 درهم إلى 800 درهم وإلى
1500 درهم للقطار، وها نحن اليوم نعيش بداية هذا الواقع، حذاري ثم
حذاري من الاستخفاف بهذا الملف.

3- تميزت وضعية الدرهم خلال الأشهر القليلة الأخيرة حسب معطيات
السلطات النقدية الوطنية بعدم الاستقرار، حيث عرفت ارتفاعا بالمقارنة
مع الدولار، وكان لذلك أثر واضح على الاحتياطي الوطني من العملة، ولم
يعد المغرب يتوفر على قدرة كافية لتغطية الواردات، وبالتالي سيكون لذلك
انعكاساته الوخيمة على ميزان الأداء وعلى المقاولات الوطنية العالمية في مجال
الاستيراد والتصدير.

السيد الرئيس،

إننا نثير هذه التنبيهات لكي نحذر الحكومة من المخاطر المتوقعة لهذه
المؤشرات، ونطالب بضرورة التدخل الاستعجالي والسريع، كما أن الحكومة
مطالبة اليوم قبل الغد بالحوار مع المعارضة والأغلبية ومع الفاعلين
الاقتصاديين والمعنيين المباشرين، كل هذا - أستسمح السيد الرئيس -
لتعبئة جماعية، تمتع الاقتصاد الوطني من المخاطر التي قد تؤدي - لا قدر
الله - إلى المس بالسيادة الاقتصادية الوطنية والمس بالقدرة الشرائية
للمواطن المغربي.

شكرا السيد الرئيس، وأستسمح إن أطلت.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضل.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة الرئيسة،

إخواني المستشارين المحترمين،

أقف اليوم أمامكم وأنا بكل صدق أشعر بحزن وأسف عميقين عما
عاشته بلادنا بداية الأسبوع الجاري من مأساة إنسانية حقيقية، تستوجب
منا اعتبار هذا اليوم يوم حداد وطني.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

قبل أكتال هذه الإحاطة، أتقدم بلمتس إلى السيد الرئيس والسادة
المستشارين المحترمين أن يقرؤوا الفاتحة على أرواح ضحايا هذه الحوادث.

الجميع وقوفا:

الشباب والرياضة، الصحة، التشغيل، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، الشؤون العامة والحكومة.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه للسيد وزير الشباب والرياضة حول الاحتضان الرياضي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خيري بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخوتي، إخواني المستشارين،

تعيش الرياضة الوطنية أوضاعا غير مستقرة، وقد جاءت هذه الأوضاع غداة المناظرة الوطنية حول الرياضة التي توجتها الرسالة الملكية التاريخية، حيث رسمت خريطة طريق للإقلاع الرياضي والنهوض به.

كنا ننتظر الخروج من حالة الركود والجمود والارتجالية التي طبعت مسارها، حيث حصدت من خلاله الرياضات الوطنية نتائج لم تكن في مستوى طموحنا.

وفي هذا الإطار، وسعيا منا للاستمرار في إصلاح الأوضاع الرياضية بفضل الأوراش المفتوحة، نريد أن نطرح موضوع الاحتضان الرياضي الذي يبقى المنتفص الوحيد لتمويل الرياضة الوطنية في الوقت الذي لازلنا فيه ننتظر تنزيل الاحتراف بشكل واضح.

ذلك أن الاحتضان بدأ يطرح العديد من الأسئلة، من قبيل الاستفادة بعض الأندية دون الأندية الأخرى نتيجة طريقة تعامل بعض المؤسسات العمومية بها، حيث نجد أن هناك تحيز وتمييز في تمويل الأندية، خاصة وأن هذه المؤسسات العمومية تشرف على تسيير ثروات المغرب الذي من المفروض أن تعمم على جميع الأندية دون أي اعتبارات أخرى.

السيد الوزير، ما هي الإستراتيجية المتبعة لدمقرطة الاحتضان الرياضي وتعميمه لاستفادة جميع الأندية الوطنية دون استثناء؟

لأن، السيد الوزير، هذا السؤال طرحناه منذ مدة ولكن لم نتلق أجوبة، لأن هناك العديد من المناطق في المغرب والعديد من الرياضات وبعض الأندية لا يعقل أن تستفيد من هذه المؤسسات بعض الأندية، والتي يكون على رأس بعض الجامعات الرياضية شخصيات، وهنا ما خصناش.. والسيد رئيس الوزراء الحكومة راه قال بأن هناك دمقرطة الجامعة، ولكن في هذا التمويل كذلك خصنا الدمقرطة باش تعمم لجميع المغاربة ويستفيد منها جميع الرياضيين.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. واسمحوا لي قبل أن أعطي الكلمة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للفريق الفيدرالي.. داز، إذن الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

الأختين المستشارتين المحترمتين،

إخواني المستشارين،

إن إحاطتنا، في الفريق الاستقلالي، اليوم مستنبطة من واقع المجتمع المغربي ومعاناة الأسر المغربية بعد إفراز نتائج الباكلوريا، بعد هذا الحدث الذي تترقبه مختلف الأسر المغربية يأتي دور ولوج المعاهد الوطنية والمدارس الوطنية من طرف، بطبيعة الحال، التلاميذ الفائزين، وهنا تبتدئ معاناة جل الأسر المغربية في البحث عن معاهد تقبل إجراء امتحان قبلي للتلاميذ، حيث نرى أن جل المؤسسات أو المعاهد العليا تضع معدل 17 أو 20/18 كحد أدنى لولوج هذه المعاهد، مما يعرقل ويعتبر كارثة بالنسبة لمن لم يتوفق في 17 و20/18.

إذن، المغاربة، هل تقبل الباكلوريا بما أقل من 17 وما أقل من 16؟ هذا غير مقبول عندما نجد أن جل الأسر تهج من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب بحثا عن المعاهد التي قبلت أبناءها لولوج الامتحانات، وهذه عادة ألفناها منذ مدة وخذ الساعة لم نجد آذانا صاغية للحد من هذه المعاناة، إذ لا معنى أن التلميذ يتفوق في شهادة الباكلوريا ولا يجد حتى المعاهد التي تقبله لاجتياز مباراة قبلية لولوج هذه المؤسسات.

في حين يعلم الجميع أن نتائج التصحيح تكون مختلفة من جهة إلى أخرى، والحراسة تكون مختلفة من جهة إلى أخرى، ولكن الامتحان يعتبر حدا وضربة قاسية لجل الأسر التي لا تجد أين تدفع أبناءها للمعاهد أو للمدارس العليا، فمثلا (ENCG) المدارس الوطنية للاقتصاد والتسيير لها عدة فروع موزعة، والحمد لله، على ربوع المملكة، نجد فرع في سطات يقبل بمعدل وفرع في وجدة يقبل بمعدل آخر، وفرع في أكادير، هذا التضارب وهذا الاختلاف يجعل التلميذ يشعر بغبن وغبن كبير حتى لولوج أو لقبول مباراة الانتقاء فقط، فمتى سنستيقظ العقول المغربية لتحد من هذا التمييز، حتى يشعر الطالب أو التلميذ أنه في بلد ديمقراطي، تتكافأ فيه الفرص؟ شكرا السيد الرئيس، وأستسمحكم إن أطلت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. والآن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 21 سؤالا، 4 منها آنية موجهة لكل من قطاع التجهيز والنقل، الطاقة والمعادن، و17 سؤالا عادية موزعة على قطاعات التجهيز والنقل، الطاقة والمعادن، الاقتصاد والمالية،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.. الكلمة.. هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا السيد الوزير.

ولكن السؤال ديالي تبتطرح على المؤسسات العمومية، أنا ماشي مع شركات الخواص، هذه شركات عمومية ديال الدولة، لا يعقل أن واحد المسؤول في الشركة كيحول واحد الأندية، إذا شطنا مجال الريج راه احنا كنعرفو مؤسسي الشركات، تيشوفوا فين عندهم.. فين غادي يديروا لهم الإشهار؟ أشنو هو الريج من ذاك الاحتضان أو الإشهار؟ ولكن أنا أتكلم عن المؤسسات العمومية ديال الدولة، اللي مساهمة فيها الدولة، واللي المديرين تبتعينوا من طرف الدولة، أنا ما كنتكلمش على الخواص.

وهذا السؤال راح احنا طرحناه مرارا، وما ابغيناش هاذ الحكومة الجديدة نبقاو نتهربو، يعني نهضرو بجدية ومعقول، يمكن ما قدرتوش لهاذا المديرين، عندهم حرية التصرف، ولكن ما كنجوش لك السؤال، كنجوشو للحكومة، أنا ما كنجوش لوزير الشبيبة، لأن رئيس الحكومة ووزير المالية اللي هم مشرفين على هاذ المؤسسات، وكذلك القطاعات الأخرى، هذا هو اللي ابغينا نقولوه، أما المؤسسات ديال الخواص احنا هاذوك ما كندخلوش فيهم.

وتتمنى الله يخليكم، السيد الوزير، باش تجابونا وتقنعونا بهاذ المشكل، لأن هاذي سنوات واحنا تنطرحو هاذ السؤال، وجميع الوزراء كيجابوا بواحد الجواب ماشي مقنع وما كيرضيش الرياضيين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

يعني الإقناع اللي غادي نطلقو من المنطلق اللي قلت لك السيد المستشار هو أنني كنشاطرك الرأي، لأن فعلا كايين واحد الحيف اللي كنشعر به واحد المجموعة من الأندية والجامعات فيما يخص الأصناف الرياضية.

كتحدث على مؤسسات عمومية، المؤسسات العمومية حتى هي أيضا راه كتخضع لواحد منطق الريج والخسارة، وبالتالي كتشوف ربما الصنف الرياضي اللي غادي يدير الدعاية للمؤسسة المعنية وفق الطرق المشروعة وفي إطار واحد التعاقد اللي كيتم ما بين الجامعة أو النادي والمؤسسة العمومية.

أنا اللي ابغيت نؤكد لك عليه السيد المستشار، ماشي كتهرب أو ما غاديش تعطيك جواب مقنع، احنا كنجابو ندرسو القضية، كنجابو نشوفو

للسيد الوزير، باسمكم أن أرحب بمنظمات الكشاف الوطني من مراكز آيت أورير.

شكرا، إذن الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد محمد أوزين، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر في البداية السيد المستشار على الاهتمام الذي يوليه لقطاع الشباب والرياضة والمواضيع ذات الصلة.

أيد أن السؤال كان تطرح في الغرفة الأولى، وكان الجواب على مضمون السؤال، طبعا فاش نتحدثو على الاحتضان نتحدثو على الاحتراف، الاحتراف ما يمكن يمر إلا عبر الاحتضان، وهاذ الاحتضان ما يمكن يكون إلا عبر تحويل الأندية إلى شركات، كما كنعرفو السيد المستشار.

طبعا المسألة ديال الاحتضان تم الإقرار ديالها منذ العقد ديال الثمانينات مع بعض المؤسسات العمومية كمصدر هام لتمويل الرياضة الوطنية، وتم التنصيص على ذلك حتى في القانون ديال قانون التربية البدنية والرياضة السابق، وبالفعل استفادت واحد المجموعة من الأندية في مختلف الأنواع الرياضية، إلا أن هذا الإجراء، هنا أتفق معكم، عرف واحد النوع من الفتور بعد العملية ديال الخوصصة اللي عرفتها واحد المجموعة ديال المؤسسات.

جات المناظرة الوطنية للرياضة في 2008، وترسخت واحد القناعة بضرورة المرور إلى الاحتراف. وطبعا فاش كنتحدثو على الاحتراف مرة أخرى لا بد ما كتمرو عبر الاحتضان.

المشكل اللي عندنا، السيد المستشار، أنا أشاطرك الرأي في المسألة اللي تتقول، ولكن راه الوزارة ما عندهاش سلطة في التحكم باش نجبو.. هذا واحد الحق تيصنو الدستور، ما يمكنش تكون أنت مثلا في واحد المؤسسة أو تكون في واحد الشركة وتجي الوزارة تتدخل أو تلمك، يعني تتعاقد مع واحد النادي أو تتعاقد مع واحد الجامعة معينة.

طبعا المسألة كتبقى مسألة.. يعني عندنا نقاش اللي يمكن ندخلو مع واحد المجموعة ديال المحتضنين اللي هما مقاولات مواطنة، واللي كنعلمو معهم ماشي بطريقة قانونية، يعني ماشي بواحد الإطار قانوني اللي غادي نلزموهم به، وإنما بواحد الطريقة أخوية حبية، مواطنة كما قلت، باش تقدرو فعلا نحاولو نضمنو واحد النوع من التوازن في المسألة ديال الاحتضان لأنني تنشاطركم الرأي، هناك واحد الشعور بالحيف، خصوصا في واحد الأصناف الرياضية اللي كتشوف راسها أنها ما كتستافدش من هاذ العملية ديال الاحتضان، وبالتالي فهذا كياثر طبعا على الصنف الرياضي وعلى النتائج ديالو.

وشكرا السيد المستشار.

الاقتصادي للمدينة، وأثر ذلك على فقدان قيمتها الإستراتيجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

لذا، نسالكم، السيد الوزير، عن مآل مشروع ميناء الناظور الغرب المتوسط، هل تتوفرون على أجندة زمنية محددة ومضبوطة تتعلق بمدة الإنجاز؟ حيث يراهن على هذا الإنشاء لتمكين المركب المينائي المذكور من قدرات هامة لوضع ونقل الحاويات، وتصدير واستيراد ومعالجة السلع، زيادة على إنشاء منطقة صناعية مندمجة ومنفتحة على المستثمرين المغاربة والأجانب وموجهة لاحتضان المهن العالمية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال، لأؤكد للسيد المستشار ومن خلاله الرأي العام على أن ميناء الناظور اللي هو ميناء المتوسط، هو يمكن لي نقول لكم من الموائ المهمة والأساسية واللي داخلة في إطار المخطط الذي أشرتم له ديال 2030.

يمكن لي أن أؤكد بأن ربما في الحجم ديالو والأهمية ديالو قد يتجاوز ما هو موجود من موائ على الصعيد الوطني، لاعتبارات متعددة، بلا شك الاعتبار الأول هو أن بلدنا تريد أن تتحكم في بحرنا، وبالتالي ومن خلاله أن يكون نصيبنا من التجارة العالمية نصيبا وافرا، والحمد لله منذ مدة البلد ديالنا توجه نحو البحر، الآن نلاحظ بأن الحمد لله سياسة البحر بدأت تتضح معالمها، في المستقبل القريب إن شاء الله غنرضوها عليكم.

ثانيا أنه الميناء أيضا كيدخل في إطار التنمية ديال المنطقة بكاملها، المنطقة ديال الشرق الميناء سيضيف.. بالإضافة إلى المطارات، بالإضافة إلى الطرق، بالإضافة إلى السكك الحديدية، سيكمل - إن صح التعبير - (le package) بالنسبة للمنطقة بكاملها، وخاصة هذا كعدنا للمستقبل فيما يتعلق بالجهوية، تولى عندنا كل جهة إلا وعندها ما يكفي من البنيات التحتية اللي غادي يؤهلها اقتصاديا واجتماعيا أنها المؤشرات ديالها أنها تنمو بشكل إيجابي.

هاذ الميناء يمكن لي أؤكد لكم، السيد المستشار، الدراسات يعني هي جارية، ننظر أن تنتهي لكي نحدد في الجانب التقني وأيضا في جانب التركيبة المالية، مشاريع الاتفاقيات أنها جاهزة، كتنظرو فقط باش يتعلن على إن شاء الله على اليوم اللي يمكن نمضيها، سواء تعلق الاتفاق بين الدولة وما بين الوكالة، ما بين الوكالة وما بين الشريك، الوكالة الوطنية للموائ والشريك

كيفاش غادي تقدرو تقربو الرؤى في اتجاه يعني ضمان واحد النوع من التوازن في الحضور ديال هاذ المحتضنين في الأصناف الرياضية.

أنا أؤكد لك وكنتعرف لك راه ماشي ساهلة، لأن حتى ها كما قلت لك راه تيجضعوا هاذ التحرك دياهم لمنطق الریح والحسارة، ولكن، الحمد لله، كابينين مؤسسات اليوم اللي احنا في صدد النقاش معهم واللي غادي نلقاو معهم واحد الحل بالشكل اللي غادي يرضيكم وغادي يرضي الرياضيين، السيد المستشار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التجهيز والنقل وعددها ستة.

السؤال الآتي الأول موضوعه مآل مشروع ميناء الناظور الغرب المتوسط. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي وإخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، تبعا للتعهدات الحكومية الواردة في البرنامج الحكومي والرامية إلى مواصلة الإصلاح المؤسساتي لقطاع الموائ والنقل البحري وتكريس المكاة البحرية للمغرب من خلال إطلاق المخطط المدير المينائي الجديد.

وحيث سبق لكم، السيد الوزير، أن صرحتم أن ميناء الناظور يندرج ضمن السياسة المينائية ديال 2030، التي تضم بالإضافة إلى إصلاح الموائ المتخصصة في عدد من المجالات، بما فيها موائ الصيد، إحداث موائ جديدة ليكون المغرب حاضرا في بحره في إطار التنافس الدولي على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

وفي هذا الإطار، عبرت الحكومة المحلية بمدينة مليلية المحتلة في وقت سابق عن مخاوفها من مشروع توسعة ميناء الناظور لكي يصبح ميناء تجاري قادر على استيعاب واستقبال الحاويات (les conteneurs) خاصة أن الميناء يقع على مسافة تقدر بحوالي 30 كيلومتر، الأمر الذي سيؤثر في المستقبل المنظور على النشاط التجاري في مدينة مليلية السلية ويخلق رواجا اقتصاديا في المنطقة، بالنظر إلى أن المشروع سيقام في منطقة "Punta-Negri" الواقعة على مسافة كيلومترات معدودة من المدينة المحتلة، وهو ما يفسر مخاوف إسبانيا وقلقها على المستقبل

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

... بطبيعة الحال بالإضافة إلى الموانئ الصغيرة المرتبطة بالصيد، ثم أيضا احنا غنطلقو واحد الطلب عروض بعدما استكملنا المدار المتوسطي، طلب عروض فيما يتعلق بالموانئ ديال الترفيه، في إطار الشراكة مع القطاع الخاص باش يمكن لنا نجلبو واحد الجزء من السياحة، خاصة السياحة ديال البحر المتوسط.

ابغيت نقول ما ابغيتش نلتزم لأن الدراسات قريبا باش إن شاء الله تنتهي، ملي غادي تنتهي الدراسة ويعرض إن شاء الله الإمضاء ديال الاتفاقيات غتبان الصورة، لكن نبغي نوضح أن الميناء ليس معزولا، راه شرتو لها، أنه الميناء بخلفه هناك 1500 هكتار منطقة صناعية ولوجستيكية، لكن أيضا هذا الميناء لابد له من صلة وصل، سكك حديدية، طرق أو طرق مزدوجة، وبالتالي الكلفة العامة ليست فقط هي الميناء اللي في المرحلة ديالو الأولى حوالي 5 مليار ديال الدرهم كتقدير أولي، يمكن يمشي لأكثر، ولكن باش نصلو له أيضا محتاجين تقريبا لواحد 5 مليار، بمعنى الميناء يعني في المرحلة ديالو الأولى بوحدها يمكن له يحتاج واحد 10 مليار ديال الدرهم، وهذا يحتاج فعلا إلى أننا نضبوا التركيبة المالية.

وهذه مناسبة باش نقول بأنه كنشكر الإخوان والأخوات المستشارين اللي شاروا إلى أنه لابد من واحد السلم الاجتماعي للحفاظ على هذه البنيات، لأنه هاذ السلم الاجتماعي أنا زرت بعض الدول دايرين ما يسمى بميثاق التنافسية ديال البنيات، تيتلاقوا النقابات مع رجال الأعمال ومع الدولة تيقولوا كيفاش نحافظو عليه باش نبقاو دائما منافسين، وهكذا تيصبروا بعضياتهم وكتنفوضوا وكتعاونوا باش ما يوقع أدنى خلل.

وكتبشر بأن طنجة المتوسط بعد الأزمة اللي وقعت السنة الماضية، بدأ يسترجع يعني -الحمد لله- خطه التصاعدي على مستوى الإنجاز ولكن كتنماو المزيد إن شاء الله، وخاصة إذا فوت (Terminal) اللي كيوجد، اللي قريبا إن شاء الله غادي نعرفو اشكون الشركة اللي غادي تاخذو. وكاين واحد (Terminal) جديد اللي غادي إن شاء الله نفوتوه للقطاع الخاص اللي نتماو أنه يخلق مزيد من الرواج في طنجة المتوسط والناظور المتوسط، غادي نكونو آنذاك متواجدين على مستوى عال جدا في البحر الأبيض المتوسط باش يمكن لنا التجارة العالمية اللي كتهتم بهاذ المحور هذا، ناخذو منها النصيب ديالنا إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الآتي الثاني موضوعه التعطيل الحاصل

إن شاء الله اللي غادي يشرف عليه.

ثم أيضا مع صندوق الحسن الثاني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية اللي غادي يكون أحد الممولين الرئيسيين في هاذ.. فإذن إلى ابغيت نقول التركيبة كلها جاهزة، ننظر إن شاء الله أن تعطى يعني الانطلاق الرسمية باش يمكننا الآن عاد نديرو جدولة ديال الإنجاز ديالو.

بهذه المناسبة، أنا أريد أن أوكد للسادة المستشارين والسادة المستشارات على أنه التوجه الآن اللي ماشية فيه الحكومة والدولة أننا سننطلق إلى مرحلة جديدة في بناء هذه التجهيزات، سابقا كنا كنعولو أكثر على التمويل يعني إما من خلال المالية يعني الميزانية العامة أو من خلال الاقتراض وبالتالي الدولة هي اللي كنعول هاذ المشاريع، التوجه الآن وزارة المالية راه كتوجد القانون ديال الشراكة مع القطاع الخاص، أنا باغين نمشيو أن القطاع الخاص حتى هو بيذا يدخل لهاذ المجالات، بمعنى أنه يمكن نعطيو يعني أنه البناء والاستغلال لمدة 30 سنة وهذا سيشمل كافة المجالات وكافة القطاعات، أيما توفرت إرادة لدى القطاع الخاص أنه مستعد يدخل لهاذ المجال، الحكومة عازمة إن شاء الله أن تدخل معه في شراكة، وبالتالي أستسمح ما نعطيكش الأجندة، ما غتكون موجودة إلا بعد شتبر إن شاء الله باش نعطيو الأجندة ديال إنجاز الميناء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لك السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

شكرا السيد الرئيس.

احنا، السيد الوزير، إذا أثرتنا هاذ الموضوع ديال ميناء الناظور، لا ينبغي أن تفهم أننا نتحدث عن ورش اقتصادي عادي، ذو أبعاد اجتماعية محدودة، احنا الأمر كيتعلق بالأسئلة الحارقة المطروحة على طاولة حكومتكم، واللي كتطلب إيجاد مداخل مهمة وتنموية لهاذ المنطقة من تراب هاذ المملكة، هاذ المنطقة اللي عانت ولازالت تعاني من غياب شوية تام لمبادرات اقتصادية وتنموية كبرى وإستراتيجية فيما يخص المنطقة ديال الشمال الشرقي الواسعة والشاسعة.

اليوم، السيد الوزير، أن السياسة المينائية في أفق 30 مرتبطة بمجالات متعددة، في مقدمتها -كما قلت- تأهيل البنية التحتية، الطرقات، تحفيز الاستثمار بكل أبعاده وخاصة ما تحتضنه تلك المنطقة من مؤهلات السياحة اللي كلشي كنعرفو.

المهم في السؤال ديالنا، السيد الوزير، احنا ما طرحناش السؤال هكذا، احنا طرحنا السؤال باش نكون عندنا بغير واحد الأجندة باش الناس يعرفوا هاذ الشي اللي اهضرتو عليه، هاذ (les études) اللي درتو وهاذ الشي، ولكن ابغينا نكون عندنا واحد الأجندة زمنية مضبوطة ومعروفة للمواطنين والسكان ديال هاذ المنطقة.

نعطي واحد السبب، أن واحد الجزء كبير من العربات كيبقى الباب دياهم مفتوح ولما كيبقى الباب مفتوح ما كيبقاش مكيفات، فالآن امشينا أيضا في إصلاح ما يسمى بالإغلاق الأوتوماتيكي ديال العربات باش يمكن يساعد على عملية التكيف.

أضف إلى ذلك أنه نظام التواصل والشكايات الآن راه طورناه، على اعتبار أن المواطن المسافر يمكن يرسل الاحتجاج دياو إما عن طريق الانترنت أو عن طريق الهاتف، أضفنا، والآن يشتغل عليه المكتب، درنا ما يسمى بـ (le faux client)، بمعنى هناك المسافر الشاهد أنه يبقى يطلع باش يبقى يعطينا، كلفناه باش يبقى يعطينا الملاحظات على القطارات، هاذ الشي بالمناسبة درناه في جميع المؤسسات اللي كنتقدم خدمات، درنا ما يسمى بـ (le client mystère)، درناها في المطارات ودرناها الآن في القطارات وغنديروها في واحد العدد ديال الأماكن باش يمكن له يعطينا الملاحظات اللي كتوقع.

أضف إلى ذلك أنه الآن كين برنامج ديال المتابعة مع المراقبين اللي رفعنا العدد دياهم من 400 إلى 500 مراقب، تنطلبو منهم فين ما ينزل من القطار، البارح كان عندي اتصال مع المدير بالنيابة لأن المدير في عطلة باش يعطينا ملي ينزل من القطار يعطينا التقرير دياو كيفاش وجد القطار، وإذا ثبت أن التقرير دياو منافي للحقيقة يتحمل المسؤولية دياو.

مع العلم أنه الآن الإقبال على القطار تزداد بشكل كبير جدا، كنخبركم بأن السنة الماضية وصلنا لـ 34 مليون مسافر، والهدف ديانا من هنا إلى 2015 نوصولو لـ 50 مليون مسافر، بمعنى أنا كنتكلم على المسافرين بمعنى أنه أصبحت الآن هذه وسيلة مهمة من وسائل السفر، وبالتالي من حق الزبناء أنها تكون واحد الجودة وأن تكون هناك السلامة. طبيعة الحال موضوع السلامة في علمكم ماذا حدث، ولذلك الآن زدنا في الميزانية باش نقلصو من مدة إنجاز كل ما يتعلق بالسلامة.

مرة أخرى، استعمال هذه الوسائل غادي يخلينا أننا نشوفو عن قرب أشنو هي الحاجيات وأشنو هي الاختلالات، وكيمكن لي أن أؤكد لكم هذا يحتاج إلى استمرار على المدى الطويل، ونتمناو أننا نجعلو به إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات، إلا أنني أود التأكيد على أن عربات النوم تظل طيلة اليوم تحت أشعة الشمس الحارقة قبل استعمالها في المساء لنقل المسافرين في غياب المكيفات الهوائية، بل حتى مفاتيح النوافذ معطلة ومكسرة، بالإضافة إلى فقدانها للإنارة.

هذا، السيد الوزير، هو واقع القطارات ببلادنا، فكيف يمكن توفير راحة المسافرين وتشجيع السياحة بواسطة عربات يمكن وصفها بحجارات

بمكيفات القطارات، للمستشارين المحترمين السادة عبد القادر أقوضاض، عبد الحميد السعداوي، محمد الكبوري، محمد فضيلي، بناصر أزكاغ. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري:

السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

بحلول فصل الصيف وفي ظل انطلاقة العطل يزداد الإقبال على وسائل النقل العمومي خاصة القطارات، وذلك راجع بالأساس إلى ما توفره هذه الوسيلة من محدودية المخاطر والتنقل الآمن، غير أنه مع ارتفاع درجة الحرارة والازدحام الذي تعرفه بعض الخطوط وفي غياب مكيفات أو تعطلها مرارا، يعاني مستعملو القطارات من غياب أجواء مريحة، وتتحول الرحلات على منها إلى قطعة من العذاب خاصة بالنسبة للمسافات البعيدة، كالتوجهين نحو وجدة، والناظور، ومراكش، والأقاليم التي يغطيها المكتب الوطني للسكك الحديدية برحلات تكميلية عبر الحافلات.

على هذا الأساس، نود مساءلتكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي تتخذونها من أجل توفير أجواء مريحة لمستعملي القطارات. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

أشكر المستشار المحترم على هذا السؤال، وأنا باعتباري من مستعملي القطار سابقا وحاليا، لا يمكن أن أنكر بأنه فعلا تقع في بعض الأحيان خلل على مستوى المكيفات ودائما على اتصال دائم مع السيد المدير العام لأنه يكتصلوا بي الناس أو الأصدقاء والي عندهم الهاتف باش كيخبروني فعلا كين بعض الخلل.

بطبيعة الحال يمكن لي نقول لكم أنه سنويا المكتب الوطني للسكك كيدير واحد الدراسة كيسمها دراسة ديال مدى القبول ديال الخدمات (une étude de satisfaction)، الخدمات حاليا واصلين لـ 70%، احنا الهدف ديانا ابغينا نوصولو لـ 80%، المعدل العالمي 85-90% فابغينا نوصولو لـ 80%.

وفي هذا الإطار هذا كانوا عندنا عدة مبادرات، منها المبادرة الأولى وهي أنه على مستوى البرامج هو درنا برنامج في 2012 لإصلاح يعني 100 عربة، حاولنا نجعلو بهاذ العملية هاذي، هو كين برنامج لإصلاح جميع العربات، لكن خاصة هذه السنة إصلاح 100 عربة، بما فيها، نبغي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثالث موضوعه إصلاح نظام منح رخص النقل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد المصطفى الهيبة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

كانت ولا زالت تثير مسألة منح رخص النقل "الكريمات" العديد من الإشكاليات، تتمثل بالأساس في كونها تمثل نظاما تمييزيا هو بمثابة استثناء على مبدأ المساواة بين المواطنين، علاوة على غياب معايير مضبوطة وشفافة في منح هذه الرخص، بل الأكثر من هذا وذاك فلقد أصبحت هذه الرخص موضوع تلاعبات وتزوير منظم، كما هو الشأن بالنسبة لشبكة التزوير التي قامت عناصر الشرطة القضائية بأمن المحمي بتفكيكها خلال الأيام القليلة الماضية.

هذا، وقد سبق لكم في إطار مناقشة مشروع مدونة السير بمجلس المستشارين أن أعلنتم عن انكبابكم على وضع تصور يهدف إلى وضع آليات هادفة إلى وقف العمل بنظام منح رخص النقل وفق صيغته الحالية قصد القطع مع هذه الاختلالات.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي تقيم بها في هذا الشأن؟ وما هو الأفق الزمني المتوقع لتطبيق الإصلاحات المتعلقة بهذا النظام من الرخص؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

أود أن أوضح بأن هاذ النظام ديال الرخص أو الكريمت هو نظام موجود في النقل وموجود في واحد العدد ديال المجالات، أعتقد بأنه التوجه الآن الحكومي والقرار الحكومي على أن تنتقل من النظام الحالي، وبالمناسبة اللي كانت عنده مرجعية، غير باش نذكرو، كانت عنده مرجعية لأنه كيجي الطلب، تجتمع اللجنة، اللجنة تبت فيها وبعد ذلك كنتعطي.

كيفاش كان تيدار هاذ الشي، هذا موضوع آخر، لكن عنده واحد المرجع يعني تنظيمي قائم، وهاذ المرجع التنظيمي لابد أن نعد مقابل له لكي نوقفه، ما يمكنش توقف الآن النظام وأنت مازال ما وجدتيش البديل، باش تتفاهمو على هاذ القضية وأشرت إليها كم من مرة أنه البديل نوجدوه إن شاء الله قبل متم سنة 2012.

متنقل، وليس مقطورات للمسافرين؟

إلى جانب ذلك يطرح مشكل الصيانة، حيث تضطر القطارات ومعها المسافرون إلى الانتظار لمدة طويلة جراء التوقفات المفاجئة الناتجة عن أعطاب تقنية أو مرتبطة بالسكة، كما نود التأكيد مرة أخرى على مشكل ضعف عدد الممرات المخصصة لعبور سكة القطار مما يعرض حياة المارة إلى الخطر.

لهذا، السيد الوزير المحترم، نود منكم تقديم الإستراتيجية الحكومية لإصلاح هذه الاختلالات وفي صدارتها تجديد الأسطول. وشكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أنا متفق معكم أن هاذ الشي كامل خصو يكون وكائن في الإستراتيجية الجديدة، وكنظن المؤسسات العمومية عندها برنامج مع الغرفة الأولى والثانية، من بينها السكك الحديدية اللي عنعرضو عليكم فيها الإستراتيجية على مستوى الاستثمار الكبير اللي هو تطوير النقل، ولكن أيضا على مستوى تجويد وتحسين الخدمات، وكناكد بأن هذا ملف يحظى بعناية خاصة.

لكن هذه مناسبة كان أملي، وطلبت من واحد العدد ديال المسافرين الأصدقاء، أنه احنا المراقبة تكون عبر الموظفين الذين يشتغلون في القطار، ولكن إذا كانت مراقبة من غير الموظفين غيكون أفضل، غيخلينا نشوفو.. ولذلك كما يحصل في كثير من الدول كتنمي، وهذا نداء للزبناء، أنهم يؤسسوا جمعية ديال مستعملي القطار باش يعاونونا حتى هما يعطينونا الملاحظات، يعني كيفا كان الحال ما يمكنش المدير يكون في جميع القطارات، ما يمكنش المسؤول يكون في جميع القطارات، ما يمكنش يراقب.

صحيح كاي 400 مراقب الآن ورفعنا العدد إلى 500 مراقب، ولكن لا يكفي، لابد من الرقابة ديال المواطنين، المجتمع المدني ولا سيما الدستور نص على ذلك، واحنا مستعدين نستقبلو الشكايات دياهم والمقترحات دياهم، مع العلم أن الاستثمار في هذا المجال كما تعلمون هو استثمار كبير، سواء تعلق بـ (TGV) أو تعلق الأمر بتجويد هذه الخدمات.

ولكن احنا ماضيين في هاذ الأمر هذا ومستعدين نستقبلو الاقتراحات دياكم ونحاولو إن شاء الله أننا نقومو قدر المستطاع بالجهد باش نحسنو الخدمات على مستوى القطارات، كما قلت لأنها أصبحت تقريبا الوسيلة المفضلة عند الجميع، أبنا كان القطار يتخلى الناس عن الوسائل الأخرى، وبالتالي لابد أن نستثمر المزيد في هاذ الوسيلة ديال التنقل.

دفاتر التحملات الصارمة وأن لا تكتفي الوزارة بذر الرماد على الأعين فقط.

إن إصلاح القطاع وفق إستراتيجية محكمة وبرؤية متبصرة، تأخذ بعين الاعتبار النواقص ومعالجتها بعيدا عن أي استغلال سياسي وأي منطق انتخابي هو المطلوب اليوم.

إن القطع مع جميع مظاهر الربيع كيفما كانت مصادرها بقطع إرادة سياسية قوية بعيدا عن أسلوب الترضيات والمحاباة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

على أية حال هو أي قرار اخذتيه هو قرار سياسي، أما الانتخابي كل واحد كيفاش كيفهمو، المهم احنا كنفموا باللي علينا وهاذ النظام ماشي غير ديال اليوم، ماشي عاد جابتو الحكومة معها، هذا نظام قديم منذ زمان، غير باش نتفاهمو، هو جاري به العمل، وبالتالي هذا نظام عنده عقود، لا يمكن أن يعالج في شهر أو شهرين.

أولا، خصنا نفهمو الإطار ديالو التنظيمي، المجال إلى اخذت غير الكيران راه 1750 رخصة ماشي ساهلة، وكثوفر واحد الخدمة، فبالتالي الإصلاح العميق متفقين، لكنه العاقل والراشد والمتدرج باش الخدمة تطورواها، باش نعرفو اشكون اللي كيستثمر؟ شكون اللي كيغيش منها؟ وشكون اللي واخذها كهمة؟ هاذ الشي كامل نحتاج إليه.

المسألة الثانية، وهو أنه لم نكتف بنشر اللوائح، وهذه مناسبة في اللجنة أنني أخبرت الإخوان والأخوات في اللجنة، ما درناش غير نشر اللوائح، بالمناسبة وجدنا مشروع قانون، كانت البداية ديالو في الحكومة السابقة والآن كملناه في دفتر التحملات.

ولكن الآن نقل المستخدمين اللي هو واحد القطاع مهم، الآن درنا له دفتر تحملات وأصبح محررا. النقل المدرسي اللي كان فيه العذاب، الآن أصبح محررا. النقل ديال العالم القروي راني أخبرتكم سابقا بأنه إن شاء الله بعد أسبوع غادي نخرجو دفتر التحملات، تعليم السياقة أصبح محررا، خيلنا فقط المسافة بين المدارس ديال 200 متر، الفحص التقني الآن أصبح خاضع لطلب العروض مباشرة وحرية الاختيار، واحد العدد ديال الانجازات اللي احنا الآن الحمد لله قننا بها وغنكملوها إن شاء الله بهاذ المشروع ديال القانون ديال دفتر التحملات.

بطبيعة الحال الحمد لله ما كين لا انتخابات هاذ الأيام لا والو، احنا مرتاحين، كون تبقى الانتخابات تقولو انتخابوية، ولكن الآن احنا مرتاحين اخذوا القرارات كاملين واحنا مرتاحين لمصلحة الاقتصاد الوطني ولمصلحة الاستثمار في هذا القطاع وجودة الخدمات بالنسبة للمواطنين.

فلما جئنا أول حاجة أساسية في هاذ النظام ديال الرخص "الكريمات" يعني في انتظار نوجدو البديل، هو المغاربة يعرفوا أشنو كين؟ وأنا كنتمتي أن هاذ الشي نتعاونو عليه، أي واحد أخذ رخصة في هاذ البلد باغي يبيع ويشري، باغي يدير اقتصاد، باغي يدير شركة، باغي يدير حافلة، باغي يدير طاكسي، خصهم يعرفوه المغاربة، لأنه اللي ما باغيش يعرفوه المغاربة هو اللي كيبيع الخدترات واللي كيدير الدعارة أو كيهرب البشر ولا كيدير تبييض الأموال، ولكن اللي كيشتمغل وفق واحد النظام التقليدي اللي احنا متفقين خصو يتغير، يجب أن يكون مستعدا أن يعرفه المغاربة.

إذن هذا هو التوجه الأول، لذلك كان الإعلان في هذا المنطق، أنه مستقبلا أي واحد سيشتمغل في الاقتصاد، حصل على رخصة يجب أن يتعرف عليه المغاربة لأن هذا شأن عام وليس شأننا خاصا، الشأن الخاص ما كنتكموش عليه.

المسألة الثانية، أبشركم إن شاء الله أننا في المجلس الحكومي ديال بعد غدا سنعرض المشروع ديال إصلاح هاذ النظام هذا، اللي فيه مشروع القانون واللي فيه أيضا دفتر ديال التحملات، لننتقل من الانتقاء، لأن النظام مبني على الانتقاء، كنجي الطلبات، كتمر من المسالك اللي كتمر منها على أية حال، وكنجي، احنا هاذ الشي غادي نوقفوه، غادي نديرو طلب عروض، غادي نعلنو أشنو هي الخطوط اللي موجودة في البلد وغادي نديرو شروط ديال طلب عروض، واللي مستعد يدخل يستثمر يستثمر لكي ننقل، في قطاع النقل، قطاع المقالع، أو في غيره من القطاعات، لكي ننتقل إلى النوع ديال الجودة، إلى التنافس الشريف واللي مستعد يستثمر يستثمر.

ما هو موجود راه احنا كنتنذكرو مع السيد رئيس الحكومة ومع الحكومة باش نوجدو له الحل، أننا سنفرق بين ما هو استثماري، هذا غيدخل في إطار دفتر التحملات، وما هو اجتماعي كيمكن لهم يستافدوا من الصناديق الاجتماعية اللي الآن الحكومة عاكفة على إنجازها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد المصطفى الهية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإجابة. كما تعلمون هذا النظام خلق تمييزا كبيرا، السيد الوزير، بين المغاربة مند عقود، وقد كنا دائما نطالب بوضع حد لهذا النظام التمييزي، الذي يستفيد منه المحظوظون أكثر من الذين هم في حاجة إليه. ولهذا، فالإسراع بوقف العمل بهذا النظام أصبح مطلبنا شعبيا، وضرورة تخليق الاقتصاد الوطني وتكافؤ الفرص.

إن مبادرة الإعلان عن أسماء المستفيدين من هذه الرخص مسألة أساسية، ولكن غير كافية، وإن المطلوب اليوم هو إيجاد بدائل حقيقية وفق

وبالتالي انكبيت على واحد العدد ديال المجالات اللي كنشغلها عليها، كين واحد المجال يمكن نجي الفرصة تتذاكر عليه هو قضية التصنيف وتأهيل المقاولات اللي الآن كنشغلها باش نطوروه باش يولي نوع من العدالة، لكن احنا في النقل ووزنا للمقالع وبالمناسبة أيضا موضوع المقالع جاهز باش غيولي الاستثمار فيه مفتوح لجميع المغاربة وفق شروط تقنية وبيئية.

الملك البحري من الملفات اللي أعطيناها عناية لسبب رئيسي أن البلاد ما يمكنش لها أنها تشجع الاستثمار بلا التحكم في العقار اللي عندها، سواء كان تعلق العقار ديال السلايين أو تعلق الأمر بالعقار الملك الخاص ديال الدولة أو بالملك العام، سواء كان بحري أو طرقي أو سكني أو مينائي، إلى غير ذلك.

فأول عمل قمنا به هو درنا لجنة لإحصاء أولا ما عندنا من ملك بحري، الآن خدامين كنشغلهم وقريب نكملوها إن شاء الله، غتولي عندنا الخريطة، درناه مرصد ديال الملك البحري اللي موجود عند الوزارة لأن الوزارة اللي كنشرف عليه.

أيضا الآن مع المديرية الجهوية الإقليمية درنا إحصاء ديال الاحتلال، ما هو احتلال غير قانوني وما هو احتلال بوثائق، على أية حال اتما كنعرفوا هو احتلال مؤقت، فتبين بأن الاحتلال المؤقت أصبح دائما لأن الناس بناوا وسكنوا.

كيخصنا نفكرو جميعا كيفاش يمكن نخلو هاذ الإشكال، كين الناس اللي داروا تجزيئات، أنا كنتكلم على هذا الشي إلى امشيتوا الآن لتارة ولا الهرهورة الناس اعطاهم احتلال مؤقت، في حين داروا تجزيئات وساكين وعابشين يعني بمعنى أنه خصنا نبدعو شي طريقة، إما نتخلوا لهم يعني نهائيا، وإما أننا إلى اخذينا قرار راديكالي، ما اعتقد غنمشيو في هاذ الاتجاه لابد تلبو على واحد الحل.

الاحتلال غير القانوني، هذا بالتواصل مع المسؤولين ومع السلطات الحزم فيه لأن هذا كيرهن المستقبل ديال البلاد والتنمية المستدامة لأن ما يمكنش غدا إلى ابغي شي واحد يدير أو طيل ولا ابغي يدير شي حاجة ما غنلقاوش واحنا كنشغلها على هاذ الملف.

الملف الذي تحدثم عنه أو الملفات، جاء المجلس الأعلى للحسابات، دقق في هذا الملف وأنا كنتنظر التقرير ديالو إن شاء الله باش ناخذو القرار.

كونوا متأكدين، إذا كانت هناك ملفات ديال السطو على أي شيء ديال تجاوز القانون، أنا مستعد نستقبلها ونعطها إلى المؤسسات التي يهملها الأمر باش تعطينا الرأي ديالها فيها والمجلس الأعلى للحسابات راه يشتغل على هاذ الملف وعلى غيره من الملفات بما فيها حتى المفتشية ديال المالية اللي اليوم توصلت بواحد الملف على مؤسسة من المؤسسات العمومية اللي غنشوفو ما هو الإيجابيات والسلبيات وبطبيعة الحال الأمور غادي تاخذ طريقها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن السؤال الرابع موضوعه تدبير الملك البحري، الكلمة لأحد السادة المستشارين في التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.
السيدات والسادة المستشارين،
السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم، سؤالنا يتعلق بقطاع تدبير الملك العمومي البحري، هذا القطاع الذي ينخره نوع آخر من اقتصاد الربح واستغلال النفوذ من أجل الحصول على امتيازات من الدولة في غياب التنافسية الشريفة والشفافية التي ينادي بها الجميع، فبالإضافة إلى صفقات وامتيازات تمر في الضبابية تارة وفي جنح الظلام تارة أخرى، هناك قضايا إن لم نقل فضائح تطفو على السطح من خلال الصحافة والجمعيات الحقوقية وجمعيات حماية المال العام، وأخص بالذكر قضية الترخيص باحتلال الملك العمومي البحري بشاطئ سهب الذهب الصغير لمسؤولين كبار على مستوى مؤسسات الدولة، وكذا تقع أرضية بجوار بحيرة سد بين الوديان والتي جهزت بالطريق على حساب وزارة التجهيز، في حين أن المنطقة خالية من السكان، بالإضافة كذلك إلى الفوضى العارمة التي يعرفها واد ورغة بإقليم سيدي قاسم، حيث انتشرت المقالع بشكل ملفت للنظر في غياب الضوابط القانونية والبيئية.

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا سنطرحه عليكم في شقين:

الشق الأول: هل فتم بتحقيق وبحث لتشخيص الاختلالات التي قد تعرفها هذه الملفات؟

الشق الثاني: على غرار ما تنوون القيام به من إصلاحات وتدبير في قطاع المقالع ورخص النقل، كما جاء على لسانكم، فهل من تدابير لإصلاح تدبير الملك العمومي البحري وتوجيهه للاستثمار عبر ضوابط قانونية شفافة بعيدة عن استغلال النفوذ وبعيدة عن اقتصاد الربح؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار المحترم.

ربما من حسن حظي اليوم كذا أنه واحد العدد ديال الملفات فيما يصطلح عليه باقتصاد الربح كابتة في هاذ الوزارة، يعني ما يصطلح عليه،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

أشكركم السيد الوزير على جوابكم وعلى عزمكم القيام بتدابير حقيقية لإصلاح ضوابط تدبير الملك العمومي البحري، وسنكون بجانبكم وسنساندكم مساندة مطلقة كلما تعلق الأمر بمحاربة اقتصاد الربح، وكلما تعلق الأمر كذلك بتوجيه الملك العمومي البحري إلى الاستثمار بطرق شفافة وتنافسية شريفة وتكافؤ الفرص.

فيما يخص الجواب ديالكم حول الملفات التي أثمرتها، ننتظر منكم جميعا، لا احنا كمستشارين ولا الرأي العام الوطني ولا الجمعيات ولا الصحافة، كشف الحقيقة لأن هاذو ملفات اللي تداولتهم الصحف وتداولتهم الجمعيات.

وبالمناسبة الجمعيات الحقوقية اللي كلنا نرفع شعار أنهم خصهم يساهموا معنا في البناء الديمقراطي، كيتوموا بالواجب ديالهم، فملي شي جمعية ما تثير موضوع ما، يجب إعطاؤه الاهتمام في حينه، فلو تعلق الأمر بمواطن عادي كون راه الليل قبل النهار امشينا وبحشنا وشقنا هذاك كيفاش... إلخ، لما يتعلق الأمر بمسؤولين كبار كنبقاو تنقلو ربما المغاربة ينساو شوية، ربما الملف يغبر شوية، نردو السوق شوية، ربما يتحل هذا.

لذلك، السيد الوزير المحترم، نطلب منكم الكشف عن الحقيقة لما تتوصلوا بتقرير ديال المجلس الأعلى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم رد السيد الوزير؟

السيد وزير التجهيز والنقل:

طيب احنا هاذ الشي اللي طالبين أنكم تعاونونا لأن القضية.. لكن يجب أن نعرف بأنه بقدر حرصنا جميعا على القانون وعلى محاربة اقتصاد الربح وعلى أن يكون التنافس والاستثمار، بقدر يجب أن نحرس أيضا أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، لأنه واحد القضية خلقت على أنه أصبح كل مغربي متهم، حذاري من هذه القضية، يجب أن تكون الأمور واضحة وباقي كنعقل نهار اللي أعلنت على الرخص ديال النقل قلت لهم من الإيجابيات أن قبل أن يعلن عليها ولى كل برلماني مشروع كريمة، ولى كل مسؤول يعني..

الجمع تعطات له واحد الصورة على أن أي مسؤول، أي برلماني، أي رجل غني إلا وكذا، فلما يكون الوضوح كيبان شكون اللي فعلا شاد الطريق وشكون ما شادش الطريق.

فبالتالي، هذه أهمية ديال الوضوح وديال مشروع معلومات وديال التواصل مع منتخبي الأمة والجمع المدني ومع الجمعيات الحقوقية.

الأمر الثاني هو أنه ابغينا نمشيو في مقارنة جديدة، حتى في الاستثمار

ما ابغينا نمشيو اللي عارف المعلومة هو اللي يجي يدير الطلب ديال ابغي يدير الاستثمار، ابغينا نمشيو أكثر من ذلك، ابغينا نشوفو مناطق الاستثمار ونديرو طلب عروض، ها الملك البحري آسيدي اشكون اللي ابغي يدير فنادق؟ بوضوح ونعلن عنه، اجمال اللي درنا مؤخرا طلب عروض اشكون اللي ابغي يدير (Chantier naval)؟ يعني الصيانة ديال البواخر. مثلا الآن غادي نديرو طلب عروض اشكون اللي ابغي يدير ميناء ترفيهي؟ غادي نقول مثلا ها المناطق اللي يمكن يتدار فيها مناطق سياحية بتنسيق مع وزارة السياحة.

غادي يولي الوضوح حتى في نشر المعلومة، ماشي فقط غير اللي اعرف عن طريق شي موظف أو عن طريق صديق ديالو ولا شي وزير صديق ديالو تيقول له راه عندنا شي أرض هنا ولا هنا، الأراضي خص تكون مفتوحة أمام الجميع باش اللي ابغي يستثمر يستثمر فيها، في هاذ الاتجاه احنا ماشيين فيه.

بالنسبة للطريق اللي أشرتو لها على أن تدار الطريق على حسب الوزارة، امشات لواحد التجزئة يعني وهي خاوية، تنمي يكون حاصل المعلومة باش ندير تحقيق في الموضوع لأن هذا مال عام ديال الأمة وخصو يمشي إلى حيث يجب أن يذهب لعموم المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن السؤال الخامس موضوعه وضعية الطرق بالمناطق الجنوبية، للمستشارين المحترمين السادة: يحفظه بيمبارك، عبد الحميد السعداوي، سيدي المختار الجماني، سيدي صلوح الجماني، عبد الله أبو زيد. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بيمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يخفى على أحد الدور الذي تلعبه الشبكة الطرقية في تنمية المناطق والجهات، وكذا دورها الاقتصادي والاجتماعي. وقد بذلت بلادنا مجهودات كبيرة بفضل الأوراش الكبرى التي أنجزتها من طرق سيارة وتقوية وتوسيع بعض الطرق الوطنية، إلا أنه مع ذلك لازالت تعاني مناطقنا الجنوبية من ضعف الشبكة الطرقية، خاصة إذا علمنا أن برنامج الطريق السيار الذي يربط شمال المملكة بجنوبها لا يتجاوز مدينة أكادير، بينما تزداد معاناة المسافرين والسائقين على حد سواء بفضل ترددي الحالة الطرقية نحو الأقاليم الجنوبية، الأمر الذي يتسبب في حوادث سير مميتة.

السيد الوزير المحترم، نسائلكم: متى ستعملون على تقوية وإصلاح

فغير ابغيت نوضح هاذ القضية باش.. راه إلى توفرت الإمكانيات غادي نمشيو نديروها، وإلى كان الطريق مريحة راه غادي نمشيو نديروها، فغير باش القضية تكون واضحة.

فيما يتعلق بالطرق، نبغي الرأي العام أن يعرف، اليوم لما نتحدث على الطرق وأنا نتمنى نتفاهمو عليها، لأن هذا مال عام ماشي ديال وزارة التجهيز، هذا ديالنا كاملين، وزارة التجهيز هي فقط نائبة عن الأمة في توزيعها وفي برمجتها، هكذا هي الحكومات، البرلماني ينوب انتخايبا والحكومة تنوب تنفيذيا، فتوزع مدخرات الأمة بنوع من الرشد ومن العدالة بين الجهات، لكن نبغي نوضح، هاذ المدخرات اللي عندنا تكيخصنا نديرو فيها (les voies express) اللي محتاجين لها لما كنخنيق بعض المناطق، بحال ما بين القصر الكبير والعرائش أو مثلا ما بين القنيطرة وسيدي سليمان، لأنه كندار بناء على دراسة، ما شي فقط لأن كاين هنا برلماني أو.. كندار دراسة موضوعية كتنقول خصنا نديرو (Voie).

خصنا نديرو الصيانة، الصيانة اللي عندنا الآن سنويا يالله مليار و100 واحنا محتاجين إلى 2 مليار و700 باش يمكن لنا نرجعو إلى 64% اللي كانت هاذي 10 سنوات، وخصنا نديرو العالم القروي.

فيين التوازن كتحاولو نوزعو ما أمكن ولكن سنستجيب إن شاء الله للطلبات وفق الإمكانيات المالية المتوفرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد يحفظه بيمبارك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم الذي تفضلتم به، إلا أنني أريد التأكيد على أن وضعية بعض المقاطع بالطريق الوطنية رقم 1 توجد في وضعية مزرية، بحيث تشهد عبور حوالي أكثر من 70 ألف سيارة، السيد الوزير، سنويا من مختلف الأحجام متوجهة نحو إفريقيا، مما يتسبب في حوادث سير مميتة، فهناك بعض مقاطع الطرق التي تعتبر نقط سوداء، وهي الطريق الرابطة بين الداخلة وبلدية المرسى، مرورا ببوجدور، وكذلك الطريق الرابطة بين طرفاية إلى بداية دخول مدينة طانطان، ومن الداخلة في اتجاه الكركارات بوابة المملكة نحو إفريقيا.

وقد سبق، السيد الوزير المحترم، أن توجهنا بالسؤال للحكومة السابقة في نفس الموضوع، فكيف يعقل ترقيع وتقوية بعض المقاطع الطرقية، السيد الوزير المحترم، سابقا بالحرسنة المسلحة، أي السمية والكايص، هذا غير معقول، السيد الوزير.

وكاين، السيد الوزير، عندنا صور في هذا الإطار إذا ابغيتوا نزودوكم بها موجودين عندنا. فهذه المقاطع التي نتحدث عنها متأكدة من الجوانب، كما أنها تنعدم بها علامات التشوير وحتى إن وجدت فهي متلاشية.

وتوسيع الطرق بالمناطق الجنوبية؟ وهل من برنامج مستقبلي لربط هذه الأقاليم بالطريق السيار ليصل إلى إقليم أو مدينة الداخلة؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار على هذا السؤال، ولكن هذه مناسبة أنا يمكن نعطيك الأرقام أنه تقريبا في الثلاث سنوات الأخيرة تقريبا 200 مليون ديال درهم اللي أفقت على المنطقة، أنا عندي الأرقام ديال المناطق يعني 200 مليون، واحنا مبرمجين في المرحلة المقبلة، أنا عندي حتى البرمجة الآن ديال الطرق لأن اعطاوها لي ديال حوالي 387 مليون ديال درهم، يعني واحد العدد ديال المقاطع اللي غادي يتصلحوها، اللي غادي يتوسع غادي يتوسع واللي غادي يتصلح غادي يتصلح واللي غادي يتقاد غادي يتقاد.

ولكن ابغينا غير نوضح بعض الأمور، الآن واحد العدد ديال المناطق كيتصلوا بي والمنتخبين تيقول لك ابغينا تدير لنا الطريق السيار، أتم تعرفون بأن الطريق السيار هو استثمار، ما معنى استثمار؟ يعني ما غادي يمكن تمشي شركة الطرق السيارة تستثمر كنجيب الفلوس من عند (les bailleurs de fonds) ومن عند اللي تيسلفوها حتى كيبان بأن يمكن يكون عندها عائد، ما تخسرش فيها، والعائد هو حوالي 10.000، خصها على الأقل يمكن لنا نزلو حتى 7000 أو 8000، إلى ما كانش 10000 سيارة يوميا يصبح الاستثمار مفلسا، لا يمكن، هذا المعيار الدولي، وبالتالي كيعوضوها الناس إما بـ (les voies express) إلى توفرت الإمكانيات أو كيعوضوها بتوسيع ديال الطريق، غير باش هاذ الأمر يكون واضح، باش حتى المغاربة ملي تتكلمو معهم، احنا كمنتخبين لما نشرحو لهم، ما شي كيعني كفضلو جهة على جهة، نهار اللي الحركية ديال السير كتنطور راه (ADM) هي غادي تطلب، احنا غادي نطلبو، المستثمر هو غادي يطلب يمشي إلى هاذيك المنطقة لأنه كيبان بأنه راجح فيها، نهار اللي تيشوف باقي قليل..

ومع ذلك، الآن البرنامج ديال الطرق السيارة غادي يسالي في 2015، وابدنا الآن الدراسة باش نوجدو البرنامج ديال 2030 إن شاء الله، باش نحاول نمشيو إلى قدرنا نمشيو للجنوب أكثر، إلى قدرنا نمشيو وسط البلاد أكثر، باش نشوفو.

ولكن، مع ذلك أنا نقول لكم المقاطع غير المريحة خصنا فيها صيغة جديدة، كاع اللي غادي يستثمر كيخصو يستثمر بجانبها منطقة صناعية أو لوجيستكية أو سياحية أو مدينة سكنية باش يديرو (la compensation) نوع من التوازن المالي.

كلم، والوطنية رقم 14: 66 كلم. إجمالاً اللي مبرمجين في هاذ المدة ديال الحكومة واحد 513 كلم، تقريبا 400 مليون ديال درهم، تقريبا غادي نوصلو لواحد نصف مليار ديال درهم لهذه المناطق. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمر إلى السؤال الأخير موضوعه البرنامج الوطني للطرق القروية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير، تتبعنا أجوبتكم داخل البرلمان بمجلسيه على الأسئلة المتعلقة ببرنامج الطرق بالعالم القروي، وأكدتم، السيد الوزير، في كل الأجوبة أن الجماعات التي تساهم وتلتزم بحصتها في التمويل تحظى بدعم الوزارة في إطار الشراكة.

كذلك تتبعنا الانتقادات التي وجهتموها للاتفاقيات التي أبرمت في عهد الحليف ديالكم السي غلاب، بذريعة أن هناك جماعات استفادت من دعم الوزارة على حساب جماعات أخرى.

كما أن هناك جماعات أخرى لم تلتزم بحصتها من التمويل مما دفعكم، السيد الوزير، إلى مراجعة العديد من هذه الاتفاقيات.

السيد الرئيس، احنا في الجهة ديال الغرب-الشراردة-بني حسن، كانت عندنا مآسي حقيقية من جراء الفيضانات، وهاذ الفيضانات دمرت الطرق والمسالك بالكل، من جماعة دار بلعاري، زغار، المساعدة، وراكم تعرفوا هاذ الجماعات، وأولاد حسين، الصفاغة، اولاد بن حمادي بومعيز، جرف الملحة، الخنيسات، بلقصيري، المكن، اولاد سلامة، لمناصرة، بمنصور، اعلاش أنا ذكرت هاذ الجماعات، السيد معالي الوزير، اللي تكلمت عليهم؟ لأن الأراضي اللي تبتواجدا بها هاذ الجماعات أراضي ديال الدهس، تيدوز الكاميو ولا تدوز الطوموبيل، تيزلقوا الروايد، والدراري اولاد المدرسة تيركبوا بالباط في الكاروات أي في الشاريوات باش يمشيو للمدرسة، ومن العار.

كذلك، السيد الرئيس، السيد الوزير، ملي شي سيدة تتكون حاملة غادي تمشي توضع آش تيوقع؟ إلى دخلت الطوموبيل تنغرق. أشنو درنا احنا السيد الوزير؟

كمودج أنجز إقليم سيدي سلهمان دراسة شخصت الحاجيات، بعد ذلك ذهبنا كمنتخبين، وسمح لي إلى قلتها لك، واسعينا الفلوس، وتمكنا من توفير غلاف مالي بلغ 7 ملايين سنتيم، والمشروع تاحتاج لـ 13 مليار لمعالجة الشبكة الطرقية بالإقليم، إذن احنا وفرنا أكثر من 50% واحنا عارفين

السيد الوزير المحترم، هناك مشروع بوزارتكم حول تثنية الطريق ما بين (Quarante) أي الكيلومترية 40 والداخلة والذي نطالب بإخراجه، وهذه مناسبة، إلى حيز الوجود والتعجيل بالدراسة التقنية. كما أننا نتمن فيكم، السيد الوزير المحترم، الروح الإيجابية لفك العزلة عن العالم القروي.

السيد الوزير المحترم،

في زيارتكم المستقبلية نتمنى أن تزوروا عبر المقاطع التي تحدثت عنها للإطلاع شخصيا على المعاناة الحقيقية للعابرين أو المسافرين، كما نطلبكم، السيد الوزير، بالعمل في المستقبل القريب على إعداد دراسة لربط أكادير والداخلة بواسطة الطريق السيار ولو متدرج وفق الإمكانيات المتاحة مع تحديد أفق زمني لاستكمال هذا الورش الكبير...

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

سبق أن طرح علي هذا السؤال حول التثنية وحول هذا الموضوع، وسأحهم الله بعض المنتخبين وبعض وسائل الإعلام أشاعوا غير الذي قلت.

الحمد لله، الكلام ديالي مسجل، قلت بأن تثنية الطريق في اتجاه الجنوب إلى الداخلة كيسوى 13 مليار درهم، غير باش نعرفو الرقم، لأن كنتنكمو على 1500 كيلومتر تقريبا، 13 مليار درهم، التوسيع ديالها، نردوها 7 أمتار، كيسوى 3 مليار درهم، بطبيعة الحال هاذك مقطع رئيسي لأن ابغينا نمشيو نحو إفريقيا المطلة على الأطلسي، وبالتالي فلا بد، فالاختيار مرتبط بالإمكانيات المالية وحتى بحركة السير، اعطيتي الرقم، الرقم كيتنكم، إذا قسمناه يوميا المعدل ديال حركة السير هي 2000 عربية يوميا، غير باش نقول لكم، باش يكون الوضوح بيننا، فما غيكن لنا نتكلمو بنداو نديرو الدراسة على التثنية إلا إذا فاتت 5000 أو 6000 أو 7000، ولكن مع ذلك احنا إن شاء الله...

وأكثر من ذلك، لما كيتواصلوا كيقول لك واش كين شي وحدين مستعدين يستثمروا ويرجحو الفلوس؟ أنا نعطيهم الطرق السيارة يصايوها، اللي ابغي يدير ميناء أنا نعطيه له، اللي ابغي يدير السكك الحديدية أنا نعطيه له، باش يكون الوضوح بيننا، فما يمكنش يكون الإمكانيات عندنا وما نديروهاش وخاصة هذه المناطق العزيزة، وما يمكنش يكون الاستثمار مرجح وما يمكنش تدخل له المؤسسات ديالنا أو يدخلوا له المستثمرين، فبالنتالي غير باش القضية تكون واضحة.

لكن مع ذلك هذه المقاطع اللي ذكرتيا أنا عندي مسجلة، 159 كلم التوسيع ديالها والتقوية ديالها، الطريق الوطنية رقم 1، رقم 5: 17 كلم، الطريق الجهوية 40 كلم، الطريق الإقليمية 1100: 34 كلم، الوطنية: 68

حساب اللي.. الآن لحد الساعة أنتظر كوزارة مليار و200 مليون درهم اللي كنتنظر، ما اعطاوهاش لي الجماعة، هذاك الشي اللي ما كيعطيوهش كيكون على حساب الجماعات الأخرى.

ولذلك، مستقبلا امشينا في الاتجاه اللي غادي يدير معنا شراكة تبيدي هو الأول، يحط الفلوس ديالو هو الأول عاد نخط فلوس الوزارة، والا ما نديروش شركات، ذيك الساعة الوزارة تدير اللي عليها.

إذن إذا كانت شراكة يجب أن يلتزم الطرفان واحنا مستعدين نلتزمو والا سنتحمل نحن المسؤولية وممشيو يعني تقومو بالبرنامج ديالنا، ولذلك احنا مستعدين مادام وفرتو أكثر تقريبا من 50%، احنا ناخذو إن شاء الله البرنامج ديالكم ندرسو مع المديرية الجهوية ونحاولو ما أمكن أن هذا البرنامج أن يكون موزعا بالشكل اللي اتما كنتقترحوه بين جميع الجماعات ديال الإقليم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السي الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الوزير المحترم على الجواب ديالكم. اللي كاين، جناب السيد الوزير، راه بالنسبة للمصالح ديالكم، غير باش تكون عارف، راه شاركونا هاذ الدراسة هادي، إذن ما عندكمش علاش ترجعوا باش تشوفوا لأن راه هما اللي امشينا معهم بعد ما شافوا الحالة المزرية ديال هاذ الطرقتان، إذن احنا آش نقولو لكم، عندنا 7 ملايين آش غادي تعطيوها؟ وتكون الأمور واضحة.

واش كنا تنتظرو، معالي الوزير، منكم؟ تنتظرو منكم واتما ما غاديش تقولو حيث ولد المنطقة خص تمشي مع المنطقة، راه خص التوازن ما بين المناطق، اعتمادات استثنائية لجهة الغرب-الشراردة-بني حسن، هذا اللي كنا نتمناو منكم ونقول لك علاش:

أولا الشبكة الطرقية التي تقدر ب1400 كلم كلها تدهورت والسبب يرجع كون أن الجهة هي المزود الرئيسي، واتما عارفين، لمنتجات المقلع والمنتجات الفلاحية لأن الكاميويات الكبار ديال 60 طن هما اللي هلكوا الطرقتان عندنا.

ثانيا، تتعرف الجهة العديد من المشاريع التي أعطى انطلاقها صاحب الجلالة نصره الله محمد السادس بحال المنطقة الصناعية ديال اولاد بورحمة أصبحت تستوجب، وغادي قولها لك، تشيئة الطريق الوطنية الرابطة بين القنيطرة وسيدي قاسم، غير هاذ الشي هذا راه خصكم تفكروا.

كذلك المشروع ديال (TGV) تيسلزم تعزيز الشبكة الطرقية ويتطلب رفع اعتمادات الصيانة. السيد الوزير، هاذ الواقع راه اصبح تيفرض عليكم الإسراع في التدخل الميداني.

إذن نتمناو، معالي الوزير، مادام احنا اعطينا 7 مليار، آش غادي

بعض المرات كنتيروا شركات، 80% تعطياها الوزارة والجماعة تعطيا إما 15% أو 20 أو 30، احنا دابا عندنا 50%. إذن ملي وفرنا هاذ المبلغ، كيف ستعالجون هاذ المشاكل هاذي؟

السيد الوزير، بعد ما وفرنا هاذ المبلغ هذا، واش غنتعطينا أتم كوزارة لهاذ المشروع، بعد ما ابقات خاصانا هاذ المبالغ اللي قلنا لك؟ وكيفاش غنتعاملو مع واقع الطرق بباقي الجماعات بالجهة لأن الجهة راها متضررة وراكم عارفين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

كنشكر السيد المستشار على طرح هذا السؤال وعلى هذه التوضيحات وعلى هاذ المقترحات وعلى الاستعداد للتعاون، وهاذ الشي اللي طالبين، أنه يمكن نقول لكم أسبوعيا أستقبل واحد العدد ديال المنتخبين، بل رؤساء المجالس الإقليمية وأيضا تواصل مع السادة العمال باش يمكن لنا يتدار واحد النوع من البرمجة على صعيد كل إقليم، لكن أيضا هذه البرمجة إذا كانت الوزارة، كما جاء على لسانكم أنها تلام، ربما تفضل جماعات على جماعات، أتمنى أيضا في إطار البرمجة أنه داخل الإقليم أن لا تفضل جماعات على جماعات، أتمنى باش نتعاونو على هاذ الشي، علاش؟ لأنه أشنو اللي لاحظنا؟ لاحظنا أنه كاين تفاوت بين الجهات، طيب غمشيو نعاونو الجهات اللي هي أقل استفادة، هذا منطوق، داخل كل جهة لقينا تفاوت بين الأقاليم، طيب غادي نمشيو نعاونو الأقاليم اللي هي أقل استفادة، لقينا أيضا داخل كل إقليم كاين تفاوت بين الجماعات، تفاوت بين الجماعات.

احنا بالنسبة إلينا نحاولو نديرو هاذ التوازن، إلى المنتخبين مستعدين والسلطات واحنا معهم ما يمكن إلا نجحوا كاملين، متى كيكون المشكل؟ هو ملي تيكون تناقض بين هاذ الثلاثي، ما بين الوزارات وما بين المنتخبين وما بين السلطات، أما إلى وقع واحد النوع من.. يعني وخاصة أنكم شخصستو الحصاص، أنا أخبرني السيد العامل بأنكم قمتو بتشخيص الحصاص، احنا مستعدين إن شاء الله نشدو الخريطة ونشوفو الجماعات اللي لم تستفد، يعني نحاولو باش نطلعو باش توصل الجماعات على الأقل المستوى ديالها، باش من بعد لما يتقادوا في المستوى ندوزو للجماعات، يمكن لنا نميو فيها.

المسألة الثانية، كنبشركم أن واحد العدد المشاريع اللي كانت متوقفة راه تعطات الانطلاقة ديالها، صودق على الصفقات، في الجهة أنا أتكم، لأن عندي الآن البرامج كانت تعطلت بسبب تعطل الميزانية كما في علمكم، دابا الآن ملي جات الميزانية الحمد لله راه واحد العدد ديال المشاريع أنها تنطلق، أضف إلى ذلك أنه الجماعات احنا في إطار الشراكة تيجيو الجماعات كيمي معك شراكة، كيقول لك أسيدي احنا غادي نعطيو 15%، 20%، على

أوقات باش إن شاء الله نصلو على الأقل 100% بما هو مبرمج. ومرينا الآن، جميع الجهات الآن عندنا برنامج متكامل ديال الطرق، فيه الصيانة، فيه التثنية، فيه القناطر، وفيه العالم القروي. وإن شاء الله احنا مستعدين نشوفو هاذ الاقتراح ديالك ونشوفو ما يمكن أن نقوم به لمصلحة هذه الجهة بطبيعة الحال التي تحتاج...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. واسمحوا لي باسمكم أن أرحب بجمعية الصول للطلاب والطالبات من هولندا.. شكرا.

نشكر السيد الوزير على مشاركته القيمة في هذه الجلسة، ومنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، والسؤال الآتي الأول حول مخطط الحكومة في تدبير السياسة المائية، للمستشارين المحترمين من فريق الاستقلالي. تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير،

التزمت الحكومة في برنامجها باعتماد سياسة مائية فعالة، تعتمد المزاجية بين مقارنة التحكم في الطلب على الماء وترشيد استعماله والمحافظة عليه، ومقاربة تدعيم العرض من الماء وتنوع مصادره خاصة من الموارد المائية غير التقليدية، مع الحرص الشديد على إشراك الفاعلين بالقطاع للتحسيس والتعبئة من أجل المحافظة على الموارد المائية وحمايتها من التلوث وإعادة تنظيم القطاع في أفق إرساء تدبير مندمج وتشاركي لتحسين المكتسبات من خلال العمل على رفع مردودية المياه المعبأة وصيانة المنشآت المائية وتجهيزات إنتاج وتوزيع الماء الشروب، والتنسيق مع الفاعلين المعنيين لتدارك العجز الحاصل في تجهيز وتحديث المدارات السقوية.

كما التزمت الحكومة بتفعيل المجلس الأعلى والمخطط الوطني للماء، والشروع في تطبيقه وحماية الموارد المائية بالاستغلال العقلاني والمنظم للمياه الجوفية وتعبئة المياه غير العادية من خلال تحلية مياه البحار وإعادة استعمال المياه العادمة، وحماية المناطق المهددة بالفيضانات، وإنتاج الطاقة الكهربائية، وكذا التغذية الاصطناعية للفرشة المائية وغيرها.

لذا، نسألكم، السيد الوزير: ما هي التدابير التي تعتمدهم الحكومة اتخاذها لتنفيذ المخطط الوطني للماء؟

شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد فؤاد البويري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

تعطينونا؟ وكاين جماعات اللي من قبل قلت عليهم، راه انت عارف، عندنا 45 جماعة في القنيطرة، تتلقى 3 اللي عندهم الفائض، الآخرين راه فيهم ذاك الرئيس عندو غير طومويل اللي فيها ذاك الجيم، جاها الله، راه ما عندهم، اتما عارفين. رئيس قسم الموظفين أنا تنسبي هاذ الرئيس.

ولهذا، معالي الوزير، الله يكثر خيركم حتى التفاوت والشراكة راه اللي ما عندوش شي حاجة في جيبو ما غيكنلوش يشرك مع شي حد آخر، حتى الجماعات اللي ما عندهم والو أنصفوهم، اعطيوهم حقهم. شكرا السيد الرئيس، شكرا معالي الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم رد على التعقيب السيد الوزير؟

السيد وزير التجهيز والنقل:

أولا، على أية حال، أنا ولو كيديروا الدراسات الموظفين على مستوى الجهات والأقاليم، كيوقع ما يسمى بالمصادقة على الدراسات على المستوى المركزي، لايد على المستوى المركزي باش كيشوف التوازن ولاسيما لما زرنا بعض الجهات وجدنا أنه كاين جماعات استفادت وجماعات لم تستفد، ما ندخلش لاعتبارات اعلاش ما استفادتش؟ وبالتالي ابغينا نشوفو هاذك الدراسات.

تقتي كاملة في الموظفين ديالنا، ولكن ابغينا نخطو الخريطة لأنه احنا عندنا الخريطة في الحاسوب باش نشوفو الجماعات كل جماعة النسبة ديالها، باش يوقع فيها التوازن، هاذي الأولى.

ثانيا، تثنية الطريق، الدراسات أطلقناها هاذي تقريبا 3 أشهر باش الدراسة خدمة ديال التثنية، باش هاذيك الساعة نجيو لشراكة، شراكة مع (MEDZ) اللي كنتدير المنطقة الصناعية ومع الجهة ومع الإقليم ومع الوزارة كما هو معمول به في كافة..

وبالمناسبة تثنية ديال الطرق باش يعرفوا السادة المستشارين تتبع المشاريع، كلما كانت مشاريع كبيرة بحال منطقة صناعية أو ميناء يتبعها بطبيعة الحال تثنية الطريق باش يوقع واحد النوع من السلاسة على مستوى الحركة ديال السير.

المسألة الثالثة، وهو أنه يمكن لي تقول لك بدل ما نقول هاذ المنطقة خصها دعم استثنائي، أشنو كنديرو؟ كما قلت لك شدينا الخريطة، لقينا فعلا كاين مناطق تضررت بالفيضانات ومنها الإقليم مثلا ديال تاونات اللي هو أكل العصا بمعنى الكلمة، اسمحوا لي على هاذ التعبير، ومنها أيضا الجهة ديال الغرب ومنها جهات أخرى، هاذو لايد نعطيوهم عناية لأنه إلى ما درنا الصيانة دابا غنضيعو كاع ذاك (le patrimoine)، أضف إلى ذلك أنه اكتشفنا كاين جهات بالله وصلات لـ 50% من الإنجاز، منها حجة الغرب.

حجة الغرب كنا خصصنا لها حوالي 715 كلم في العالم القروي، بالله استطاعت تدير 50% من هاذ الشيء، فإذن ابغينا نعلو 50% اللي

ويكتطلب واحد البرنامج ديال التوعية يومي بالنسبة للمواطن، لأنه الخبراء في العالم كلهم الآن أصبحوا متأكدين أن الحروب المقبلة بين البلدان ستكون حول الماء.

فلهذا، لابد أن تكون خطة وطنية لتحويل المياه من المناطق التي تتوفر على الفائض نحو المناطق التي ليست لها إمكانيات بالنسبة للفرشة المائية. أعتقد بأنه ستنتطلب إمكانيات مادية، ولكن إذا كانت إرادة وكان تخطيط ومخطط محكم بالنسبة للمستقبل، إن شاء الله غادي نحصلو على النتيجة.

أظن بأنه، معالي الوزير، عندنا اليقين التام ومن خلال اللقاءات معك في كل مناسبة لمسنا بأنه لكم إرادة قوية بالنسبة لهذا البرنامج وإن شاء الله سنحقق -كما قلتم- جميعا ما يطمح إليه المواطن. شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا متفق معك، السيد المستشار، هذه المعركة اللي غادي نقومو بها هي معركة وطنية، احنا والله الحمد ما عندناش موارد مائية اللي مشتركة مع دول أخرى، لأن غادي تكون معركة وطنية داخلية واللي غادي يقوموا بها هم المواطنين بصفة عامة.

اللي ابغيت تقول لك هو أنه الآن احنا هيأنا برامج نموذجية في كل وكالة، وهذه البرامج اعطاتنا رؤية لأفق 2030، وفيها أفكار جديدة لتدبير الموارد المائية، منها مثلا تحلية مياه البحر، اللي بلا شك في هذه العشرية غادي نبدأ إن شاء الله الاطلاقة ديالها فيها بصفة مهمة، يعني بكلفة مهمة ومن الكم مهم كذلك.

وغادين هاذ البرامج الجهوية غادي ندمجوها في مخطط وطني للماء، اللي غادي نحاولو تقدموه إن شاء الله قبل متم هاذ السنة للمجلس الأعلى للماء والمناخ، والهدف ديالنا هو في هاذ المجلس نجيو بأفكار جديدة، لأنه تدبير الموارد المائية واللي المغرب امتاز بها منذ الستينات بسياسة السدود ديال صاحب الجلالة الحسن الثاني الله يرحمو وكذلك سياسات أخرى، الآن تيخصنا نطلقو في سياسات جديدة.

واحنا بصدد تهيئة بعض البرامج اللي غادي تقدمو في هاذ المجلس الأعلى اللي غادي تكون أفكار جديدة، ودائما حسب جوج ديال المبادئ اللي ذكرتم، هو مبدأ التضامن، التضامن ما بين الجهات، التضامن ما بين الطبقات، الطبقة المعوزة والطبقة المسورة، والتضامن ما بين جهة الشمال والجنوب والشرق والغرب.

وكذلك المسؤولية، مسؤولية القطاعات الاقتصادية، لأن كتعرفوا هم

شكرا السيد المستشار المحترم لطرحكم هذا السؤال، وفي سؤالكم تيتضح الخبرة ديالكم في مشاكل الماء والتعبئة ديال السادة المستشارين بصفة عامة بالنسبة لمشكل الماء، اللي هو مشكل أساسي وجوهري في السياسات وفي تقدم وتمو البلاد.

أولا، ابغيت نعطي بعض المعطيات باش نعرفوها كلنا، أولا بالنسبة لندرة الموارد المائية في المغرب، وهذا معطى أساسي اللي خصنا نعرفوه، في الستينات كانت الموارد المائية في المغرب هي 2500 م³ للشخص وللجنة. بسبب ارتفاع الساكنة ثم بسبب انخفاض التساقطات المطرية، وهذا لسبب التحولات المناخية، الآن عندنا 750 م³ للشخص وللجنة، وفي أفق 2030 من المرتقب نصلو إلى 500 م³ للشخص وللجنة في أفق 2030، وهذا بالطبع ييجي لارتفاع الساكنة وكذلك لارتفاع الحاجيات، وهذا بفضل التقدم الصناعي والاقتصادي وتقدم الحاجيات وكذلك البرنامج الوطني للماء الشروب بالمجال القروي اللي أعطى ارتفاع الحاجيات.

إذن هاذ مشكل الماء هو مشكل استراتيجي، وهاذ المشكل هو مشكل وطني، وتنظن المعركة الوطنية اللي تيخصنا نواجهوها هي معركة وطنية وتيخصنا نواجهوها جميعا، يعني حكومة ومجالس، مجلس المستشارين ومجلس النواب وجميع المنتخبين المحليين وكذلك جميع المواطنين لأن هاذي معركة وطنية.

واحنا غادي نقترحو بأن هاذ المعركة نبنوها على أسس اللي غادي تكون مشتركة وهي مبادئ أساسية، هي أولا التضامن، ثانيا المسؤولية، تيخصنا يكون عندنا في نفس الوقت التضامن والمسؤولية.

وبالنسبة لتطبيق هاذ المبادئ، أولا احنا بانين الاستراتيجية الوطنية للماء على حكمة مشتركة ولا على الصعيد المحلي، وهذا في وكالات الأحواض المائية، عندنا 9 أحواض الوكالات المائية، وكين تدبير المجالس الإدارية اللي تيشاركوا فيها جميع الفاعلين المنتخبين والفاعلين الاقتصاديين، وكين كذلك منظمات مختصة...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا معالي الوزير على الإيضاحات، غير أنه هناك مشاكل، مشاكل وهي قضية الجفاف الذي أصبح هيكليا، الآن الحمد لله المغرب توجه لواحد السياسة ديال الطاقة الشمسية ويجب بذلك تحلية مياه البحر، أظن بأنه يجب استغلال هذه الطاقة.

الآن كين تطعم الفرشات المائية من المياه السطحية لأنه يجب الآن كما قلتم واحنا متفقين معكم أنه هذه معركة وطنية ومعركة تتطلب كل فاعل في الميدان من خلال معاملته مع الماء، وهناك الآن كين مشكل وهو الاستغلال العشوائي للماء، هاذ الشي يتطلب واحد الحركة ضرورية

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار.

كما هو في علمكم، نظمت الأمم المتحدة مؤتمرا حول التنمية المستدامة بربو دي جانيرو في أواخر شهر يونيو، وهذا يسمى بمؤتمر ريو+20، يعني جاء سنة بعد المؤتمر التاريخي اللي انعقد في نفس المدينة في سنة 1992، والذي أعطى انطلاقة حقيقية لتعبئة الدول لمشكلة البيئة والتنمية المستدامة، وكان آنذاك إعلان ريو ومبادئه، يعني محاربة التلوث والحفاظ على البيئة، وكذا ثلاث اتفاقيات مهمة في 1992، تهم التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر.

من أهداف مؤتمر ريو+20 هو الوقوف على التقدم الحاصل من 1992 وكذلك المعايير التي يواجها المنتظم الدولي في تطبيق المبادئ والقرارات والاتفاقيات الدولية.

وهذا المؤتمر كان عندو محورين أساسيين: الأولي هي الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وثانيا أي إصلاح للحكومة الدولية في مجال التنمية المستدامة.

وأشغال هذا المؤتمر خلصت في إصدار إعلان ريو، وكان عبارة عن وثيقة، واسمها "ما هو المستقبل الذي نريده؟"، وهذا كان هو اسم هذه الوثيقة، وهذه الوثيقة كرس التأكيد على مبادئ المسؤولية المشتركة والمتباينة ما بين الدول وهذا مبدأ مهم اللي كان الانطلاقة ديالو في ريو في 1992، ثم التأكيد على ضرورة تعبئة الموارد المالية من طرف الدول النامية للتعاون الدولي في إطار التنمية المستدامة وأكد سقف ديال 0,7% من الناتج الداخلي الخام ديال الدول النامية.

ثم تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE : Programme des Nations Unies pour l'Environnement) ورفع لجنة التنمية المستدامة إلى مرتبة هيئة رفيعة المستوى، في مستوى رؤساء الدول ورؤساء الحكومات للتسيير ولتتبع الاتفاقيات والقرارات.

وأخيرا وضع لجنة من الخبراء لتتبع تحديد أهداف التنمية المستدامة بعد عام 2015، إذا تتذكرون كين أهداف الألفية للتنمية (Les objectifs du millénaire pour le développement) وغادي يجيو في عوضهم في أفق 2015 (Les objectifs du développement durable) أهداف التنمية المستدامة اللي غادي يكونوا لجميع الدول وغادي يكونوا أهداف للأمم المتحدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. عندك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

الأخت والإخوان المستشارين المحترمين،

اللي تستهلكوا هم الساكنة وكذلك الفلاحة والصناعة، كل قطاع يكون مسؤول على الاستهلاك ديالو في الماء، وكذلك كل مواطن يكون مسؤول على الاستهلاك ديالو في الماء.

إذن، هاذ جوج المبادئ هما اللي غادي يكونوا عندنا، يعني الركائز ديال الإستراتيجية اللي غادي تقدمو إن شاء الله في هذا المخطط الوطني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثاني موضوعه تقييم نتائج المؤتمر 20 للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة الذي انعقد مؤخرا بربو دي جانيرو بالبرازيل. الكلمة لأحد السادة المستشارين بالفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

لقد شارك المغرب في إطار المجموعة العربية، وكذا المجموعة 77 زائد الصين، في المؤتمر 20 للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة الذي انعقد مؤخرا بربو دي جانيرو بالبرازيل، وذلك للدفاع عن المبادئ الأساسية التي تتماشى مع مصالح بلادنا (الاقتصاد الأخضر)، وذلك بالمحافظة على الموارد الطبيعية وفرض قواعد صارمة لاحترامها مع احترام السيادة الوطنية لكل بلد، وذلك دون أن تكون وسيلة للتمييز ونقل التكنولوجيا وإشراك المجتمع المدني بكل مكوناته ودمج العلم والعلوم في السياسة الدولية، وضمانا للحق في المياه والتخطيط لمعالجة الصرف الصحي وتوفير المياه والطاقة للجميع والحد من التصحر، والحفاظ على التنوع الحيوي، ومنع الصيد الجائر، وغيره. وقد التزمت الدول في هذا المؤتمر بإعداد خطط عمل واضحة وأطر مؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة طبقا لظروف كل دولة وبدون تعطيل للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

لذلك، نسألكم السيد الوزير:

- ما هي الخلاصات والقرارات التي صادق عليها المؤتمر؟
 - وما هي المعايير التي يواجها المنتظم الدولي في هذا المجال؟
 - وما هي إستراتيجية الحكومة لحماية البيئة؟
 - وما هي الآليات لتحقيق التنمية المستدامة؟
- وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

وهيئات مانحة، شاركت مع الهيئة الدولية للطاقات المتجددة ومع البنك الدولي ومع الوزارة الألمانية للطاقة ومع الأمير (Albert de Monaco) ومؤسسة الأمم المتحدة.

وكذلك درنا ورشة خاصة بالتجربة المغربية في التنمية المستدامة وقدمنا فيها التجربة وقدمنا فيها واحد الوثيقة التي راه احنا أرسلناها لكم وكانوا 80 ديال الناس التي شاركوا في هاذ المظاهرة، ومنهم السيد (Brice Lalonde) التي كان مسؤولا على المؤتمر، هو التي كان منظم ديال مؤتمر ريو وعدة خبراء مهمين على الصعيد الدولي.

وكذلك كان عندنا نشاط في العلاقات الشائبة مع عدة وزراء ديال دول صديقة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. نمر إلى السؤال الثالث موضوعه إنذار تلوث الهواء، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

زملائي المستشارين،

هاذي مناسبة كذلك لأنه ربط التنمية المستدامة مع البيئة ومع جودة الهواء عندهم علاقة جدلية مستمرة. نتأج مؤتمر ريو+20 الكل يقر بأنه نتأج علق عليها بأنه كانت فاشلة، لكن أشنو يمكن احنا نستنتجو من هاذ المؤتمر؟

ثلاثة ديال النقط، السيد الوزير، الأولى أنه من الخطاب الافتتاحي ديال السيد بان كي مون، قال بأنه يجب أن تكون قرارات حاسمة لـ 130 دولة، منها بلادنا العزيز.

ثانيا، التقرير ديال الوكالة الدولية للطاقة، التي قالت بأنه سوف يتضاعف الاحتباس الحراري نظرا للانبعاثات ومن جملتها (CO₂)، في أفق 2050 سوف تتضاعف، معناه أنه يجب أن تكون الإجراءات سريعة من أجل أن نساهم في الحفاظ على البيئة وجودة الهواء.

ثالثا، وهاذي مسألة أساسية هي التي غادي نطرحو فيها السؤال. لقد تم انطلاق أهداف التنمية المستدامة، على غرار أهداف الألفية في 2000 الألفية، معناه أنه المغرب سوف ينخرط في هاته الأهداف إستراتيجية محددة على غرار أهداف الألفية التي دخلت عليها وكالة التي تبعت هاذيك أهداف الألفية والميزانية التي كانت تعطت التي هي هائلة والتي تطرقت ل 3 ديال المحاور، هي الصناعة التقليدية والفلاحة والتكوين.

وبالتالي، سؤالنا وغريطوه مع جودة الهواء في التعقيب، ماذا سوف تهبى الحكومة إلى هاذ الأهداف ديال التنمية المستدامة لأنه سوف نخرط

السادة الوزراء،

أولا الشكر موصول لكم، السيد الوزير، على هاذ المعطيات وهاذي البيانات التي اعطينونا حول هاذ قمة الأرض ديال "ريو دي جانيرو" التي شاركتم فيها لرئاسة الوفد المغربي الذي كان يضم عدد كبير من الخبراء، سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص، وكان للشعب المغربي أن تتبع بكل اهتمام التدخلات وكذلك المشاركة الفعالة للوفد المغربي في "ريو دي جانيرو" وكذلك التميز في نظرنا بما قدمته حول الطاقات المتجددة، وكذلك حول الطاقة الشمسية، هذه البرامج التي ينفرد بها المغرب وربما من البرامج الأولى التي جاءت لتعزيز الطاقات النظيفة أو البديلة.

بدون شك أنه كانت هناك مواضيع جد هامة، خلصتم إليها الآن في أجوبتكم، ولكن نود أن نسمع منكم تكملة لما جاء في جوابكم عن الميزة أو التميز الذي كان للوفد المغربي برئاستكم في هذا المؤتمر وما لقيه من ترحيب كوفد أتى من بلد نامية وبلد إفريقي وبلد عربي. بدون شك أن هذا كان يطرح عليكم بعض التحديات وشرح بعض الأطروحات، الشيء الذي جعل المغرب يحظى بتقدير كبير في هذا المؤتمر، وهذا نود أن لا يبقى محصورا في الأوراق بل من خلال هذه القبة ومن خلالكم أن يتعرف الرأي العام على هذا التميز. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد المستشار. أنا متفق معك لأنه ت يخص الرأي العام يعرف ما هي المرتبة ديال المغرب على الصعيد الدولي في إطار التنمية المستدامة، وخاصة في تنمية الطاقات المتجددة.

كانت المشاركة ديال الوفد المغربي التي ترأسه رئيس الحكومة في مؤتمر ريو+20 مشاركة متميزة، وشاركوا فيه إخوان مستشارين، كانوا كذلك كان عندهم نشاط مهم ضمن هاذ الوفد المغربي، وتميزت هاذ المشاركة بعدة أنشطة ومنها:

أولا، في اللجنة العامة وقبل اللجنة العامة في المشاورات التي كانوا ابدأوا في يناير 2012 إلى يونيو 2012، تمكن الوفد التقني المغربي أن يكرس في الاتفاق العام 2 مبادئ مهمين:

1- هي موضوع الواحات والحفاظ على الواحات وهذا جاء في الإعلان الرسمي ديال المؤتمر؛

2- جاء كذلك تكريس مبدأ السياحة المستدامة وهذا كان كذلك الوفد المغربي التي اقترحه على الهيئة.

ثم على هامش المؤتمر كان عندنا نشاط مكثف، وأنا شخصيا شاركت في 4 ديال المناظرات، وخطبت الإخوان التي كانوا مشاركين، خبراء ووزراء

غادي نبنوه على -ما تنساوش- الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة اللي كان نتيجة ديال واحد التشاور الوطني ما بين جميع فئات المجتمع، وغادي نبنو عليه إن شاء الله الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب السيدة المستشارة؟

المستشارة السيدة زيدة بوعيد:

شكرا السيد الرئيس.

تقدم فيما يخص جودة الهواء، لا أظن، بالعكس ارتفاع تلوث الهواء لأنه السؤال كان ممرکز على هاذ المسألة هاذي وعلى البيئة. ثانيا، كل مراكز قياس جودة الهواء متواجدة في كل المدن وأغلبية المدن كنعبر بأنه كايين ارتفاع في ما يخص (SO₂) نسبة الكبريت، نسبة أكسيد الكربون، وهاذ الشي معروفين الأسباب ديالو وناقشنا هاذ الشي، لكن كان ما كان في ريو، نحن في المغرب أشنو غادي نديرو؟

في كل الدول قرروا ما يدبروا، كلير نائب الرئيس البريطاني قرر في العام المقبل غادي ينقص من الانبعاثات بواحد الكمية، هذا التزام للحكومة. احنا التزمنا أسيدي في الحوار حول البيئة باش غادي نقصو وباش غادي نحاولو نضمو هذاك الإنذار، الآن راه ما كاينش الإنذار، يمكن لي أن أؤكد لك، نسبة إصابات بسرطان الرئة الناتجة عن تلوث الهواء ترتفع، نسبة (BPCO) هاذوك التعففات ديال القصبات الهوائية ترتفع في بلادنا ونسبة أمراض أخرى حادة ناتجة عن تلوث الهواء.

ماذا ننظر من أجل تنظيم إنذار لما يصل سقف التلوث وخاصة في المدن الكبرى، وما ابقاش هاذ الشي في المدن الكبرى، السيد الوزير، راه ولى حتى في مراكش، جودة الهواء ولات حتى هي فيها مشكل، اعلاش تنقول لأنه مدينة كانت معروفة بهوائها النقي... إلخ.

الآن راه خاص هاذ الشي ولى مستعجل لأنه صحة المواطنين أصبحت في خطر، ومادا بي في هاذ الأهداف ديال التنمية المستدامة الانطلاق ديالها باتفاقية مع الأمم المتحدة باش نستحضرها هاذ التعامل مع محاربة التلوث وجودة الهواء وكيفية التصرف مع هذه المسألة في إطار الإستراتيجية إن شاء الله إلى الحكومة شافت بأنه من واجبها حماية صحة المواطنين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة اللي رديتيني للمغرب من بعد ما ديتيني لريو، السيدة المستشارة، لأنه السؤال دابا رجعتنا للمغرب، أنا ما متفقش معك على المعطيات اللي اعطيتي، لأن قلت السرطان، وهاذ الشي راه ما كاين

في هذه الاختيارات العالمية، كما انخرطنا في الاختيارات العالمية والأمية في أهداف الألفية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، ما عرفتش هاذ الميكرو واش خدام مزيان؟ يمكن ما خدامش مزيان.. لا، أنا ما يمكنش نقول بأنه النتيجة ديال المؤتمر كانت فاشلة، هي كانت أقل من اللي كان الطموح ديال الدول وخاصة الطموح ديال منظمات المجتمع المدني، ولكن كان هناك اتفاق وهاذ الاتفاق جاء كرس بعض المبادئ وكأنت انطلاقة جديدة بالنسبة للبرامج وبالنسبة للاتفاقيات الدولية، لأنه ما تنساوش بأنه في هاذ المؤتمر اجتمعوا أكثر من 170 دولة.

وثانيا، لأول مرة أنا بعدا اللي لاحظت هو أنه في نفس الطاولة كانوا ممثلي الدول وكذلك ممثلي المجتمع المدني، كمثلي النقابات ومثلي الشباب ومثلي المرأة ومثلي يعني ناس العلم، كانوا مثلا جائزة نوبل بعض الممثلين اللي حاصلين على جائزة نوبل... إلخ، وكيتركلموا بنفس الحقوق، وهذا يعني جديد وإيجابي جدا وكيبين بأن هاذ المشكل ديال التنمية المستدامة والبيئة بصفة عامة، هذا مشكل اللي كيهي المجتمع ككل، ما كيمشاي غير الحكومة والبرلمان، ولكن كيهي كذلك المجتمع المدني.

واللي يمكن لنا نقولو هو هاذ الاتفاقية اللي كانت، كايين اللي كيقولوا (c'est un accord à minima)، ولكن هي اتفاقية، كايين بعض المؤتمرات اللي تخرجوا بدون اتفاقية، وبالنسبة لنا كدول في طريق النمو احنا كنا يعني تنشتغل في إطار مجموعة 77+الدين، وفي إطار هذه المجموعة كنا تندافعوا على بعض المبادئ اللي اتخاهاو بعين الاعتبار في الاتفاقية ومنهم كيف قلت من قبل المسؤولية المشتركة والمتفاوتة، وكذلك مبادئ يعني التعاون المالي بالنسبة للمالية.

وكذلك بالنسبة لهاذ أهداف الألفية اللي غادي يكونوا كالتزام للأمم ككل ولكل دولة. بالنسبة للمغرب راه اعطيتكم، كنت راسلت السادة المستشارين واحد الوثيقة اللي هي الحصيلة ديال المغرب ما بين ريو وريو+20 في ثلاثة ركائز ديال التنمية المستدامة، أي يعني الجانب الاجتماعي والاقتصادي والبيئي اللي بينت واحد التقدم ملموس في جميع المعطيات والله الحمد، وعلى هذا كايين رؤية مستقبلية والآن نحن بصد تهيئة يعني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة بتشارك مع جميع القطاعات الوزارية، وكذلك بتشارك مع المجتمع المدني وإن شاء الله في 2013 غادي تقدمو هاذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وغادي يكونوا كايين معطيات فيها تقنية، وكذلك غادي يكون واحد الحركية ديال المجتمع وهذا

السادة المستشارين،

لقد اعتادت الحكومة المغربية على تشجيع أبناءها العاملين في بلاد المهجر على الاستثمار داخل وطنهم، حيث ظلت الحكومة تردد في عدة مناسبات أنها ستشجع وتبسط المساطر الإدارية لتسهيل هذه العملية بالتعاون مع الدول الصديقة في الاتحاد الأوروبي، في إطار برنامج واجهة المغرب وصندوق مغاربة العالم للاستثمار.

ولحد الساعة هناك إقبال كبير من طرف الجالية المغربية المقيمة بالخارج، غير أنها تصطدم بالواقع المر من حيث العراقيل والصعوبات التي تواجه مشاريعهم، وما أحوجنا لمثل هذه المبادرات التي تساهم في الاقتصاد الوطني وتمتص البطالة التي تنخر جسم المجتمع المغربي.

لذا، نسألكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات العملية التي اتخذتها وزارتم لتبسيط عملية إجراء هذه الاستثمارات من دعم تقني ومادي لهذه الفئة في إطار إحداث مقاولات مواطنة داخل أرض الوطن؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف معزوز، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف

بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة المستشارة امشحات اجالتهما.

أشكركم على هذا السؤال الوجيه، وأود أن أذكر بما كان محمياً لمغاربة العالم من حيث إمكانية الاستثمار، خاصة صندوق ما سمي بـ (MDM Invest) صندوق استثمارات مغاربة العالم، التي تم الإنشاء ديالو في 2009 من خلال الإجراءات التي كانت كتسعى إلى مواجهة الأزمة المالية العالمية.

هاذ الصندوق الهدف منه هو دعم الاستثمار ديال مغاربة العالم، والتي كانت تعطى لهم 10% مجانا من طرف الدولة، وكنعطى لهم 65% كقرض مضمون من الأبنك وكيجيوا هم 25%.

هاذ التجربة التي دامت في 2009 وفي 2010 وفي 2011 أعطت 272 مشروع أنجز من طرف مغاربة العالم بواحد الاستثمار ديال 141 مليون ديال درهم التي ساهمت فيه الدولة كدعم 14 مليون ديال درهم.

هاذ الصندوق انتهى العمل به في 2011، ودرنا التقييم ديالو وتبين على أن هناك بعض النواقص التي خصها الاستدراك ديالها، وخدامين الآن مع وزارة المالية لتحسين هاذا الميكانيزم ديال هاذا الصندوق وإخراجه من هاذا الإطار الذي كان فيه، لأنه كان داخل في واحد الإطار ديال العديد من الإجراءات التي كانت اتخذت في الإطار ذاك لجنة اليقظة الإستراتيجية التي كانت ذاك الساعة وفيها واحد العديد من الإجراءات باش غادي يكون

حتى شي معلومات تقنية، ما كايناش، لأنه احنا دايرين دراسات، ما كايناش ربط اللي يمكن له من الناحية العلمية، إلى عندك شي ربط جيو لي نشوفو الله يخليك، احنا دايرين دراسات مع هيئات ومؤسسات ماشي الوزارة، مؤسسات في المجتمع المدني وما كايناش لحد الآن معطيات علمية التي كتبين هاذا الربط.

ولكن في نفس الوقت يمكن لنا نقولو بأن هذا المشكل مشكل وتحدي مهم بالنسبة لنا، واللي يمكن لكم تعرفوه هو أنه مثلا التلوث إلى اخذت التلوث الهوائي في الدار البيضاء اللي هي أكبر مدينة في المغرب، هاذا التلوث في مدن أخرى عرف انخفاض بعد ما الدولة دخلت الكازوال (50 ppm) و (super) بدون رصاص، هاذا التلوث انخفض بصفة مهمة وأعطت نتيجة إيجابية وجد إيجابية من بعد عاود ثاني ارتفع لأنه في نفس الوقت كاين ارتفاع السيارات وارتفاع الحركة الاقتصادية والصناعية، وكاين ارتفاع ديال التلوث.

ولكن، الآن اللي كيخص تعرف هو أنه كاين هناك الحكومة أنجزت بعض المحطات لتتبع التلوث الهوائي، وكذلك كاين مرسوم اللي يتحدد نسبة التلوث اللي مقبولة، وكاين قرارات للتنبؤ أو الإنذار ديال المواطنين إلى ذاك النسبة ديال التلوث ارتفعت فوق واحد النسبة اللي محددة في المرسوم.

وفي نفس الوقت كيخص تعرف بأن الآن جميع المراكز الصناعية تتم دراسة التأثير البيئي وفي هاذا دراسة التأثير البيئي تناخذو بعين الاعتبار التلوث ديال الهواء وإلى كان مشكل ديال تلوث الهواء ما تعطيوش التصريح، وكذلك هاذا الشركات تبتع لأن تيقعوا دفاتر التحملات، وتيتحملوا بعض المسؤولية اللي المقذوفات الغازية ديالهم تيكونوا تحت النسبة اللي كاينة في القوانين المغربية.

ولهذا، تنظن الحالة الآن متحكمين فيها، وما كايناش هاذا الحاجز اللي قلت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل، ما كايناش وزير التشغيل.

إذن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج حول صندوق مغاربة العالم للاستثمار. الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل. شوية الهدوء الله يخليكم.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين**بالخارج:**

شكرا السيد الرئيس.

فعلا أنا متفق مع السيد المستشار على أن إحداث 272 مشروع غير كافي في مدة 3 سنوات، والطموح ديالنا هو طموح أكبر من هذا، هاذ الشي علاش يعني تم التقييم ديال هاذ التجربة، باش أولا تقصو من المساطر، نسهلو المساطر، وثانيا تقصو من (Les contraintes)، من واحد العدد ديال الإشكاليات اللي كتجعل أن المغاربة ديال الخارج ما كانش عندهم إقبال على هاذ التجربة وهي خاصة إمكانية الشراكة مع أجنبي، مثلا واحد جاي من فرنسا ابغي يشارك مع فرنسي، التجربة الأولى كانت كتقول لك ما يمكنكش، دابا احنا تنفتحو هاذ الباب وخاصة أن المغرب كيبحث على مستثمرين أجانب.

وكيف قتلو كذلك تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، وضعنا واحد الاتفاقية مع مؤسسة البنك الشعبي كتجربة أولى في خمس جهات من المملكة السعيدة اللي موجودين فيها أكبر عدد ديال المغاربة المقيمين في الخارج، باش يكون واحد الاستقبال وترشيد ومواكبة مشاريع الاستثمار ديال مغاربة العالم في مشاريعهم، باش ما تكونش غير أجي خذ الكريدي وسير، ولا عمر واحد (le formulaire) وسير، ولكن كين واحد المواكبة تقريبا بيداغوجية لضمان نجاح المشاريع اللي كيجيو بها مغاربة العالم، في 5 جهات من المملكة كتجربة أولية، وعندنا رغبة باش نوسعوها إن شاء الله من خلال دراسة هاذ التجربة الأولى.

تم كذلك الاتصال بالبنوك المغربية لإنجاز واحد المنتج، اللي يمكن لنا نسميوه منتج استثماني خاص بمغاربة العالم، وهذا احنا نهيئه إن شاء الله نتنمنا على أن في الدخول المقبل، في أكتوبر أو نوفمبر، أننا نعلن عليه لصالح مغاربة العالم، كيف قتلو، احنا في حاجة لمشاركهم في تنمية الاقتصاد الوطني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة حول النفقات الطبية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع**المدني:**

شكرا السيد الرئيس.

إجراء خاص بمغاربة العالم، راه احنا نهبي لها.

ثانيا احنا ما جالسين في هاذ الوقت مريعين يدينا، كين اتفاقية مع (L'Agence Française de Coopération) الوكالة الفرنسية للتعاون اللي من خلاله رصدت مليون ديال الأورو للمستثمرين المغاربة اللي جاين من فرنسا، وكذلك صندوق آخر مع بلجيكا لمغاربة بلجيكا اللي فيه مليون و200 ألف أورو، واللي تيسعى لإنشاء 50 مشروع، وكذلك إجراء في الأقاليم الجنوبية خاصة بالنسبة للوائحات مع (PNUD). هاذو كلهم مشاريع مستهدفة، فيها أولا واحد الجهة معينة ديال مغاربة العالم، وثانيا كذلك واحد النوع ديال المشاريع. في نفس الوقت وقعنا واحد الاتفاقية مع مؤسسة البنك الشعبي لإنشاء المقاولات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب السيد الأمين؟

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم المتعلق بصندوق الاستثمار لصالح مغاربة العالم، طبعا نحن نثمن هذه الإستراتيجية والهادفة لإعطاء الفرص للكفاءات العليا والمتميزة اللي حقيقة برهنت على النجاح ديالها في عدة مجالات.

كل ما في الأمر أن هاذ الإنشاء ديال هاذ الصندوق تم في 2009 واحنا الآن في 2012 وعلى اللي تقال على لسانك، السيد الوزير، وهو تم 220 مشروع في حدود ديال 141 ديال مليون ديال الدرهم، أنا كنعظن بأن هاذ الرقم غادي يبقى بسيط ولهذا مطلوبين أنه يتم الاجتهاد أكثر فأكثر وخاصة احنا طبعا نثمن ذلك ونثمن بالدرجة الأولى العناية الخاصة والموصولة لصاحب الجلالة نصره الله بالمواطنين المقيمين بالخارج، وهذا واحد المقتطف من خطاب جلالته بمناسبة الذكرى الحادية عشر لعهد العرش المجيد: "كم أننا حريصون على الاستجابة لمطامحهم المشروعة في تعزيز روابطهم بوطنهم الأم، لاسيما منها العائلية والروحية والثقافية".

إذن، خصنا نطلقو من هاذ التوجيهات ديال صاحب الجلالة أولا، وتكريسا، ثانيا، للدستور ديال المملكة المغربية ديال 2012 اللي الفصول المتعلقة بالمغاربة المقيمين بالخارج، منها ذاك الفصل ديال 16 و17 و18 وكذلك 163.

ولهذا، كان خصنا نديرو بالواجب على الحكومة وعلى رئيس الحكومة مواكبة الدور ديال هاذ الوزارة اللي حقيقة يمكن لنا نقولو أن الإمكانيات ما كتسمحش لها باش تقدر تعمل أكثر وأكثر، فالمطلوب من الحكومة تهتم بهاذ المجال هذا وتهتم بالجالية ديال مغاربة العالم.

وشكرا.

ولذلك، السيد الوزير، نحن مرة أخرى اليوم نسألكم عن هذه الإجراءات وعن تصور حكومتكم للإجراءات الأخرى التي تستطيع أن تجعل هذا الإصلاح إصلاحا متوازنا حتى لا يكون تأثيره بشكل سلبي على فئة دون أخرى.

وبالطبع وأتم كذلك محتمون بمحاربة الفساد، بالطبع هناك كذلك فساد كبير في التعاطي مع هاذ الصندوق، هناك فساد في الاستفادة من هاذ الصندوق، ما هي الإجراءات التي تنوي حكومتكم الموقرة اتخاذها لمواجهة هاذ الفساد؟

آخر سؤال، السيد الوزير، في هذه القضية هو هاذ الإصلاح وهذا التصور لا نقول بأن تصور حكومتكم وإنما هاذ التصور ينبغي أن يكون نابعا من حكومتكم مع ممثلي القطاعات الاجتماعية، مع ممثلين المركزيات النقابية، وبالتالي نحن كنا نتمنى أن تكون مختلف الخطوات المتخذة فيما يتعلق بإصلاح صندوق المقاصة أن تكون قد اتخذت بشراكة حقيقية مع ممثلي الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعلى رأسهم كذلك المركزيات النقابية، ومن تم: هل، السيد الوزير، تفكرون في لقاءات بين الحكومة وبين المركزيات النقابية لوضع تصور لإصلاح صندوق المقاصة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

أود أن أشكر في البداية السادة المستشارين المحترمين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، تفضلتم حقيقة وتكلمتم على أن المشكل ديال صندوق المقاصة هو ليس مشكل آني وإنما مشكل كل الحكومات التي تعاقبت على المغرب منذ 20 سنة، بداية التسعينيات، ولكن وللأسف، كما تعلمون أي حكومات سابقة كقولوا لم تكن عندها الجرأة السياسية على أنها بالفعل تباشر الإصلاح ديال هاذ النظام وليس فقط إصلاح صندوق المقاصة، لأن الآن اللي مطلوب من الحكومة الحالية هو إصلاح نظام المقاصة برمته، سواء تعلق الأمر بالصندوق اللي عندو علاقة بالمواد البترولية أو المواد الأخرى بحال السكر والدقيق.

تعلمون أيضا على أنه الآن لم يعد محتملا من طرف الميزانية على أنه نخصو 50 أو 60 مليار درهم، وتعلمون أيضا أنه هذا الرقم انتقل من 2 مليار خلال بداية التسعينيات إلى 50 مليار في 2011، فإذن حل هذا الإشكال مرتبط بمجموعة ديال المعوقات اللي الآن احنا تناشروها.

المعيق الأول هو أنه الإشكال باش نخلوه فيه الطابع اللي هو اقتصادي، وفيه الطابع اللي هو اجتماعي، وفيه الطابع اللي هو سوسيو اقتصادي

مع الاعتذار للإخوان في الفريق، السيد وزير الصحة كان ملتزم مع لجنة القطاعات الاجتماعية في إطار القانون المتعلق بالهيئة ديال الأطباء، فاستدعينا السيد وزير الشؤون العامة والحكامة، بعد إذنكم، إذا أذتم أن يتفضل بطرح سؤاله على أساس أن يلتحق إن شاء الله بعد ذلك السيد وزير الصحة. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

أنا ما عندي إشكال، ولكن أنا تبعت، السيد الوزير، المراسلة اللي أرسلت لي، قلت لي "إلى حين التحاقه بالجلسة"، التحق هو الأول سبقتو.. ما شي مشكل إلى كان الفريق ما عندو مشكل. فريق الأصالة والمعاصرة مكين إشكال؟ تفضل ما كين إشكال.

نعتذر إلى السيد وزير الصحة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة حول صندوق المقاصة، للمستشارين المحترمين السيد عبد الله عطاش، عبد الإله الحلوطي، محمد الرماش. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

على كل حال هاذ السؤال هذا احنا في الحقيقة كنا واضعينو في دجنبر أي قبل مجيء حكومتكم، بالطبع لأن القضية ديال صندوق المقاصة حقيقة لم تطرح مع الحكومة الجديدة وإنما طرحت مع مختلف الحكومات السابقة على الأقل مختلف الحكومات الأخيرة طرحت إشكالية صندوق المقاصة وضرورة معالجته.

أفيد، السيد الوزير، وأتم كنتم سابقا تتحدثون عن هذا الصندوق باعتبار على أنه يشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة وعلى التوازنات الماكرواقتصادية وتفضلتم مع حكومتكم الموقرة بمجموعة من الإجراءات لإصلاح وضع هذا الصندوق.

أفيد، السيد الوزير، نحن نسجل اليوم أن الإجراء الأساسي الذي تتبعناه جميعا هو نقص الدعم الذي كان لكم من طرف الحكومة لهذا الصندوق فيما يتعلق بالمحروقات، وبالنسبة لنا بالطبع لا يمكن أن نتحدث عن تقييم حقيقي لهذه المبادرة إلا بعد ما نرى مختلف التدخلات الأخرى التي ستقومون بها من أجل تقييم حقيقي لهذه المبادرة.

ولذلك، السيد الوزير، نحن اليوم أمام مجموعة من التساؤلات للمواطنين، عندما تتحدثون عن إجراءات أخرى التي ستستهدف الفئات المستحقة للدعم، بالطبع يتساءل مجموعة من المواطنين وأساسا الموظفين وأساسا العمال عن مدى إمكانية هاذ الإصلاح لصندوق المقاصة أن يكون على حساب قدرتهم الشرائية.

المسائل الأخرى.

السيد الوزير،

احنا ابغينا هاذ الحوار اللي تنديروه تشاركوا فيه النقابات، النقابات تمثل واحد تيار كبير، واحد المجموعة كبيرة ديال المستهدفين اللي هما الأجراء وعائلاتهم عموما، وبالتالي مزيان باش يكون حوار وطني، حوار عام يشارك في الكل ويساهم فيه الكل والكل يمشي بخطرو ومقتنع بالأفكار اللي كتمشيوا بها، اللي احنا معها على طول.

ولكن، السيد الوزير، واحد المجموعة ديال النقابات اللي كندور دابا نحن نتخوف من هاذ الإيقاف ديال هاذ الدعم، غيمس واحد الشريحة كبيرة ديال الموظفين اللي ما محسوباش وماشي هي لأن نتحدثو دائما على الناس اللي غيستافدوا هما الناس اللي غيكونوا داخلين في المساعدة الطبية، وكاين واحد الفئة كبيرة من الموظفين، من الأجراء ديال القطاع الخاص اللي ما تيوصلوش (SMIG) وما محسوينش مع الناس ديال المساعدة الطبية، ولا الموظفين من السلم 5 إلى السلم 9 اللي تيقبطوا من بين 2200 درهم حتى ل 4000 درهم، إلى تحيد لهم هاذ الدعم وتعطي فقط لواحد الفئات اللي خضعوا لنظام المساعدات الطبية غادي يتضرروا كثيرا.

وبالتالي احنا ابغينا هذا حوار يكون حوار شامل باش ما يتمسوش الفئات الشعبية اللي تتحسبوا راه هما عندهم دخل، راه ذاك الدخل اللي عندهم راه دخل ضعيف جدا.

القطاع الخاص كتعرفو، السيد الوزير، وراه هو معنا السيد وزير التشغيل، أكثر من النصف ديال القطاع الخاص ما تيوصلش لـ (SMIG) ومحسوين مع الناس اللي مسجلين في هذا.. وبالتالي حذاري من هاذ القضية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف

بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا غادي نبدأ بالمعطي ديال 80% اللي تتمشي للمؤسسات الربحية، ما شي المؤسسات الربحية تتمشي حتى للأشخاص اللي هما عندهم مستوى لا بأس به، ما شي ضروري مؤسسات معنوية.

الاعتماد فقط في التصنيف وفي الإصلاح على اللي غادي يستافدوا من المساعدات الطبية، هذا ليس قرار، لم تتخذ هذا القرار، وباش نكونوا واضحين الآن احنا عندنا إشكال أولا في الاختيار ديال الطريقة ديال الإصلاح، من يجب أن يستفيد؟

فكاين النظام اللي احنا الآن نتشتغلو عليه هو النظام ديال التصريح، الواحد يجي صرح، عندك مليار تيجي تصرح ابغيت تستافد من الدعم المالي

اجتماعي، بمعنى أنه ما يمكنش نديرو حل اللي هو مباشر إلا إذا درنا الإصلاح على هاذ الجهات كلها.

فالآن الإصلاح الذي نعترم تقديمه خلال الأشهر المقبلة القليلة القادمة إن شاء الله رب العالمين يهدف أولا إلى استهداف الطبقات الفقيرة والطبقات اللي في الهشاشة والطبقة الدنيا من الطبقة المتوسطة، ثم أيضا الهدف الثاني هو التحكم في نسبة الدعم الذي ستقدمه الدولة.

فإذن هاذو هما جوج (2) ديال الأهداف الرئيسية، هاذ الأهداف سنترجمها، بدانا ترجمتها بهاذ التغييرات في بعض التغييرات اللي جات في الأسعار، (ونطلب من جميع الهيئات وأيضا من الصحافة عندما هاذ المسألة ديال الزيادة في الأسعار اللي تكلمت عليها مند أكثر من 3 أشهر ولا زالت، لكن ملي حيدنا الدعم في أعالي البحار لا يكاد أحد من الإخوة الصحفيين ولا أيضا من الفاعلين الاقتصاديين ولا المؤسساتيين أنهم يتكلموا على هاذ الموضوع ويعرفوا المواطنين بالحقيقة ديال الأمر، كانوا يتقولوا الشعب هو الحائظ القصير، غير هذاك اللي ما عندوش، ولكن ملي درنا واحد النوع من التعادلية في هذا الموضوع وحاولنا نعيدو لبعض المؤسسات التي لا تحتاج لذلك، لم يكن هناك تواصل).

فإذن في هذا الجانب نتقولو على أنه التشاركية نعتمدها في العمل ديالنا وخاصة وأنه سبق لرئيس الحكومة وقال في هاذ القبة على أنه بالفعل كان هناك حوار أولي، ابديناه مع جميع الفاعلين، قطاعات نقابية، جمعيات المستهلكين، القطاعات المعنية السكر والدقيق والمطاحن والمخابز... إلخ، مع جميع الفاعلين اللي عندهم علاقة بالجمالات القطاعية الوزارية، وكان حوار أول اللي دام أكثر من 5 ساعات واللي خلصنا فيه إلى خلاصات معينة، عملنا في وزارتنا على نشر هذه الخلاصات اللي هي كانت البداية والأساس ديال بداية الإصلاح اللي ابدينا فيه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الإخوة الزملاء،

السيد الوزير نحن مع إصلاح نظام المقاصة، المغاربة كاملين مع إصلاح نظام المقاصة، فعلا لإيقاف الربح المقاصي أولا، ولحماية المال العام، ولعدم إبقاء المؤسسات الربحية اللي تتاكل 80% من مخصصات الصندوق، وإيقاف المسار المنحرف لهذا الصندوق على أهدافه الاجتماعية.

وعلى الأقل، السيد الوزير، احنا ابغينا هاذ المؤسسات الربحية اللي كتاكل هاذ 80% نوقفوها هي الأولى بعدا، نوقفو هاذ الربح لأن واضحة وباين الدعم تيمشي لها، سواء لا القيول الصناعي ولا السكر، ولا كذلك

أختي المستشارة،

السيد الوزير المحترم،

علاقة بالمناخ السياسي العام الذي تعيشه بلادنا والذي يتطلع فيه الرأي العام الوطني إلى تدبير حكومي جديد في مستوى التحولات الديمقراطية التي تعيشها بلادنا، يجعل من أولوياته محاربة مختلف مظاهر الفساد المالي والإداري الذي تعرفه العديد من المؤسسات العمومية، إضافة إلى جرائم تبذير ونهب المال العام التي تطل بعض الجماعات المحلية.

بالنظر لكون حكومتكم تشكل حكومة استثنائية بامتياز بالنظر إلى صلاحياتها واختصاصاتها الجديدة التي تستوجب منكم إعلان مبادرة ملموسة في العلاقة مع الفساد والمفسدين وتجييب على تحديات الحكامة الجيدة والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فإننا نسجل تجنب برنامجكم الحكومي الحديث عن إجراءات ملموسة لكسب تحدي محاربة الفساد.

في هذا الصدد نسألكم، السيد الوزير، عن الأجندة الحكومية التي تترجمون من خلالها تعهداتكم لمحاربة الفساد، وما هي القطاعات والمجالات التي تستوجب تدخلا مستجلا لترجمة نواياكم المعلنة في برنامجكم الحكومي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة.

قبل أن أجب مباشرة على السؤال دياكم، لا بد من التذكير على أن محاربة الفساد هي مسألة مجتمعية بمعنى أنه جميع الفاعلين، سواء كانت حكومة أو برلمانا أو أيضا مجتمع مدني أو أفرادا، الكل معني بمحاربة الفساد. لماذا أقول هذا الكلام؟ لأنه لا أحد في المغرب يقول على أنه مع الفساد، الكل من 20 فبراير للأحزاب السياسية بكل تلويحاتها، بالجمع المدني، كلشي يقول ضد الفساد ويحارب الفساد، لكن الفساد موجود.

فإذن كإين إشكال أنه ملي تتكلمو على الإصلاح ونحاربو الفساد خصنا بالفعل تغيير جوهر في الطريقة دياك تعامل جميع الفاعلين وجميع الأفراد مع هذا الملف.

نحن مقتنعون بأنه محاربة الفساد غادي تعطينا واحد جوج النقطة دياك التنمية دياك النمو، وهذا غادي يكون عنده أثر على الاستثمار وغادي يكون عنده أثر على التنمية وبالتالي الحكومة لن تتواني في أنها بالفعل تجتهد في هذا المجال وخاصة أن الدستور الجديد -كما تعلمون- دياك فاتح يوليوز 2011 جاب مؤسسات دياك الحكامة اللي هي جديدة، لم تكن مأسسة في الدستور السابق وأعطاه واحد الدور دياك مراقبة الفساد وأيضا محاربه

المباشر هذا حقا، لكن غادي يكون مباشرة من بعد واحد النوع دياك التأكد باش نشوفو هذا عندو شروط، هذا ما فيش الشروط نحيدو، هذا هو الآن اللي كان في المساعدة الطبية، هذا نظام.

وكإين النظام الآخر اللي هو مرتبط هو نظام دياك (Scoring)، دياك التنقيط، غادي نقولو اللي عندو أقل من 2000 درهم عندو 5 نقط، اللي ما عندوش التغطية الصحية 7 وغادي نجعمو، اللي وصل للمعدل غادي ما يأخذش واللي كان عندو أقل من المعدل غادي يأخذ.

إذن هاذي أنظمة تحتاج منا إلى دراسة، راه ما يمكنش احنا الآن نجيو 20 عام واحنا ننظر الإصلاح ونجيو احنا في 6 أشهر الأولى ونخرجو الإصلاح اللي غادي تكون عليه ملاحظات.

وبالتالي، نحن الآن نشغل، لجنة وزارية عينها رئيس الحكومة تجتمع كل أسبوع، بالإضافة إلى اللجان الموضوعاتية التقنية اللي تتجيب لنا الوسائل التقنية واحنا نتشغلو.

درنا لقاءات مع البنك الدولي على أساس نعرفو التجارب دياك العالم بأمله، باش ما يقولوش لنا من بعد راكم تتعملوا غير هاكك، العالم بأمله الآن نحن في إطار التجربة، نهار الخميس عندنا لقاء رسمي، باش ذاك الساعة غادي نشوف الطريقة التي سنشغل بها، غادي نعروض على الإخوان في الحكومة، على السادة الوزراء، وسيتم اختيار رئيس الحكومة مع مجلس الحكومة القرار كيف سنعمد إلى الإصلاح؟ واش من طريقة غادي نختارو؟ وهاذ الشي اللي راه احنا الآن مشغولين فيه والأساسيات دياك هو أنا غادي نمشيو بالتدرج، والفئات اللي خصها تستافد ستستفيد.

الحكومة عازمة على أنه بالفعل الإشكاليات اللي تكلمتو عليها دياك الطبقة المتوسطة أن ما غاديش تقلص من القدرة الشرائية دياك الطبقة المتوسطة، عندنا الآن معطى اللي خصنا نتعاملو معه هو معطى دياك الإحصائيات لأن النظام دياك المساعدة الطبية اعتمد على الإحصائيات دياك 2001 و2002 واحنا ما بعيناش نعتمد عليها لأنها تقادمت، ابغينا تكون عندنا معطيات دياك 2005 و2007 على الأقل وهي اللي غادي تساعدنا أننا نديرو واحد النظام وإصلاحه في شروط اللي تكون جيدة ومفيدة إن شاء الله .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثاني موضوعه محاربة الفساد، من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

النقط في التنمية، نعطيك واحد الرقم ديال 20 مليار ديال درهم، غادي يتم تهريبها من 2005 إلى اليوم، تهريب الأموال.

اللي تتطلبوه احنا هو أن تكون هناك إجراءات عملية، كإينة ملفات وكإينين ناس الآن في الاعتقال، هذا شيء جميل، ولكن اللي كنفهمو هو أن المواطن المغربي ما عندو ما يدير بالحس ديال دوك الناس، اللي كيمو هو باش ما يتزادش عليه في (le carburant) ويسترجع دوك الفلوس، احنا بغينا هاذ الحكومة تكون على الأقل حكومة استرداد.

استرداد الأموال تدير قدامها واحد الرقم (à récupérer)، هاذ الرقم خصو يرجع لأن كإينة أموال كتهرب، قلنا 20 مليار ديال درهم ولكن ما خفي كان أعظم، كإينة أموال اللي باقا هنا والمفسدين معروفين لأن واحد الخطاب سياسي كتقولوه، السيد الوزير، تتقولو الحكومة ديالكم، هو أنكم كتنلقوا مقاومة، هناك من يقاومكم في محاربة الفساد، واحنا راه ضد مبدأ التقية، إلى كان شي واحد كيجاركم وانتما في محاربة الفساد اعطيونا أساء، حددوا هاذ الناس باش ما نجبوش غدا من بعد 5 سنين وتقولو راه احنا فشلنا لأن راه كانوا شي ناس كيديرو لنا العصا في الرويدة.

احنا الآن اللي كيطلبوه المغاربة بشكل عام هو أننا على الأقل نردو هاذوك الأموال اللي امشيت، واحد المجموعة ديال الأموال ومعروفة ومعروفين اصحابها، لأن المقاربة الأمنية أو المقاربة القضائية ما غتكونش.. أسيدي ما عندنا ما نديرو مجبسو يرد لنا غير رزقنا، لأن ما غنستافدوش، غير غادي يجلس تماك في سجن 5 نجوم، ما غنستافدو منه والو.

كإينة مسألة اللي قتلو ديال هناك مؤسسات خول لها الدستور أنها تساهم وقتلو بأن محاربة الفساد هذا مشروع مجتمعي ولكن كتبقى الحكومة، السيد الوزير، هي المحور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكومة:

السيد الرئيس،

هاذي فرصة، السيد المستشار المحترم، فعلا أنتم تكلمتمو على التهريب والإجراءات العملية وتكلمتمو على أن أصحابها معروفين والتقنية، وأنا من هاذ المنبر أدعوك، السيد المستشار المحترم، أنك توافينا بالأساء اللي هي معروفة عندك، باش تدار فيها المساطر والمتابعات لأن هذا كلام مسؤول، هذا كلام ديالكم مسؤول، فيلى احنا الأساء احنا كنديرو جهدنا، الحكومة كندير جهدنا، أتم شفتو الناس اللي الآن كبار المسؤولين اللي هما متورطين، راهم متابعين، إلى أنت عندك شي أساء غادي تفيدينا، من هاذ المنبر كنطلب من سيادتكم على أنكم توافينا بها.

الآن الإشكال بالفعل هو مطروح، ما يمكنش نغطيو الشمس بالغربال،

وأعطاها صلاحيات حقيقية.

وفي الحكومة الحالية أيضا بعد الدستور، أنشئت - كما تعلمون - أيضا الوزارة اللي مكلفة بالشؤون العامة والحكومة الدور ديالها بالفعل أنه متابعة الملفات اللي من شأنها أنها تؤثر سلبا على المجهود الحكومي وعلى المجال التنموي.

المحاور الإستراتيجية للحكومة، هنا أختلف معك، قتلو الحكومة ما عندهاش، نعطيك غير المحاور الإستراتيجية اللي جات في البرنامج الحكومي ومن بعد إلى اسمح الوقت غادي ندقق لك أشسنو درنا.

المحاور الرئيسية ديال محاربة كافة أشكال الفساد، فيها 3 ديال النقط الرئيسية:

- تقوية الإطار القانوني؛

- تأهيل الإطار المؤسساتي؛

- ثم تحسين الخدمات الإدارية.

فيما يتعلق بتقوية الإطار القانوني، الهدف منه هو تأهيل الترسانة القانونية لحماية المال العام، ومكافحة الإثراء غير المشروع وتخليق الحياة العامة، ثلاثة ديال المجالات فيه، ومنها إصلاح المنظومة الانتخابية، تكلمتو على أنه الجماعات فيها حتى هي، منها إصلاح المنظومة الانتخابية.

إذن اعلاش تأخرت اشوية الانتخابات القادمة الجهوية والمحلية؟ لأنه بالفعل الحكومة عازمة على أنه تدير إصلاحات في المنظومة الانتخابية باش تمكن أنها تكون شفافة وتمكن أيضا باش ما يكونش الفساد.

استكمال إصلاح المنظومة الإدارية، إصدار ميثاق للمرافق العمومية اللي تيتكلم على الحكامة بالمقاومات والمؤسسات العمومية وخاصة فيما يتعلق بالصفقات، ثم إعداد مشروع اللي غادي يتعرض عليكم مستقبلا ديال قانون تنزيل الحق في الوصول إلى المعلومة.

فيما يتعلق بالنقطة الثانية تأهيل الإطار المؤسساتي، أولا من خلال:

- تأهيل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة وتعزيز المنظومة الوطنية للنزاهة ومحاربة الفساد والارتقاء بأداء المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات؛

- مراجعة الإطار القانوني لمجلس المنافسة باش يعطيه صلاحيات حقيقية في المتابعة وفي المراقبة ديال الأمور اللي ما فيهاش منافسة؛

- ثم دعم أجهزة التفتيش والافتحاص والتدقيق؛

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم بومغر:

السيد الوزير،

أتم تحدثم عن التدابير وقتلو بأن كإينة محاربة الفساد كنعطي 2 ديال

المؤسسات الصحية تلجأ إلى تقنية حرق النفايات مع ما يترتب عنها من آثار سلبية على الصحة الإنسانية والبيئة بدل اللجوء إلى فرض تعميم تقنية التخلص الحراري باعتباره أكثر تقدماً في التخلص من النفايات، والذي يعتمد على تركيز الأشعة على النفايات للتخلص منها.

ونظراً لخطورة الآثار الناجمة عن تلك المخلفات، السيد الوزير، على الصحة العامة وعلى البيئة واعتباراً لطبيعة العناصر المتنوعة التي تدخل في تكوينها والتي تشمل مواد عضوية ومخلفات كيميائية ومعدينية، نسائلكم، السيد الوزير:

ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذونها من أجل إقرار نظام ملائم كئيل بتدبير ومعالجة النفايات الناتجة عن الأنشطة العلاجية بالمراكز الاستشفائية العمومية في انسجام مع الالتزامات الواردة في التصريح الحكومي؟

ودائماً، السيد الوزير، نربط هذه المشاكل مع التصريح الحكومي والرامية إلى تفعيل المبادئ والتوجهات التي لجأ إليها الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة القائمة على مبدأ الوقاية والاحتياط والمسؤولية والاندماج كأساس لمواجهة تحدي النفايات الطبية التي تهدد سلامة وجود المنظومة البيئية.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكراً السيد الرئيس.

اسمحوا لي في البداية أن أشكرك السيدة المستشارة المحترمة، أشكركم السادة المستشارين المحترمين لقبولكم تأجيل جوابي على أسئلتكم بسبب تواجدي في الغرفة الأولى للتدارس مع اللجنة القانون المتعلقة بالهيئة الوطنية للطببات والأطباء.

فيما يخص الموضوع، لابد من التذكير بأن هناك القانون 28.00 المتعلق بتدبير النفايات العمومية واتلافها الصادر في دجنبر 2006 الذي يحدد طريقة تدبير واتلاف هذه النفايات.

وبالرغم من الجهود المبذولة لتدبير ومعالجة النفايات الطبية في بلادنا، فإن هذا الملف، كما أشرت إليه سابقاً ما زال يتطلب منا مجهودات كبيرة، حيث أن المؤسسات الاستشفائية تنتج حوالي 3 كيلوغرام من النفايات لكل سرير يوميًا، ومن بين مجموع النفايات التي تنتجها المؤسسات الصحية فهناك 20% تشكل خطراً على الصحة والبيئة، أي ما يقدر بـ 5400 طن سنوياً من النفايات الطبية.

وبخصوص طريقة المعالجة ديال المؤسسات الصحية العمومية بالمغرب، فهي كالتالي:

لكن كايين أمور اللي هي معقولة اللي تنديروها وكايين أمور اللي خصها الوقت، ما يمكنش نجيو ونقولو الفساد، الحكومة في 6 أشهر جيبني لنا، استردي، استرجعي، صافي عوض ما تزيدوا، هاذ الشي عندو مساطر، إلى ما ابغيتوناش نطبقو المساطر، هذا أمر آخر، ولكن كنعظن أنكم مع الأمور القانونية وبالتالي كايين إشكالات تتعلق بالمساطر.

كايين فساد الذي لا يشتكى منه، كئنا كنعرفو كايين فساد في واحد العدد ديال القطاعات ولكن ما كيحي حتى شي واحد يشكي منه، ما كيقدم حتى شي واحد عريضة على أنه خصو يسترجع... إلخ، وهذا كيتطلب منا على أنه نكنفو جميع الجهود ديالنا باش نحاولو نخرجو من هاذ المأزق.

الآن ما قامت به الحكومة، الأشغال ديال الهيئة العليا للحوار حول إصلاح القضاء، هذا محور أساسي ومدخل رئيسي للقضاء على الفساد، لأن عندما يصلح القضاء، سيصلح جزء كبير من الحالة ديالنا وستقتضي على جزء كبير من الفساد.

أصدرنا أيضاً ميثاق ديال الحكامة الجيدة، هذا اللي تدار خلال 5 أشهر ولا 6 أشهر، إعداد منظومة جديدة للصفقات العمومية، سنحسم فيها مستقبلاً على أساس أنه تعطينا المزيد من الشفافية وتقلل من الفساد ومن العلاقات ومن الرزونية.

إصدار منشور من طرف السيد رئيس الحكومة يطلب من جميع وزراء حكومته الحرص شخصياً على تنفيذ توصيات المجلس الأعلى للحسابات، وعندنا كل شهر خصنا نعطيو فين وصلنا وأشنو درنا باش نطبقو ذاك التوصيات ديال...

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة حول النفايات الطبية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد امحمدي:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد أصبح واضحاً للسلطة العمومية والمجتمع المدني وكذلك لعموم المواطنين على وعي تام بالمخاطر التي تمثلها النفايات الطبية على الصحة والبيئة كذلك.

وكذلك لقد اتخذت وزارة الصحة قراراً يقضي من هنا إلى ممت العام الجاري على المستشفيات التي تتوفر على آليات لمعالجة النفايات في مكائنها الطبيعي أن تبحث عن جهات خارجية لتدبير أمرها، وكما لازالت بعض

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

لا، أنا سأؤكد للسيد المستشار المحترم أن الإرادة كائنة، وهي قوية كذلك، ماشي غير من طرف الوزارة بل من طرف الحكومة. أشرت إلى الأموال، لأن كل سياسة، لأن الأرقام اللي اعطيتيني تتخالف اشوية مع ذاك الشئ اللي اعطيتك، إلى يومنا هذا عندنا 30، ما كانوا عندنا 20 وصبحوا 30 لأن من النهار الأول هاذ الناس ما كانوا عندهم هاذ (les incinérateurs) وهاذ الرقم هو اللي اعطيتك.

ثانيا، أن الإرادة كائنة أنه اخذينا قبل ما نبدأ في الإجراءات وفي التنفيذ ديالها باش ما نزرش نديرو شي حاجة اللي ما شي هي هاذيك، ابدينا:

- أولا: تفويت معالجة النفايات بعد ما تم التركيز على مخطط عمل للوزارة، مخطط عمل على أهمية السلامة الصحية للمريض، وهي فوق كل اعتبار، داخل المؤسسات الاستشفائية؛

- ثانيا: الوفاء بالالتزامات الواردة في العديد من الاتفاقيات الدولية التي تقضي بوضع برنامج شامل للتدبير البيئي للنفايات؛

- ثالثا: تنفيذ توصيات منظمة الصحة العالمية في مجال تدبير النفايات الناتجة عن أنشطة المستشفيات؛

- تنظيم حملات إعلامية وتواصلية للتحسيس من الوقاية الصحية وضبط مراحل تدبير النفايات الطبية؛

- والنقطة المهمة جدا هي تشجيع القطاع الخاص، لأن القطاع الخاص اللي عندنا كائنة 4 شركات، اللي كائنة في مكناس والرباط ومراكش، يعني المناطق النائية والمدن البعيدة ما كان حتى شي.. هاذ القطاع الخاص غير موجود في ميدان معالجة النفايات الطبية؛

- وأخيرا صياغة وتوزيع دفتر التحملات الخاصة الذي يُوَطر ويشجع المستشفيات ويؤكد على المدراء الجهويين باش يمشيو في هاذ الإطار، يُوَطر عملية تفويت تدبير النفايات الطبية والصيدلية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن ننقل إلى السؤال الموالي موضوعه برنامج المساعدة الطبية للمعوزين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع، تفضل.

المستشار السيد توفيق كميل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أولا، كإين 25 مستشفى عمومي اللي عمل على تفويت هذه الخدمة إلى مؤسسات متخصصة في معالجة النفايات الطبية، 25 مستشفى فقط، كإين 33 مؤسسة صحية عملت على معالجة نفاياتها بواسطة المطاحن المعقمة (les incinérateurs) التي تتوفر عليها بوسائلها الخاصة، ولكن يا للأسف - وهي الوضعية التي تلقينا جميعا - ويتعلق الأمر مع الأسف ب 30 مؤسسة استشفائية التي تلقي بنفاياتها بالمطرح العمومية، نظرا لعدم تواجد الشركات المعالجة في هذه المناطق من جهة، ومن جهة أخرى ليست لها الإمكانيات لشراء المطاحن المعقمة والتفويت.

اللي ابغيت نشير له، وغادي نعقب باش نعطي بعض الإجراءات اللي تنفعوها في وزارة الصحة هي هاذ الشئ خصوص سياسة، متفقين، خصوص إرادة، خصوص صرامة كذلك، ولكن كذلك خصوص أموال لأن هاذ (les incinérateurs) تيسواو بزاف ديال الفلوس اللي للمستشفيات ديانا - للأسف - إلى يومنا هذا، ولكن كائنة إجراءات واحنا في طور التنفيذ والأجرة ديالها باش نحدو من هاذ الآفة.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد امحمدي:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على المعلومات الهامة بكل صراحة، ولكن ما نراه في جوابكم وهو طلبتم بأن تكون إمكانيات. بكل صراحة لا في الحكومة السابقة ولا في الحكومة الحالية حينما نندر بأهمية موضوع ما، خصوصا الصحة، هناك مشاكل عديدة وتطرح الإمكانيات. هل، السيد الوزير، نترك المواطن في مشاكله وكذلك في البيئة التي يعيش فيها التي تعرف عدة مشاكل؟

مع العلم بأن، السيد الوزير، قلتم لقد وصلت هاذ المؤسسات إلى 30، مع العلم بأن احنا في 2009 كانت عددها 20 مستشفى، إلى حد الآن على حسب المعلومات اللي عندنا هي 26، وهناك في المغرب تقدر حجم النفايات الطبية والصيدلية بأكثر من 40.000 طن سنويا، منها 10.000 طن خطيرة جدا وسامة.

إذن ملي كوصولو، السيد الوزير، للمسائل اللي هي سامة، كيف يعقل بأن ننظر إلى الإمكانيات مع العلم بأن في الدول المتقدمة الحكومة تعطي الأولوية للعدل والصحة والتعليم، هاذو هما الوزارات اللي هما العمود الفقري في المجتمع في العالم.

إذن، السيد الوزير، نطلبكم كذلك أن تكون هناك إرادة وإرادة قوية من طرف الحكومة لمعالجة هذه المشاكل، وأن تكون صريحة وصادقة مع المواطن المغربي في كل صغيرة وكبيرة.

وشكرا.

واحدة في طور الإنجاز، مثلا الاستقبال ديال هاذ المواطنين والمواطنين، 60 مليون درهم من الشبايك، جميع والى ابقاو قليلة جدا المستشفيات شبايك لاستقبال المساعدة الطبية، كين شبايك لأول مرة المساعدات الاجتماعية، ماشي في كل المستشفيات، المستشفيات الجهوية لأن باش يساعدوا هاذ الناس.

ثالثا من ناحية الأموال كين الصيدليات، لأن اعلاش الصيدليات؟ لأن رصدنا 46 مليون درهم هاذ العام، علاش؟ لأن الأدوية اللي كانت كنتشري وزارة الصحة إلى ديسمبر 2011 كانت 675 مليون درهم في العام، هاذ العام المساعدة الطبية وصلنا للمليار و600 مليون درهم.

نقطة أخرى، لأول مرة في تاريخ المغرب هاذ الناس المعوزين ديال المساعدة الطبية استطاعوا منهم ماشي بزاف ولكن غير كرقم، أنه ابدينا في الدار البيضاء 2 وأخيرا هاذ الأسبوع داز واحد في مراكش، لأول مرة هاذ الناس اللي عندهم هاذ البطاقة تيستافدوا بزور الكلي، اللي ما كانوا يتحملوا بها لأن غالية وغالية جدا، بالجمان، احنا غادين.

المستعجلات رصدنا لها 17 مليون درهم، هاذي مسائل كلها احنا غادين في الطريق وتناكد على مسألة هي التدرج في عرض العلاجات، التدرج في الجودة ديالها، والتدرج باش جميع المواطنين والمواطنين يتمكنوا من الولوج إليها.

أخيرا، نشير إلى الناس اللي قدموا الطلبات ديالهم إلى يومنا هذا، هي مليون و500 طلب اللي تحط، إلى عرفنا كل عائلة فيها 4 ديال الناس أو أكثر، هي إلى غاية 2012 غادي يكون عندنا ناس اللي قدموا الطلبات ديالهم 5 مليون و400 ألف نسمة اللي غادي يكونوا استفادوا من هاذ.. كتعرفوا الكلفة المادية ديالها هي 3 مليار ديال الدرهم، زائد مليار ومليار ونصف ديال صندوق التماسك الاجتماعي.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هل هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، ملي طرحنا عليكم هاذ السؤال راه نحن لا نشك في مقدرتك باش تسيروا هاذ القطاع اللي أتم كتعرفوا أنه يعيش مشاكل وإكراهات كبيرة، والله يعاونكم عليها.

السيد الوزير، زيادة على المسائل اللي ذكرتو، تكلمنا على الخصاص، هناك خصاص من المحتمل أنه يعيق تنزيل هذا النظام، ولكن، السيد الوزير، كين واحد الإشكال هو أن الشباب خريجي المعاهد الخاصة لتكوين المرضين والمرضات، كينتصاو من إجراء المباريات اللي كتقوم بها الوزارة ديالكم والمستشفيات الجامعية، على أي سبب السيد الوزير؟

السادة المستشارون المحترمون،

لقد أعطى جلالة الملك محمد السادس نصره الله بمدينة الدار البيضاء عملية انطلاق تعميم نظام المساعدة الطبية، بعدما تمت تجربة هذا النظام في جهة تادلة-أزبال، وأعطى نتائج إيجابية. وإذ نهى أنفسنا على هذا المشروع الوطني الضخم الذي يبقى من أهم انتظارات الشعب المغربي، وأحد مطالبه الأساسية عندما خرج إلى الشارع، حيث سيمه هذا المشروع حوالي 8 ملايين مغربي محتاج.

إن تخوفنا الأساسي ينطلق اليوم من كيفية تنزيل هذا المشروع على أرض الواقع في ظل وضع صحي يعيش إشكالات تديرية عويصة وخصاص فادح في الأطر الطبية والتمريضية.

علما أن المرفق الصحي بكل مكوناته انخرط في هذا البرنامج بكل إيجابية، وهو ما واجهناه كبرلمانيين أثناء الزيارة الميدانية الاستطلاعية الناجحة التي نظمتها لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية إلى المستشفى الجامعي بفاس والرباط، حيث اطلعنا على أرقام صادمة تعوق تطور المنظومة الصحية في بلادنا ويستحيل معها إصلاح القطاع في شكله الشمولي بالرغم من الجهود التي يبذلها الإطار الصحي لتطوير هاته المرافق، حيث توصلنا إلى أن القطاع يعيش حالة خصاص تصل إلى 8000 ممرض على الأقل و6000 طبيب، في الوقت الذي يتساءل مسؤولو المراكز الجامعية ومدراء المستشفيات العمومية عن صعوبة أولوية تنزيل هذا المشروع الوطني في ظل هذا الخصاص الفادح.

إذن، السيد الوزير: أين وصل تنزيل نظام المساعدة الطبية في بلادنا؟ وما هي الأشواط التي قطعها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

أولا شكرا السيد المستشار على هذا السؤال المهم.

نذكر بأن نظام المساعدة الطبية هو نظام عمومي، هو إلزامي للدولة وهو حق للمستفيدين، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية اللي ابغيت نشير لها هو الأجرة ديالو والتفعيل ديالو خصوص يكون بالتدرج، لأن هاذي مستشفياتنا، هاذ الناس اللي تيستافدوا دابا بالمساعدة الطبية راه كانوا، راه ماشي شي حاجة جديدة، تنقلو حيث تزداد المساعدة الطبية وما قديناش، الناس راه غير كانوا تيجيو وملي كانوا تيمرضوا هاذ المواطنين فين كانوا كيمشيو؟ إما تيدبروا في الاحتياج ولا بطريقة غير شرعية، ولا بشي طرق، المهم تيجيو للمستشفيات. ولهذا، هاذ الشي راه خصوص التدرج.

نعطيك بعض الأرقام فين وصلنا، أنه جميع الإمكانيات دابا رصدت

المواطنات والمواطنين حتى يضمنوا حقهم في العلاج ريثما يستقيم هذا النظام بشكل طبيعي، وهناك 2700 الشبكة العلاجية الأساسية مركز صحي، فهي مفتوحة أمام المواطنين دون وثيقة ودون مقابل.

أما بالنسبة للاستشفاء، ففي العديد من الحالات الاستعجال، الولادة، الأمراض المزمنة، أمراض الأطفال، المؤسسات الصحية مفتوحة أمام المواطنين في انتظار توفرهم على بطاقات RAMED، نظام المساعدة، تنعملو ما في وسعنا باش نسهلو هاذ (la période transitoire) اللي عندك، ما ابغيناش المستشفيات ديالنا يكونوا (commissariat)، غادي نجي عندك، الورقة ما عندوش، ابغينا نداويو المواطنات والمواطنين ونشوفو من بعد واش خصو يخلص ولا ما يخلصش، ولا عندو الورقة ولا ما عندوش.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. نمر إلى السؤال الثالث والأخير موضوعه الأدوية المهربة، للمستشارين المحترمين: عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، سعيد أرزيقي، لحسن بلبصري، عياد الطيبي. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

أمام غلاء الأدوية ببلادنا ازدهرت في الآونة الأخيرة تجارة الأدوية المهربة والمزورة التي أصبحت تغزو الأسواق المحلية بصورة واضحة، علما بأن تلك الأدوية المهربة معرضة لسوء التخزين والحرارة، مما يؤثر عليها وتفقد صلاحيتها ومفعولها، لأن القائمين عليها أميون بشؤون علم الأدوية ومركباته العلمية، بل هدفهم هو التجارة والربح السريع دون مراعاة حياة المواطن وسلامته.

السيد الوزير،

لم يعد الأمر يقتصر على الأسواق بالشمال الشرقي كما كان عليه الأمر من قبل، بل أصبحنا نشاهد هذه الأدوية تباع بكل المدن المغربية، مما يدل على تنامي هذه الظاهرة التي قد تهدد حياة المواطنين، كما تزداد معاناة المواطنين عند شراء الأدوية بسبب الغياب المستمر للصيدي، إذ يتكلف العون بشرح كيفية استعمال الدواء، بل الغريب في الأمر أن بعضهم يعجز عن قراءة الوصفة الطبية بسبب الكتابة غير الواضحة للأطباء، بل تكمن الإشكالية أيضا حتى في كيفية التمييز بين الدواء الأصلي والدواء الجنيس.

لهذا، نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستخذونها من أجل القيام بحملات تفتيشية على تلك الأدوية المهربة والمزورة ومصادرتها

كما نتساءل عن البطاء، السيد الوزير، في تسليم البطائق ديال هاذ النظام؟

ومن هذا الباب، السيد الوزير، نوه بالعمل الذي قامت به المصالح الإدارية والمندوبية الصحية لعمالة بن امسيك بالدار البيضاء اللي سلمت حوالي 70 ألف بطاقة لسكان هذه المنطقة التي تقدر بـ 295 ألف، وهذه المنطقة، السيد الوزير، راه معروفة بالفقر ديالها ومعروفة بأن هاذ الناس كيقاوا عرضة للاستغلال من طرف بعض الساسرة نتاع الانتخابات من أجل استغلالهم في المراحل الانتخابية، في حين أن الحق للجوء لهذه المستشفيات حق دستوري ولا يحتاج إلى وساطة في ذلك.

السيد الوزير، على إثر ما صدر في جريدة الصباح الأسبوع الماضي حول ارتفاع عدد وفيات الأطفال بمستشفى ابن امسيك، قمنا بتشكيل لجنة برلمانية مكونة من برلمانيين بالغرفتين وانتقلنا إلى هذه المستشفى، ووقفنا على أن هذا الخبر لا أساس له من الصحة، وأن عدد الوفيات يقل بكثير مما هو متعارف عليه في الميدان الصحي، ولا يتعلق الأمر كذلك بأخطاء طبية بل أن مندوبية الصحة داخل هذه المنطقة نالت تنويه جميع المستشارين الجماعين بالمنطقة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

كشكرك السيد المستشار. أنا ما تنغيش ندخل مع الصحافة، أنا أحترم جميع الآراء لأن اعطينيني هاذ الفرصة باش نقول من هذا المنبر: "إذا كابين شي ناس عندهم تيكنبوا اللي ابغاو وتيقولوا اللي ابغاو، أنا ما عنديش هاذ الإمكانية".

أنا اللي يمكن نقول بكل تواضع الجواب هو الخدمة، هو أرض الواقع، باش غادي يجيو الناس يبقاو يعطيو أرقام على حساب مغاربة، وتيقولوا أنهم ماتوا 55 وهما ماتوا 22، يعني هاذي مسائل تقنية، ماشي حتى أنا نقول لهم إذا كان الإنسان يغلط، كين وزير، كين مسؤول، كين مسائل تقنية يعني طبية محضة، يجيو يسولوا، ولكن باش هاذ المزايدات والمواطن تيقول آش واقع؟ واش اللي دخل تيموت؟ هاذي ما غاديش ندخل في هاذ...

النقطة الثانية اللي أشرت لها هي المباريات والنقص الحاد، هذا من المسائل اللي تتعاني منها المنظومة الصحية ككل، ماشي مشكل غير ديال نظام المساعدة الطبية، اللي يمكن أن أؤكد عليه هو أنه أعطيت التعليلات بصرامة لجميع المسؤولين، مناديب، مديرين جهويين، مديري المستشفيات، لتفهم هذا الواقع، هاذ المشاكل اللي تيعيشها نظام المساعدة الطبية.

وأستغل هذه المناسبة لتوجيهها لهم مجددا لتدليل كل الصعوبات أمام

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، إلا أنني أسجل بكل أسف أن ما جاء به التصريح الحكومي وخاصة في شقه الرابع المتعلق بتعزيز ثقة المواطن المغربي في منظومته الصحية، وكذلك وضع خريطة صحية قائمة على توزيع عادل بين الجهات، فلا شيء من هذا الواقع، فالمستشفيات العمومية تنعدم بها الأدوية والتوزيع العادل للأطر الطبية غير موجود.

ففي هذا الصدد، فقد سبق أن نهبنا الوزارة عن طريق الإحاطة باستقالة 6 أطباء من مستشفى الحسن الثاني في خريكة وفي يوم واحد، دون أن تتمكن الوزارة من تعويضهم، مما يجعلنا نطالب الجهات المختصة بفتح تحقيق في الموضوع، فالساكنة (ساكنة خريكة) اليوم أصبحت تعتبر هذا المستشفى في غياب الأطباء عبارة عن جسد بدون روح.

السيد الوزير،

لقد تكررت معاناة النساء الحوامل اللواتي يقصدن المستشفيات في غياب تام لحسن الاستقبال. ومن أجل تفادي ما وقع بشيشاوة وبالرباط وكذلك بخريكة التي توفيت فيها امرأة حامل لعدم وجود طبيب للولادة، فلا بد، السيد الوزير، أن تنكب الحكومة على انشغالات المواطنين من خلال ما يعرضه السادة البرلمانيون (نواب ومستشارين) سواء من خلال الأسئلة الشفوية أو التدخلات عبر اللجان البرلمانية.

أما مسألة معالجة الأدوية المهربة، فيجب تفعيل لجان المراقبة بكل الأسواق الوطنية حماية لصحة المواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، تشكرك على التعقيب، ولكن التعقيب دياك تنحرموا، لأن هاذ الشي اللي قلت صحيح، ولكن هاذي منظومة سياسة صحية ككل ما ابقيناش في الأدوية المهربة، ما فيها باس هي حتى هي داخلية في السياسة.

اللي ابغيت نشير له أنه، ونؤكد لك وأفتخر به، أنه كل ما تيجيو به السادة المستشارين والسادة النواب راه تنحرموه، وتنسموه وتعملوه به.

ثانيا، هاذ الشي اللي قلت ديال خريكة، كنت ادويتي معي في هاذ الشي، أنا نتقول لك إلى يومنا هذا ما جات حتى شي حاجة إلى وزارة الصحة، تبتقال لي أنه الناس مثلا كايبة الاستقالة، أنا نتقول لك إلى يومنا هذا وأنا عملت وقبل ما نجي هاذ الصباح، أنا عرفتك ربما غادي تلاقك، ما كنتش أنتظر، قلت غادي نجابوك، ما كايين الو، أنا غادي نرجع الناس يخدموا وهما باقي ما استقالوش، أنت نتقول لي استقالوا، أنا نتقول لك ما

من الأسواق، ثم إتلافها لما تشكله من خطورة وآثار سلبية على حياة المواطن وعلى اقتصادنا الوطني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

هذه الظاهرة لا تمس القطاع الصيدلي لما يميزه في المغرب، هاذ الظاهرة اللي أشرت لها السيد المستشار المحترم هي ما كتمسش إلى يومنا هذا، الحمد لله، القطاع الصيدلي بالمغرب لما يميزه من تقنين محكم ومن تشريعات وتنظييات تخص الدواء، وكذا خضوعه لمراقبة مفتشي الصيدلة.

وهاذ العام ابدينا على غرار ما كان قبل تفتيشية المصحات الخاصة، لأول مرة في تاريخ المغرب تفتيش المستشفيات وتفتيش الصيدليات، والتزام الصيادلة بأخلاقيات المهنة ومعايير الجودة.

فالمشكلة التي تطرقت إليها يجري خارج القطاع الصيدلي من تهريب للأدوية المشكوك في جودتها وتسويقها بطريقة غير شرعية، وبالتالي فحل هذه المعضلة لا يدخل ضمن اختصاصات وزارة الصحة.

وهي مناسبة لأطمئن السادة المستشارين والسيدات المستشارات ومن خلالكم الرأي العام الوطني بأن عمليات استيراد الأدوية والخدمة الدوائية لا تطرح أي تخوف، سواء كانت مستوردة أو مصنعة محليا، فوزارة الصحة حرصا منها على سلامة الأدوية وجودتها تعمل على تشديد المراقبة تفاديا لرواج أدوية مهربة، دائما في الصيدليات أنا أقول، وغير مطابقة للمواصفات الدولية والمعمول بها. ولم يسبق والحمد لله أن سجلت في أوساط الصيادلة أية حالة لترويج أدوية مهربة.

ونسجل بارتياح كبير ما تقوم به مصالح زجر الغش التابعة لوزارتي الفلاحة والصيد البحري ووزارة الداخلية والأقسام الاقتصادية والاجتماعية بالعمالات التابعة لوزارة الداخلية في مكافحة ترويج الأدوية المهربة وتسويقها بطريقة غير شرعية، وذلك عبر المراقبة المباشرة والمستمرة لكل المحلات والأماكن التي تروج فيها، والتي ينبغي مكافحتها بكل الطرق بتضافر كل الجهود من قطاعات حكومية ومجتمع مدني كذلك وكذا المواطنين الذين يجب عليهم الامتناع عن شراء مثل هذه الأدوية، وذلك لما تمثله من خطر على صحتهم قد تؤدي إلى الوفاة لا قدر الله.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار، تفضلوا.

بين 24 حتى 36 ألف مساعد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك الصيدليات التي عندهم أكثر من مساعدين.

بخصوص التدابير المتخذة من طرف الوزارة لمراقبة احترام تطبيق مقتضيات قانون الشغل، طبعا مفتشي الشغل، وطبقا للصلاحيات المخولة لهم، يسهرون على مراقبة احترام تطبيق مقتضيات التشريع الاجتماعي داخل جميع الوحدات الإنتاجية والمقاولات، بما فيها الصيدليات طبعا.

وارتباطا بالموضوع، بالإضافة إلى عملها العادي، الوزارة كتنقوم بتنظيم حملات للمراقبة والتوعية، حيث نظمت حملة مراقبة على مستوى ولاية الدار البيضاء الكبرى مثلا والتي غادي يتم تعميمها لتشمل كل التراب الوطني، ثم خلالها تم تذكير أرباب الصيدليات بالمقتضيات القانونية، مع الأسف بعضهم لا يحترموها، وبتلك المتعلقة بالأعياد وأوقات العمل بصفة خاصة، وذلك بعد صدور دورية الصيادلة المتعلقة بإعادة تنظيم أوقات العمل وتحديد أيام الأعياد، كما نسعى إلى عقد اجتماع تنسيقي بين وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة الصحة وكذا هيئة الصيادلة بهدف تحقيق هاذ المسؤولية الجماعية.

الزيارات التي قامت بها التفتيشيات للأعوان في 6 أشهر الأولى ديال هاذ السنة، أدت إلى تحرير 23 محضر، تضمنت 134 خرق للقانون، 55 ديال هاذ الخرق يتعلق بالتأمين الصحي الإجباري وحوادث الشغل والسجل التجاري، 79 حالة مخالفة تتعلق بعدم التصريح بالأجر ومخالفة الحد الأدنى للأجور، وعدم التصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعدم احترام ساعات العمل.

كما أن عملية التنسيق الجارية والتي غادي تستمر ما بين مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمندوبيات الجهوية والإقليمية من شأنها أن تساهم هي الأخرى في ضمان تطبيق مقتضيات الضمان الاجتماعي، كنعملو (le recoupement) وتنحاولو تكون عندنا معلومات باش نعرفو فين كاين الخلل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع بالنظر إلى ضرورة استمرارية الخدمات التي يقدمها المواطنين، ينتهم عليه تنظيم عملية الديمومة واستمرارية العمل به، وذلك في إطار التنسيق داخل هيئة الصيادلة مع احترام مقتضيات قانون الشغل.

وهذا، وأؤكد عن استعدادي وحرصني الشخصي على تقديم المساعدة لمهني قطاع الصيدلة والتنظيمات النقابية المعنية من أجل تنظيم علاقات الشغل داخل هذا القطاع في إطار اتفاقية شغل جماعية، لما لها من انعكاسات إيجابية على المناخ الاجتماعي واستقرار علاقات العمل والحفاظ على حقوق ومكتسبات الأجراء في هذا القطاع الحيوي والهام.

وعلى العموم، احنا منفتحين على جميع الاقتراحات التي من شأنها الرقي والنهوض بمجال المراقبة وتحسين العلاقات المهنية داخل هذا القطاع. شكرا.

جات حتى حاجة، الاستقالة كتوصل، اشحال هاذي باش قلتها لي من ذاك الوقت حتى لداها لو كان وصلت لو كان درسناها لو كان حليناها.

ثالثا، غير كون متيقن راه العين بصيرة واليد قصيرة، كل الجهات، وخاصة خريكة امشيت لها 2 مرات على غفلة، وغادي نرجع لها وتنحاولو نخلو جميع المشاكل بالتدرج، واعطينا اشوية الوقت لأن كما أقول أن وزارة الصحة كلها أولويات، اللي تيسولني أشنو هي تنقول أولوية الأولويات الأولويات، واحنا يد في يد إن شاء الله يكون خير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة. ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين حول وضعية مساعدي الصيادلة... تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الزمزي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يعيش عدد كبير من مساعدي الصيادلة أوضاعا صعبة، خاصة في مدينة سلا، حيث لا يتم الالتزام بمقتضيات مدونة الشغل، سواء على مستوى الأجور أو ساعات العمل أو العطل القانونية من الأعياد الدينية والوطنية، بل أن هذه الفئة تعمل خلال شهر رمضان نهارا وبعد الإفطار، حيث لا يتم تطبيق نظام المداومة الكفيل بحل هذه المشكلة.

وقد سبق لنقابة مساعدي الصيادلة أن دعت إلى حوار لإيجاد حلول مناسبة لطبيعة القطاع لضبط عمله ولحسن تديره، دون أن تجد إطارا مناسباً لهذا الحوار.

نسألكم، السيد الوزير، عن مبادرة وزارتم أولا لضمان تطبيق القانون في هذا القطاع، وثانيا من أجل إيجاد إطار للحوار للخروج بنتائج تراعي مصالح كل الأطراف المعنية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

جوابا على السؤال الشفهي الذي تفضل بطرحه المستشارين المحترمين من فريق التحالف الاشتراكي، يشرفني أن أذكر بأن القطاع الصيدلي يعتبر من القطاعات الحيوية ببلادنا، كاين 12 ألف صيدلية في البلاد تشغل ما

ننتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول استغلال سيارات الدولة. الكلمة لأحد السادة المستشارين فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء،
السادة المستشارون المحترمون،

من الملاحظ أن هناك عدة تدابير صدرت عن الحكومات السابقة في إطار ترشيد النفقات العمومية والحد من إهدار المال العام، حيث تم تقنين تكاليف البنزين بتفويت سيارات الدولة للموظفين.

إلا أن ظاهرة استعمال سيارات الدولة والجماعات المحلية خارج أوقات العمل وأيام العطل الأسبوعية والوطنية والدينية واستغلالها لأغراض شخصية لازالت مستمرة وتكلف خزينة الدولة مبالغ كبيرة.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ندعو الحكومة إلى العمل بالسرعة والجديّة المطلوبة على محاربة هذه الظاهرة التي تشكل نوعا من أنواع الفساد واستغلال المال العام لأغراض غير التي خصصت له.

ولذلك، نسألكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي تعتمدها الحكومة للقيام بها لوقف هذا النزيف، وكذا محاسبة المسؤولين عن حطيرة سيارات الدولة والجماعات المحلية؟

شكرا السيد الرئيس. كنحتفظ بما تبقى من الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل السيد الوزير.

السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أريد أن أشكر السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة على هاذ السؤال الهام. وكما جاء في تدخل السيد المستشار، فهناك توجه للسلطات العمومية وللحكومة من أجل ترشيد النفقات ومواصلة ما تم القيام به بالنسبة للحكومة السابقة.

وفي هذا الإطار، ينبغي التذكير بالنسبة لاقتناء السيارات، تم تخفيض عدد السيارات التي تم اقتنائها من 2009 إلى 2010 ب 60%، ومن 2010 و 2011 ب 88%، أي أن دزنا من 3 آلاف سيارة في 2010 إلى 368 سيارة في 2011، وعندنا نفس التوجه بالنسبة لهاذ الحكومة.

النقطة الثانية هو النقطة اللي طرحتيو، وهي نقطة أساسية، وفي هذا الإطار ينبغي التذكير بأننا نشتغل مع رئاسة الحكومة على وضع دورية أو

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الزمزي:

أشكركم السيد الوزير على جوابكم. وتنسجلو بارتياح العمل التي تقوم به وزارتم وذلك من خلال الحملات التحسيسية التي تقوم بها وزارتم التي انطلقت من البار البيضاء.

ونطلب منكم، السيد الوزير، أن تجعلوا من مدينة سلا من أولى اهتماماتكم، لأن هاذ المدينة تعاني الكثير من الحيف في هذا الموضوع، والمسألة هي من المدن الثانية في المغرب من عدد السكان ديالها، وبالتالي تتوفر على أكبر عدد من مساعدي الصيادلة، هاذ الفئة التي تشكل عددا كبيرا من اليد العاملة في هذه المدينة، والتي تعول عدد كبير من الأسر على غرار باقي الفئات العاملة في بلادنا.

وبالتالي، الاهتمام بهذه الفئة هو مسؤولية وأمانة على عاتق الوزارة الوصية بمعية المتدخلين والفاعلين في القطاع، وعلى رأسهم هيئة الصيادلة. ونؤكد لكم، السيد الوزير، أن هذه الفئة لا تطالب بامتيازات بقدر ما تطالب بالحقوق المنصوص عليها في مدونة الشغل، ونحن متأكدون، السيد الوزير، حرصكم على التطبيق السليم لهذه المدونة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أريد أن أطمئنك بأنه الاتجاه اللي احنا غادين فيه وتيظهر لي ما يمكناش نلقاو صعوبة مع الصيادلة، لأن الصيادلة كيشغلوا في واحد الميدان حيوي مقن ومنظم.

ولا أتصور أن في هذا القطاع نبدو نشتغلوا خارج تغطية القانون والقانون الاجتماعي، فلهدا أطمئنك بلي الكلام اللي قلتي، سمعتو وغادي نعمل به فيما يتعلق بسلا وبغيرها.

ولهذا كيظهر لي بأن هناك حرف خصها تعطي المثل في هاذ البلاد في احترام القانون واحترام الحقوق ديال الشغيلة، ويظهر لي الصيادلة أولى باش يكونوا في طليعة هاذ الأمر هذا، واحنا كسلطة حكومية لا بد أن نقوم بواجبنا في هذا المجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته.

وتعشى بـ 10.000 درهم، إذن تيخص بنحثو في هاذ الشئ هذا ونشوفو واش هادي هي المسألة اللي كيخصنا نعاملوها بواحد النوع ديال الجديدة. إذن هناك سيارات ديال الدولة تستعمل فيما يخص ديال التعليم بكل صراحة، هناك بعض الأشخاص في الوظائف اللي كيستعملوها هاذ السيارات وكيعلموا فيهم أولادهم، وهناك اللي كيستعملها للنقل المدرسي، إذن هل هناك سيارة ديال المصلحة أم سيارة لقضاء حوائج شخصية؟ إذن كنبالو من الحكومة باش تكون رؤية واضحة، وإذا جات أنها غادي تعمل واحد التقنين لأن واحد العدد كبير، كما قال رئيس الحكومة في الثلاثاء الماضية، بأن واحد العدد ديال المحروقات اللي.. افهمتي؟ إذن خصنا نشوفو المسائل ديال الإدارات ديالنا، وغادي يكون واحد النوع ديال التقنين والزجر باش غادي تكون الحكومة ماشية في الطريق السديد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار على التعقيب. أنا في هذا الإطار أظن أن الأمور واضحة، أن الحكومة كما أكدت على ذلك في البرنامج الحكومي - لها رغبة حقيقة لمواجهة الفساد وكل أنواع الفساد.

النقطة الثانية، وهو لما تكلمتم عن إشكالية استعمال السيارات لأغراض شخصية... إلخ، أنا ذكرت أنه غادي نديرو معايير، وكذلك غادي تكون المتابعة، ولكن خص نكونوا واضحين في هذا الإطار، اللي أساسي هو أن غادي نديرو واحد السقف اللي لن يتجاوز، وهذا يتطلب نحسبو المسافات ديال العمل باش نشوفو واش غادي يكون تجاوز أم لا، وكنعطى واحد المنحة ديال البنزين اللي هي تتماشى مع متطلبات العمل.

ولكن خصنا نكونوا واضحين، هذا يتطلب كذلك قضية القيم داخل المجتمع وعمل التبعية ديال جميع المواطنين والمواطنات، ما يمكنش ينحصر فقط على عمل، معلوم ها هو غادي يتدار منشور ديال السيد رئيس الحكومة، غادي تكون متابعة وتتبع من طرف الإدارة، ولكن كذلك تيخص أن الجميع يقتنع بهاذ العمل ويقوم به في هاذ الإطار.

النقطة الثالثة، وهو أننا اليوم، هنا كذلك كيخصنا نوضعو ما نعني بالفساد؟ لأن عاود ثاني ما نطرحوش في بعض التجاوزات أننا نعتبرو بأن واحد الشخص معين، واحد الموظف خرج من العمل ديالو امشى لدارو راه اعتبرناه أنه استعمالها لأغراض شخصية... إلخ.

إذن خاص تبقي عاود ثاني غير تحديد المفاهيم يمكننا أننا نتجاوزو، كذلك أننا نعملو الجميع، لأن الموظفين كذلك تيقوموا بواحد العمل جاد وأنهم أساسيين باش يمكن أن الدولة تقوم بالدور ديالها وتخدم المواطنين، وما

أكثر من ذلك، منشور جديد للسيد رئيس الحكومة الذي يهدف إلى، أولا، تقنين وتطوير وترشيد النفقات في مجال السيارات. وفي هذا الإطار، من بين الأمور التي، إن شاء الله، سيتم إدراجها في هذا التوجه، وهو:

1- الحد من اقتناء السيارات متوسطة ورفيعة المستوى، من خلال وضع معايير ديال الاقتناء، أي واحد الوزير مثلا أو لا مدير ما يمكنش له يقتني واحد السيارة اللي هي تتفوت واحد السقف معين، وغادي نقلصو السقف ما بين 25% إلى 40% مما كان يتم القيام به في الماضي؛

2- وهو التطبيق الصارم لقرار منع الجمع ما بين سيارة الخدمة والتعويض الجزافي عن استعمال سيارة خاصة، لأن كين ناس اللي تياخذوا واحد الدعم على أساس ديال البنزين، إلى آخره، وفي نفس الوقت تيستعملوا سيارة الدولة، وهذا غير مقبول؛

3- وهو تحديد معايير واضحة لنفقات التسيير، أي كل سيارة اشحال الحد ديال يمكن للواحد يستغلها، وكذلك بالنسبة لنفقات اللي تتماشى مع هاذ البنزين... إلخ، باش ما يكونش التجاوزات اللي تكلمتو عليها؛

4- وهو إقرار إلزامية تعميم وضع واحد الشعار للإدارات على السيارات من أجل تفادي استعمالها لأغراض شخصية.

وهاذ العمل كله إن شاء الله سيتم تعميمه كذلك على الجماعات المحلية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد محمد امحمدي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكرك السيد الوزير على هذه التوضيحات. وبكل صراحة لأن سمعنا الكثير في هذه الحكومة منذ توليها وهي تتكلم عن الفساد وعن اقتصاد الربع، وابعينا واحد الحقيقة إستراتيجية واضحة، لأن حينما نتكلم عن استغلال هاذ السيارات خارج أوقات العمل كيخصنا نعملو عملية حسابية، السيد الوزير، وغادي نشوفو كم من المحروقات تستعمل في هاذ الأوقات؟ كم من قطاع الغيار؟ إذا ابعينا بأن غادي نقدر نحاسبو.

ولقد جاء في جريدة المساء اليوم عن وزير العلاقات مع البرلمان، يقول بأن يجب التخفيض ديال أجور الموظفين، مع العلم بأن هاذ الموظفين راه غارقين غير في (les crédits) وغير في المسائل الأخرى، إذن كيخصنا هاذ النفقات هاذو اللي خصنا نوضعوها، وكذلك كنعقول للسيد الوزير اللي كيبيغو يجاربوا الفساد، الوزير السي الشوباني في الأسابيع الماضية امشى لوزان في إطار حزبي وامشى بسيارة ديال الدولة، إذن كنعقول واحد الحاجة، كنعقول إذا كنا باغيين نحاربو الفساد نحاربوه بطرق معقولة ومضبوطة، وغادي نكونو كنعرفو آش كنعقولو وكنعرفو آش كنديرو.

إذن هناك وزير، كما كتبت الصحف بأن وزير ذهب إلى بوركينافاصو

- النقطة الأولى وهو كما جاء في تدخل السيد المستشار بأن المقاولات الصغرى والمتوسطة فهي مقاولات تلعب دور أساسي في النسيج الاقتصادي الوطني، بحكم أنها تمثل 95% من المقاولات، وبالتالي فهي تلعب دورا أساسيا في إحداث فرص الشغل؛

- النقطة الثانية وهو أن الحكومة في برنامجها اعتبرت أن هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة هي المعول عليها لمواجهة الأزمة الدولية، وكذلك لخلق فرص شغل جديدة؛

- والنقطة الثالثة وهو أن الحكومة انطلقت في القيام بعدة تدابير التي من شأنها أن تمكن هذه المقاولات الصغرى والمتوسطة، خصوصا المقاولات الصغيرة جدا من تطوير عملها وكذلك من تشجيعها على الاستثمار. وفي هذا الإطار، ابغيت نعطي بعض الأرقام:

- الرقم الأول وهو المتعلق بنسبة حصة المقاولات الصغرى والمتوسطة في القروض البنكية، فحسب المعطيات التي توصلت بها فهي تتراوح ما بين 30% إلى 45% وأن حسب واحد الدراسة التي قام بها بنك المغرب بأن أكثر من 70% من طلبات القروض المقدمة من طرف المقاولات الصغرى والمتوسطة تمت الاستجابة إليها انطلاقا من كون أن هذه المشاريع المقدمة فهي مشاريع يمكن تمويلها؛

- النقطة الثانية والتي هي كذلك أساسية وهي أنه اعتبرنا بأن هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة فهي تعاني من مشكل كبير، وهو إشكال ديال الضمانة، لأن الأبنك تطلب ضمانات كبيرة، وبالتالي غالبية هذه المقاولات يصعب لها أن تقدم تلك الضمانات، مما يشكل صعوبة للولوج إلى التمويل.

وفي هاذ الإطار، فأولا أحدثت الدولة صندوقا خاصا، صندوق ضمان المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي جعل في سنة 2011 أن 500 مشروع تم تمويله بفضل هاذ صندوق الضمان بنسبة استثمار ديال 2 مليار ديال الدرهم، إذن 2 مليار ديال الدرهم استفادت من الضمانة ديال الدولة والتي مكنت 500 مقولة سواء صغرى أو متوسطة من الولوج إلى التمويل.

من جهة أخرى، تم إحداث في شهر أبريل الماضي، وزارة الاقتصاد والمالية قامت بذلك، بصندوق ضمان خاص منها "ضمان أكسبريس" الموجه للمقولة الصغيرة جدا، أي مقولة اللي اخذات واحد القرض ما تيفوتش مليون ديال الدرهم، 70% فهو مضمون من طرف الدولة، باش نفتحو هاذ المجال. إذن الحكومة قامت بذلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السي شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير، شكرا على كل هذه المعطيات.

تخصناش كذلك نجعلو أن جميع الموظفين نوضعو عليهم نقطة استفهام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمر إلى السؤال الثاني، موضوعه معانة المقاولين الصغار مع المؤسسات البنكية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، بالله زيد السي شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس والأخ المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة الإخوة المستشارون،

السيد الوزير، نود من خلال هذا السؤال إثارة مجموعة من المشاكل وبالأحرى المعيقات التي تواجهها المقاولات الصغرى في علاقتها مع المؤسسات البنكية، أخرى بالذكر الدور الهام الذي تضطلع به المقاولات الصغرى في النسيج الاقتصادي المغربي على مستوى خلق الثروات ومناصب شغل.

فقد خصص البرنامج الحكومي حيزا مهما من الإجراءات الكفيلة بمواكبة ودعم هذه المقاولات، إلا أن الواقع، السيد الرئيس، يعكس خلاف ذلك، فإلى حدود اليوم لم نلمس بعد أي إجراءات أو حتى إشارات عن إجراءات مجموع الالتزامات التي رفعتها الحكومة... التي قطعتها الحكومة على نفسها لتسهيل وإنجاح انخراط هذه المقاولات في النسيج الاقتصادي، فقد أضحت المقولة الصغيرة مغامرة محفوفة بالمخاطر، نظرا لضعف التأطير وعدم انخراط الأبنك المغربية في الجهود الاستثماري الذي تنهجه الدولة، والنتيجة هو ترك المقاولات عرضة لجشع الأبنك.

تأسيسا على ما سبق، فإننا نسالكم، السيد الوزير المحترم، عن سر عدم انخراط البنوك المغربية في دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة وإقبالها الحصري على المشاريع الكبرى المدرة للربح. وشكرا مسبقا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارون من فريق الأصالة والمعاصرة على هاذ السؤال.

وهنا ينبغي التذكير بثلاث نقط أساسية:

النقطة الثالثة هي التي طرحتيو كتعلق بالقضية ديال الضمان، أنا قلت لكم بأنه تدار واحد الصندوق خاص بالنسبة لهاذ المقاولات باش يمكن لها تستافد، هذا مؤخرًا تدار في أبريل، عاد اطلقنا في التسويق ديالو باش يمكن لنا باش نستعملوه. وبدأت بعض البنوك بدأت انطلقت ودارت واحد المنتوج خاص في هاذ المجال.

المشكل الآخر اللي هو مطروح، وهو غالبية هاذ المقاولات كتلتقى صعوبة في آجال الأديات، لأن كتعامل إما مع الدولة إما مع المقاولات الخاصة، أن في عوض أن هاذ الناس يتخلصوا في شهر ولا في شهرين أو في 3 أشهر، كيتخلصوا بعد 9 أشهر، بعد 10 أشهر، بعد عام، وبالتالي كيتخلقوا الصعوبة ديال الخزينة ديالهم.

وبالتالي فهاذ صندوق الضمان درنا هاذ القضية ديال الاستغلال، أنه حتى الخزينة يمكن لنا نمولوها، من جهة أخرى كذلك درنا واحد القانون وتدار واحد المرسوم عاد داز في الأسبوع السابق، على أساس أنه ما نفوتوش شهرين إلى 3 أشهر أقصى قدر، باش يمكن لنا نضمنو أن أجل الأداء أنه تم تطبيقه، وإذا الواحد تجاوز هاذ الآجال غادي نخلصو فائدة اللي كتفوت 3% إلى وصلنا لـ 5% باش أننا نجعلو أن الناس يتخلصوا.

وبالنسبة للصفقات العمومية، درنا واحد مشروع مرسوم راه هو في الأمانة العامة للحكومة، الهدف أن 20% ديال الصفقات العمومية نوجهوها للمقاولات الصغرى والمتوسطة، باش نفتحو لها المجال كذلك أنها تطور عملها وتطور أداءها، لأن نتعتبرو بأن هاذ المقاولات هي الأساس ديال تطوير البلاد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه التزامات المغرب بخصوص إعلان باريس. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي، تفضل السيد المستشار، السيد عبد المالك تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

لقد حرمتمونا من البث، للأسف الشديد...

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني:

شكرا السيد الرئيس. موضوع البث انتهى مع الحكومة الجديدة ربطه بالساعة السادسة، البث مرتبط بنهاية أشغال الجلسة العامة.

السيد رئيس الجلسة:

تبارك الله عليك.

وللأسف، السيد الوزير، هاذ المقاولات الهامة لا تلتقى العناية، لأن الأبنك تفضل أن تتعامل مع المقاولات الكبرى ومع الدولة، لأنه كتقدم لها الضمانات وهاذ الشيء اللي قتلو لي، أنا ما كنتكذبكش، أنا كنتيق بكل ما تيجي منك السيد الوزير، ولكن هاذ المعطيات اللي اعطيتيو وهاذ الأرقام اللي اعطيتي وهاذ الانتظارات اللي كانت عندنا منذ سنتين، لأن هاذي إستراتيجية ديال المقاولات الصغرى اللي دارتها الحكومة السابقة والحكومة اللي قبل منها والحكومة الحالية، لو هاذ الشيء كله نجح، غادي يكون الاقتصاد ديال المغرب مزيان، ذاك الشيء اللي كتتمناو له، احنا الآن كنعرفو عدة مقاولات صغرى الرؤساء ديالها في المحاكم، عاطيين شيكات بدون رصيد أو سدوا الأبواب أو طردوا العمال ديالهم.

فأنا ما عرفتش، يمكن أنت كتعمل وكتخطط وكتكتب، ولكن راه ما عرفتش اعلاش هاذ المقاولات الصغرى لحقت لهاذ الدرجة؟ ولو كان هاذ الشيء اللي كتتمناو الحكومة أنا ما نجيش نطرح لك سؤال، وهذا ماشي هو السؤال الأول اللي طرحت، السيد الوزير، وما شيء غير أنا اللي طرحتيو، تطرح حتى في مجلس النواب، لأننا كتتوصلو بشكايات وكنشاهدو هاذ المقاولات الصغرى اللي كنا مراهنين عليها أنها غادي تنفذ البلاد، ولكن لا شيء نرى في ذلك.

وكتتمناو يعني الغلط يمكن له يقع، يمكن كان اقتصر في هاذ الشيء، ولكن كتتمناو في المستقبل من أجل المصلحة ديال بلادنا باش هاذ الإستراتيجية تدعم وتزيد تنجح أو هاذ الأبنك اليوم، السيد الرئيس، ما نجيش تقول لي بأن هاذ الأبنك ما راجينش، كنعرفو هاذ الأبنك آش كتحصلوا من أرباح... باش يعاونوا الاقتصاد المغربي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار على تعقيبه.

أولا ما تيخصناش نختزلو المشكل ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة في الولوج إلى البنوك، كايين إشكال اللي طرحتيو بالنسبة للسيولة اللي كتجعل بأنه كايينة هاذ الصعوبة، ولكن المشكل أعمق، اللي طرحتيو بأن كيوقع التسريح، بأن كايين صعوبات... إلخ، فهي ماشي ناتجة فقط على القضية ديال التمويل، المشكل الحقيقي اللي مطروح، وهو أولا أن الغالبية ديال هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة ما عندهاش الرسمة الكافية، وبالتالي تدار واحد صندوق المخاطر ديال الرسمة، باش يمكن لنا نطورو هاذ الرسالة باش نفتحو لهم المجال أنهم يستافدوا من هاذ التمويل.

النقطة الثانية اللي هي مطروحة هي مشكل ديال الحكامة والشفافية، اللي هي مطروحة بحددة.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

لذلك، سأسحب ما كنت أود أن أسجله من ملاحظة، وسأعود إلى موضوع السؤال الموجه إلى السيد الوزير.

في إطار إعلان باريس تبنت وزارة الاقتصاد والمالية سنة 2008، وتتعاون مع برنامج الأمم المتحدة وتمويل من التعاون الإسباني والفرنسي، مشروعا يرمي إلى وضع خريطة لمشاريع التنمية من خلال نظام المعلومات الجغرافية، حيث سيمكن هذا المشروع على المدى القريب شركاء المغرب من الولوج إلى معطيات كاملة وموثوقة وأيضاً توفير أكبر قدر من الشفافية في تدبير المساعدات المالية الممنوحة للمغرب.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، عن الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على سؤاله الهام من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية. وكما جاء في تدخل السيد المستشار، ففي سنة 2008 في إطار إعلان باريس، تم التزام وزارة الاقتصاد والمالية بوضع نظام معلوماتي جغرافي، الذي يجمع جميع المشاريع التنموية التي سيتم إنجازها في هذا الإطار. ويرتكز النظام المعلوماتي الجغرافي على معالجة المعطيات الأساسية المتعلقة بالأهداف، التكلفة وفترات الإنجاز المتوقعة، وكذلك بمناحي القروض والتوزيع القطاعي وكذلك بالموقع الجغرافي.

وبالنسبة لتقدم الأشغال المرتبطة بهذا الورش، لابد من التذكير بأن المرحلة الأولى المتعلقة بتدوين مجموع البرامج والمشاريع الممولة من طرف الجهات المانحة قد تم تحقيقها، إذن هاذ العمل تم.

وتفيد البيانات الصادرة عن هذا النظام المعلوماتي أن عدد هاته المشاريع يفوق 500 مشروع بمبلغ إجمالي ديال 100 مليار درهم، مع رصد التوظيفات المالية على المستوى القطاعي والجهوي.

أما المرحلة الثانية من المشروع والخاصة بإدراج منهجية المسوحات والتحقيقات المستعملة لمراقبة تفعيل إعلان بيان باريس ضمن النظام المذكور، فهذا انطلق وهو الأمر الذي سيمكننا من معرفة أوجه تصريف المساعدات الخارجية وآليات تدبيرها، وتتبع نتائجها على المستويين القطاعي والجهوي أيضا.

وأخيرا المرحلة الثالثة، وهي كذلك في طور الإنجاز، تتمثل في إدراج المؤشرات المرتبطة بالبرامج والمشاريع الممولة ضمن هذا النظام بغية مراقبة مدى تحقيقها من جهة، وقياس تأثيرها على المؤشرات السوسيو اقتصادية

الجهوية من جهة أخرى.

إذن من خلال هذا النظام الهدف الأساسي وهو أن تتمكن من مواكبة واستباق الورش الأساسي الدستوري الذي جاء به الدستور الجديد، وهي الجهوية المتقدمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سبق لنا أثناء مناقشة مشروع قانون المالية، لا السنة المنصرمة ولا هاذ السنة، أن طالبناكم باش الوزارة تتاعمك ضمن المناقشة والوثائق اللي تتجي مع قانون المالية، تبادوا تجيبوا واحد التقرير اللي فيه هاذ الإنجازات وفيه أيضا حجم هاذ الإعانات الدولية، باش تكون معروف ويكون البرلمان أيضا تيواكب معكم هاذ الشيء، لأن هاذ جزء من المساعدات ومن الإعانات، مبالغ مهمة جدا، وبالتالي من المفيد أن يراقبها البرلمان.

وبالتالي من الآن خصمك واحد العدد تتاع التقارير اللي تتجيبوا، كيف تتجيبوا على المؤسسات العمومية، على الحسابات الخصوصية، تجيبوا أيضا تقرير خاص في إطار الشفافية وفي إطار تمكين البرلمان من المراقبة العمل تتاع الحكومة، لأن هي مبالغ كبيرة، ماشي سهلة، للأسف لا نعرف عنها شيئا. ولهذا، من حقنا كبرلمان نبادوا نطلعوا على هاذ الشيء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار.

ففي هذا الإطار، ينبغي فقط التذكير بأنه هاذ البرامج الاستثمارية فيتم المصادقة عليها من طرف البرلمان برمته، لأنها تدخل في إطار قوانين المالية، وبالتالي فهناك تفصيل الاستثمارات التي سيتم تمويلها.

ومن جهة أخرى، هنالك كذلك الحسابات التي يتم الإدراج فيها هاذ الإعانات وكذلك المديونية الدولية، ولكن هذا لا يمنع أننا في إطار ما نقوم به بالنسبة لإصلاح القانون التنظيمي للمالية أن ندرج هذا الجانب حتى تكون شفافية أكثر في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن نمر إلى السؤال الرابع والأخير، موضوعه منع دخول المواد

ونقول بعض المناطق الحدودية اللي تكلمتو عليها، وكذلك بالنسبة للمناطق الشرقية اللي عرفت واحد التزايد مهم دبال التهريب.

كيف يمكن مواجهة ذلك؟

هذا يتطلب، كين عمل معلوم اللي الإدارة تتقوم بها، وأنا غادي نعطيك معطيات في هذا المجال، ولكن كذلك تيخص المواطن وجمعيات المستهلكين أنها تقوم بواحد الدور في هاذ الإطار، دبال التحسيس، لأنه صحيح أن الأسعار يمكن تكون أقل من الأسعار المتداولة، ولكن كين خطر على صحة المواطن.

ويمكن كذلك أنه يهرسو الاقتصاد الوطني، هذا اللي ما تيخصناش ننساو، نقولها بالنسبة للمحروقات لأن في بعض المناطق أن الشركات ما ابقاش عندها المحطات دبال بيع المحروقات، البنزين، لأن كين التهريب بقوة، وصل واحد المستويات غير مقبولة، هذا واقع اللي تيخصنا نقولوه ونقولوه للمواطن والمواطنين، وهذا تيتطلب منا أنه يكون الحذر، لأن هذا يمكن يكون عنده انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني.

أما فيما يتعلق بالمصالح الجمركية، فهي تقوم بعمل جبار في هذا المجال، وكثفت العمليات دبالها بتنسيق مع الدرك وكذلك مع الأمن الوطني والسلطات المحلية. وفي هذا الإطار، غادي نعطيك بعض النقط في هذا الإطار:

أولا، بالنسبة لارتفاع قيمة البضائع المحجوزة، وقع واحد الارتفاع مهم في الثلاثة الأشهر الأولى من هذه السنة مقارنة مع سنة 2011، حيث فاقت قيمتها 187 مليون درهم مقابل 151 مليون درهم للسنة الماضية، أي بارتفاع دبال 24%، إذن وقع واحد التكتيف دبال الجهود اللي جعل أن كين تحسن دبال 24% دبال عمليات المراقبة والمواد المحجوزة.

بالنسبة للمواد الغذائية، في الأربع أشهر الأولى من هذه السنة تدارت 321 عملية مراقبة لهذه المواد، في حين أن في سنة 2011 كلها تدارت فقط 588، أي أننا سنسنوات بأكثر من 50% عدد عمليات المراقبة اللي تم القيام بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السي مصطفى.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة دبالكم.

السيد الوزير،

إذا كان ارتفاع نشاط التهريب في المغرب تضايف في عز الأزمة العالمية والمالية بشكل لافت للانتباه، فإن المنطقة الشرقية اللي جات على اللسان دبالكم اللي هي الحدود مع الجزائر تعرف ارتفاع نشاط تجارة المواد المهربة، تقريبا إلى 50% من إجمالي تجارة المواد المهربة على الصعيد الوطني.

المهجرة إلى السوق المغربية. الكلمة للسي مصطفى القاسمي، تفضل.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

تعتبر ظاهرة التهريب من أخطر المشاكل التي تواجه الكثير من الدول نظرا لما لها من آثار سلبية ومضرة على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى وجه الخصوص الدول الفقيرة ومنها بلادنا، حيث تشهد المناطق الحدودية والموانئ بتراب المملكة المغربية تسرب العديد من البضائع والسلع المهربة دون خضوعها إلى الإجراءات الجمركية وترويجها وبيعها في السوق الوطنية، الشيء الذي يتسبب في إغراق السوق المحلية بهذه المواد المهربة على اختلاف أنواعها ويضر بالاقتصاد الوطني، زيادة على انعكاسه على الوضع الاجتماعي بهذه المناطق، كما أنه يتسبب في حرمان خزينة الدولة من الإيرادات الجمركية المفروضة على تصدير واستيراد السلع، مما يؤثر على عملية تبني المشاريع التنموية.

كما أن إغراق السوق المحلية بمنتجات لم تخضع لمعايير وفحوصات الجودة والمقاييس يعرض المستهلك للعديد من المخاطر الصحية والاقتصادية، زيادة على تدمير الصناعة المحلية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة من جراء دخول السلع الأجنبية بدون دفع رسوم جمركية وغيرها من المشاكل.

لذا، نسألكم السيد الوزير: ما هي التدابير المزمع اتخاذها لحماية المنتجات المحلية والاقتصاد الوطني والحد من تدفق المواد المهربة التي تهدد الاقتصاد الوطني؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارين المحترمين عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية على هذا السؤال الهام. وكما جاء في تدخل السيد المستشار، فهذه الظاهرة دبال المواد المهربة فلها خطورة بالغة، أولا على المجتمع، المجتمع ككل، نظرا للانعكاسات السلبية على صحة المواطن وكذلك على الاقتصاد الوطني، بحكم أنها تشكل منافسة غير شريفة بالنسبة للمقاول الوطنية، والخطورة هو أنها كذلك لا تخضع للمراقبة القانونية، وبالتالي قد تؤدي إلى حرمان الخزينة من موارد هامة.

وفي هذا الإطار، ينبغي التذكير بأن كين إشكالية دبال التدبير، نكونوا واضحين، كين إشكالية كبيرة، ومع الأسف قولوها كذلك بأنه في بعض المناطق فهي تزايد سنة بعد سنة، خصوصا انطلاقا من السنة الماضية،

والنقطة الثانية، هي المشكل ديال قواعد المنشأ، لأنهم يقولوا بأن المنشأ جاء من أوروبا، وهو في الواقع ما جي من آسيا... إلخ.
إذن هاذ العملية كلها راه تدار واحد العمل، يمكن لي نقول لكم بأن وصلنا إلى الملايير ديال الدراهم بفضل إعادة النظر في التعريف، لأن وقع تلاعبات كثيرة في هذا المجال.

وكذلك تيخصني نقول في هذا الإطار بأنه اليوم اللي أساسي وهو أننا نواصلو هاذ العمل، ولكن تيخصنا نقولو ونقولوها للمواطنين بأن مع الأسف المصالح ديال الجمارك فهي تواجه إكراهات خطيرة، لأن نتوصل للعديد من.. أنا غير يمكن لي نقول لكم غير ملي جيت للوزارة إلى اليوم، كين 10 ولا 15 ديال الجمركين اللي تم الاعتداء عليهم بالضرب، وأن مع الأسف أن كين العديد اللي تيضامن مع الناس اللي تيضربوا الجمارك، وهذا غير مقبول، لأن رجل الجمارك يقوم بدوره الكامل لمصلحة المواطن، ملي تنقولو مصلحة الدولة راه أولا مصلحة المواطن، صحة المواطن وكذلك المالية اللي غادي يمكن بفضلها تدار استثمارات وتدار الانجازات الأساسية لخدمة المواطنين وكذلك لخدمة الفئات المستضعفة.

وبالتالي، هذا يتطلب كذلك أن المجتمع ككل أنه يدافع ويعاون الجمارك باش يقوم بالدور ديالو الكامل لحماية الاقتصاد الوطني وحماية صحة المواطنين.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل للجلسة المختصة للتشريع.

لكن تفشي هذه الظاهرة، أي التهريب بالموازي، يفوق ذلك، السيد الوزير، ونأخذ على سبيل المثال ميناء الناظور أو البيضاء، وللتوضيح فميناء الناظور نجد أن جميع الشركات التي تستورد هي من الدار البيضاء، ولماذا لا تشحن مثلا الصين-الدار البيضاء، وكنعمل الصين-مليبية-الناظور، لأنهم يعملون في تزوير التعريف الجمركية.

كذلك هناك عدد كبير من الحاويات لا تخضع لعملية المراقبة الجمركية أو تغيير التعريف الجمركية، لأن ملي كيوصل لمليبية، السيد الوزير، الحاوية ما كنتعطاش (Connaissance) ديال.. وفي التعشير كنتكون واحد العملية بسيطة، كيخلص واحد الثمن بسيط، بخلاف إذا جاء مباشرة للدار البيضاء كيخلص أضعاف الثمن ديال الناظور، وهنا هاذ الشيء إذا ابغيتوا تتحققوا منه، السيد الوزير، راه كين أرشيف وراه مازال الآن حاليا يعني كين واحد المضاربة كبيرة بالناس اللي فيهم روح المواطنة على غرار هاذ الناس هاذو اللي كيعملوا الاستيراد عبر ميناء الناظور.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على المعطيات التي جئتم بها. أنا فقط ابغيت نذكر بأن هاذ العمل ديال أولا التعريف اللي تكلمتو عليها راه درنا واحد العمل خاص هاذ السنة ديال مراجعة التعريف، وتبين بأن كين العديد من المستوردين يقدمون فواتير اللي هي غير حقيقية، لأن تبعطيو واحد القيمة اللي هي أقل بكثير من القيمة الحقيقية ديال هاذ المواد.